TD/B/1211 (Vol. II)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والثلاثون

الجزء الثاني

(٦-١٧ أذار/ مارس و٢٢ أذار/ مارس و١٩ أيار/ مايو ١٩٨٩)

الوثائق الرسمية

الملحق رقم ١ ألف (الجزء الثاني)

التقرير

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٩

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هـــذه الرموز الاحالة إلى احدى وثائق الامم المتحدة .

*

* *

يمكن الاطلاع على توصيات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وقراراتـــه واعلاناته ومقرراته في الوثائق التالية:

الدورة الاولى: أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، المجلد الاول ، الوثيقة الختامية والتقرير (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيـــع 64.II.B.11) ، ص ١٨ ـ ٦٥ من الطبعة الانكليزية .

الدورة الثانية: أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الـــدورة الثانية ، المجلد الاول ، والتصويبان ١ و٣ والاضافتان ١ و٢ ، التقرير والمرفقـــات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.68.II.D.14) ، المرفق الاول ، الفرع ألـــف ص ٣٨ ـ ٥٨ من الطبعة الانكليزية .

الدورة الثالثة: أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الـــدورة الثالثة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيـــع E.73.II.D.4) ، المرفق الاول ، الفرع ألف ، ص ٥٣ ـ ١١٤ من الطبعة الانكليزية .

الدورة الرابعة: أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الـــدورة الرابعة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيـــع A.76.II.D.10) ، الجزء الاول ، الفرع ألف ، ص ٩ ـ ٩٠ .

الدورة الخامسة: أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الـــدورة الخامسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيـــع A.79.II.D.14) ، الجزء الاول ، الفرع ألف ، ص ٩ ـ ٨٠ .

الدورة السادسة: أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الـــدورة السادسة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيـــع A.83.II.D.6) ، الجزء الاول ، الفرع ألف ، ص ١٠ ـ ٦٣ .

الدورة السابعة: أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الـــدورة السابعة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيـــع A.88.II.D.1) ، الجزء الاول ، الفرع ألف .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣٩	١
الجزء الأول: القرار والمقررات التي اعتمدها المجلس		
الجزء الثاني: موجز الأعمال	٤٠ - ٥٨٦	٣٠
الفصل		
الأول - نخبة من القضايا التي تتطلب اهتماماً من المجلس في الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين متابعة واستعراضاً لتنفيذ الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع وفقا لمقرر المجلس ٣٥٠ (د - ٣٤)	٤٠ - ١٠٩	٣٠
ألف - الخدمات الداخلة في نطاق ولاية الأونكتاد على النحو المحدد في الوثيقة الختامية (البند ٣ (أ) من جدول الأعمال)	٤٠ - ٨٤	٣٠
باء - الأدوار التي تؤديها كل من السياسات الوطنية والبيئة الخارجية في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سياق الفقرات ٣٥ - ٣٣ من الوثيقة الختامية (البند ٣ (ب) من جدول الأعمال)	٨٥ - ١٠٩	٣٤
الثاني - الحمائية والتكيف الهيكلي ، وبالاقتران مع ذلك ، التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي ، وذلك وفقا للفقرة ١٠٥ (٨) من الوثيقة الختامية (البند ٣ من جدول الأعمال)	١١٠ - ٢٦٠	٤٢
الثالث - العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناشئة عنها (البند ٤ من جدول الأعمال)	٢٦١ - ٣٤٠	٨٩

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الرابع -	قضايا أخرى لينظر فيها المجلس على نحو ما هو مفوض في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) وفي سياق الاحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية بشأن التجارة الدولية، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة والمؤتمر الاخرى ذات العلاقة بالموضوع: أثر التغير التكنولوجي على أنماط التجارة الدولية (البند ٥ من جدول الاعمال)	٣٤١ - ٣٧٢	١٠٧
الخامس -	الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً (البند ٦ من جدول الاعمال)	٣٧٣ - ٣٩٤	١١٨
السادس -	مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية	٣٩٥ - ٥٠٢	١٢٣
	ألف - مساهمة الاونكتاد ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للادامة وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ وفي متابعة قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨ (البند ٧(أ) من جدول الاعمال)	٣٩٥ - ٤٦١	١٢٣
	باء - مساهمة الاونكتاد في الاعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي (البند ٧ (ب) من جدول الاعمال)	٤٦٢ - ٤٩١	١٣٩
	جيم - مشاورات الامين العام للاونكتاد الخاصة عملاً بمقرر المجلس ٣٧١ (د - ٣٥)	٤٩٢ - ٥٠٢	١٤٥
السابع -	المسائل الاخرى التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى أو المتصلة بتلك التقارير والانشطة	٥٠٣ - ٥٤٢	١٤٩
	ألف - الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية (البند ٨ (أ) من جدول الاعمال)	٥٠٣	١٤٩
	١ - الدورة السادسة عشرة	٥٠٣ - ٥٠٥	١٤٩
	٢ - الدورة السابعة عشرة	٥٠٦ - ٥٠٧	١٤٩

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
السابع (تابع)			
	باء - السلع الأساسية (البند ٨ (ب) من جدول الأعمال) .	٥٠٨ - ٥١٠	١٥٠
	جيم - التكنولوجيا (البند ٨ (ج) من جدول الأعمال) ...	٥١١ - ٥١٢	١٥٠
	دال - الممارسات التجارية التقييدية (البند ٨ (د) من جدول الأعمال)	٥١٣ - ٥٣٠	١٥١
الثامن -	البيانات الختامية	٥٣١ - ٥٤٢	١٥٤
التاسع -	المسائل الإجرائية ؛ المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل المتصلة بها (البندان ١ و٩ من جدول الأعمال)	٥٥٣ - ٥٨٦	١٥٨
	ألف - افتتاح الدورة	٥٤٣	١٥٨
	باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة (البند ١ (أ) من جدول الأعمال)	٥٤٤ - ٥٤٨	١٥٨
	جيم - جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة العادية السادسة والثلاثين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة (البند ١ (ج) من جدول الأعمال)	٥٤٩ - ٥٥٠	١٥٩
	دال - تسمية رئيس الدورة العادية السادسة والثلاثين للمجلس (البند ١ (د) من جدول الأعمال)	٥٥١	١٦٠
	هاء - إنشاء هيئات الدورة	٥٥٢ - ٥٥٩	١٦٠
	واو - وثائق التفويض (البند ١ (ب) من جدول الأعمال) .	٥٦٠ - ٥٦٢	١٦١
	زاي - العضوية والحضور	٥٦٣ - ٥٦٩	١٦١
	حاء - الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للأونكتاد ...	٥٧٠ - ٥٧٥	١٦٣
	طاء - معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد بصدد الانتخابات (البند ٩ (ب) من جدول الأعمال).....	٥٧٦	١٦٤
	ياء - الإعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية (البند ٩ (ج) من جدول الأعمال)	٥٧٧	١٦٤
	كاف - تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي (البند ٩ (د) من جدول الأعمال)		

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
التاسع (تابع)			
	تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي (البند ٩ (هـ) من جدول الأعمال)	٥٧٨	١٦٤
لام -	مكتب المجلس	٥٧٩	١٦٥
ميم -	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ٩ (و) من جدول الأعمال)	٥٨٠ - ٥٨٣	١٦٦
نون -	الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس (البند ٩ (ز) من جدول الأعمال)	٥٨٤	١٦٦
سين -	مسائل أخرى (البند ١٠ من جدول الأعمال)	٥٨٥	١٦٦
عين -	اعتماد تقرير المجلس (البند ١١ من جدول الأعمال)	٥٨٦	١٦٧

المرفقات

المرفق		
الأول -	جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس	١٦٨
الثاني -	جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة السادسة والثلاثين للمجلس	١٧١
الثالث -	وقائع المشاورات الخاصة التي عقدها الأمين العام للأونكتاد عملا بمقرر المجلس ٣٧١ (د - ٣٥) للنظر في مسألة مساهمة الأونكتاد في الاعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع	١٧٣

مقدمـــــة

١- قام السيد توبغي دورجي (بوتان) ، رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورتـــه الخامسة والثلاثين ، بافتتاح الجزء الثاني من هذه الدورة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ .

٢- ولاحظ الأمين العام للأونكتاد أن الغموض الذي ظل مدة طويلة يكتنف جدول أعمـــال المجلس قد زاد من الشك في التزام الحكومات بالوثيقة الختامية للأونكتاد السابـــع ، فضلا عن أن لجان الأونكتاد قد نزعت مؤخرا إلى إجراء استعراضات للاتجاهات القطاعيـــة ولتوجهات برنامج العمل على حساب حوار السياسة الفنية ، وهذا الأمر سيزداد تقييـــدا إذا ساد نوع من الرأي المؤسسي . وما لم يعكس اتجاه هذه النزعات المقلقة فـــإن مصداقية الأونكتاد ، بوصفه مكانا للمعاملات الحكومية الدولية الجدية ، ستهن .

٣- وقال إنه ينبغي لجميع الأجهزة التي يتكون منها الأونكتاد أن تسعى جاهدة إلـــى إحياء المضمون السياسي للمداولات الحكومية الدولية ، وأن الأمانة تتوخى إطـــلاق مبادرات معينة ، حتى في إطار القيود المتعلقة بالموارد . وأضاف أنه يمكن للوفـــود والمجموعات أن تنظر على نحو مفيد في أفضل طريقة يمكن أن تعيد بها التركيز علـــى المسائل الفنية الذي ظهر من الأونكتاد السابع وأن تواصل الاشتراك على مستوى سياســـي رفيع في أعمال الأونكتاد في الفترات الفاصلة بين دورات المؤتمر . وستكون الذكـــرى الخامسة والعشرين مناسبة لإعطاء زخم سياسي ولبناء الثقة .

٤- وعلى الرغم من أن التجارة هي مبرر وجود الأونكتاد فإنه يركز ، لا علـــى التجارة الدولية كغاية في حد ذاتها وإنما على تشجيعها ولا سيما بوصفهـــا أداة للإسراع بالتنمية . وإن مهام الأونكتاد الرئيسية ، في هذا السياق ، هي إتاحـــة الفرص للشركاء التجاريين الضعفاء ولتسليط الأضواء على البعد الإنمائي للسياســـة التجارية الدولية .

٥- وانتقل إلى القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس فقال إنه لا النمـــو الاقتصادي المستمر ولا الالتزامات المتعهد بها مجددا في بدء جولة أوروغواي لم تستأصل شأفة الحمائية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . وكثيرا ما توجه التدابيـــر الحمائية ضد الواردات من البلدان النامية ، فضلا عن أن نظام الأفضليات المعمم عانـــى من المزيد من التآكل . وهذه الصورة تتناقض مع تحرك واسع النطاق ، وإن كـــان متنوعا ، في اتجاه إصلاح السياسات ذات الوجهة التجارية في البلدان النامية ، الـــذي يتطلب تمويلا وتكنولوجيا خارجيين لكي ينجح . وإذا ما أريد تحصيل مكاسب مـــن التجارة ، لا بد من عمليات تكييف هيكلية إيجابية في الأسواق الرئيسية لصالح البلـــدان

النامية ، تحفزها سياسات حكومية مدروسة وكذلك قوى السوق . وإن الخروج من استعراض المجلس للحمائية والتكيف الهيكلي باستنتاجات متفق عليها سيساهم في إيجاد مناخ إيجابي في العلاقات التجارية الدولية .

٦- وقال إن التغير التكنولوجي يؤثر في أنماط الإنتاج وفي القدرة التنافسية وفي التجارة وله آثار هامة على صعيد السياسة ، منها أثره على سياسة التكيف الهيكلي . وفي ميدان الخدمات ، إن المسائل الاستراتيجية التي تواجهها البلدان النامية هي تحديد أفضل مزيج من السياسات الوطنية لإسهام قطاعات الخدمات فيها بأقصى ما يمكن في تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية ؛ والتفاوض على إطار سياسة دولية لتوسيع صادرات البلدان النامية في مجال الخدمات .

٧- ويجب أن يراعي كل إطار تعاقدي متعدد الأطراف بشأن التجارة في الخدمات هذه المصالح المشروعة . وبخصوص كلتا القضيتين ، يمكن أن يثري نقاش المجلس التصورات إلى حد أكبر .

٨- أما فيما يتصل بالتطورات والمسائل التي تشهدها جولة أوروغواي وذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية ، فقال إنه قد أكد في الاجتماع الوزاري للجنة المفاوضات التجارية بمونتريال على أن تحويل الهدف الإنمائي إلى التزامات عملية أساسي للنجاح في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . وقد أشارت الاختلافات في وجهات النظر في اجتماع مونتريال ، وكذلك التقدم المحرز هناك ، إلى ضرورة الاعتراف بشكل أفضل بكل من أهمية البعد الإنمائي في المفاوضات والدور الرئيسي الذي تؤديه البلدان النامية فيها . وينبغي أن يبذل المجلس ما في وسعه لتمهيد سبيل الاتفاق على البنود العالقة .

٩- ومضى قائلا إن مجال العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة غني من حيث احتمالات التجارة العائدة بالنفع على نحو متبادل والتعاون المتعدد الأطراف . ويمكن للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن تصبح قطبا من أقطاب التغير الهيكلي في الاقتصاد العالمي . وأضاف قائلا إن من شأن المشاورات التي طلب منه الأونكتاد السابع إجراءها أن تتيح للحكومات فرصة لطرح أفكار جديدة لتوسيع نطاق الاتفاق الحكومي الدولي في هذا المجال . وسوف توظف نتائج هذه المشاورات في وضع البرنامج الهادف إلى زيادة تشجيع هذه التجارة ، والذي سيقوم به فريق خبراء حكومي دولي ينشئه المجلس .

١٠- وقال إن التحاليل الواردة في الوثائق المقدمة إلى الأونكتاد السابع لدور كل من السياسات الوطنية والبيئة الخارجية في التنمية تدل على أن السياسات الوطنية الرامية إلى زيادة فعالية استخدام الموارد وتشجيع نمو قابل للإدامة في الأجل الطويل

سيكون حظها في النجاح ضئيلا دون وجود بيئة خارجية داعمة . وإن المسؤولية الجماعية عن تحسين بيئة التنمية كما حددت في الوثيقة الختامية تتقاسمها البلدان تبعا لطاقة كل بلد ووزنه الاقتصادي .

١١- وأشار إلى أن مضمون الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع يجب أن يعكس كلا من العبر المستخلصة من تجربة الاستراتيجية الحالية وتصورا لاحتياجات العقد المقبل . ويجب أن تكون معدلات النمو المحددة كهدف متصلة بتدابير سياسة داعمة يجب انتهاجها ويجب أن تستنبط بحيث تعزز تعهدات مختلف مجموعات البلدان بعضها بعضا دون أن تكون مشروطة على نحو متبادل . وإذا ما أريد للاستراتيجية الجديدة أن تحتفظ بحيويتها فإنه يتعين تضمينها آلية استعراض قوية تكفل التكييف والتعزيز حسب الحاجة . وأقل ما يمكن أن يقوم به المجلس هو مساهمته في أعمال اللجنة الجامعة المخصصة التابعة للجمعية العامة والمعنية بالاستراتيجية الجديدة .

١٢- وقال إن مفهوم التنمية القابلة للإدامة ، الذي اعترفت به الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، يضع المشاغل البيئية تماما في سياق النمو ، وليس في تعارض معه . ولا يمكن حل المشاكل البيئية في البلدان النامية إلا في سياق تحديد أهداف وطنية للنمو والتنمية ، وليس من خلال معايير مفروضة من الخارج أو عن طريق المشروطية . وبالإضافة إلى ذلك ، لا بد من الاضطلاع بالمسؤولية العالمية عن معالجة المشاكل البيئية ، ولكن ليس على حساب المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي عن التصدي تصديا أقوى لمشاكل التنمية المهيمنة . وقد يرغب المجلس ، لدى إعطاء توجيه للأونكتاد بشأن عمله المقبل المتعلق بجوانب التنمية القابلة للإدامة ، أن يشير إلى أنه ينبغي إعداده بحيث يساهم في تحقيق أهداف برامج الأونكتاد القائمة ويتسنى إدراجه في تلك البرامج .

١٣- وبالإشارة إلى الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، أكد على أهمية الاجتماع الوشيك بين المانحين والمستفيدين . وسوف تحدد نوعية الإسهامات والمشاركة في ذلك الاجتماع مجرى العملية التحضيرية للمؤتمر .

١٤- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (غواتيمالا) إن المفاوضات المطولة بشأن جدول أعمال المجلس غير بنّاءة وينبغي وضع حد لها ؛ وتنبغي الموافقة على جدول أعمال الدورة المقبلة للمجلس خلال الدورة الحالية .

١٥- وذكر أن ولاية الأونكتاد والمجلس واضحة ، كما ورد في القرار ١٩٩٥ (د-١٩) ، وأن تفسيرها على نحو انتقائي مسألة تثير عظيم القلق . وفيما يتعلق بالنظام

التجاري الدولي ، فإن قرار المؤتمر ١٥٩ (د-٦) والفقرة ١٠٥ (٣٣) من الوثيقة الختامية في أتم الوضوح . وقال إن تطور النظام التجاري الدولي يرتبط بتطورات ممارسات السياسة التجارية وبالتأثير الهائل للعوامل الخارجية على النظام التجاري الدولي . وأحد الأمثلة على ذلك التغير التكنولوجي الواسع ، الذي يحدث الآن تأثيراً عميقا على الميزة النسبية في التجارة . وقال إن التنمية تتطور وتتغير . ومن واجب المجلس أن ينظر في أية مسألة تتعلق بتطور النظام التجاري الدولي ، ويمكن للمجلس أن يجري أو أن يستهل دراسات وتقارير في مجال التجارة ومشاكل التنمية المتصلة بها .

١٦- وقال إن الذكرى الخامسة والعشرين للأونكتاد ولإنشاء مجموعة الـ ٧٧ تتيح فرصة لإعادة تأكيد الالتزامات والولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) . ومن المهم العمل في اتجاه التعاون الفعال ، وتعزيز التنمية المتواصلة ، وتجديد الإيمان بنهج تعدد الأطراف في منظومة الأمم المتحدة ، وإقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا .

١٧- وقال إن التوقعات المتعلقة بتواصل النمو الاقتصادي للبلدان النامية لم تتحقق . فحالة الاقتصاد العالمي محفوفة بالريب وقد ساءت معدلات تجارة البلدان النامية خلال الثمانينات . واستمرت أسعار السلع الأساسية في التدهور ، وزاد فرض التدابير الحمائية من إعاقة وصول المنتجات التصديرية للبلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة . وأضاف أن البلدان المتقدمة يجب أن تسعى إلى القضاء على التدابير الحمائية وإلى الوفاء على نحو فعال بالتزاماتها المتعلقة بتجميد هذه التدابير والرجوع عنها ، والتي تعهدت بها في الأونكتاد والغات وأكدتها في بدء جولة أوروغواي . وقال إنه لم يحدث أي تحسن مهم فيما يتعلق بالتكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة ، فقد تم تجديد التدابير غير التعريفية واستحداث تدابير جديدة مشوِّهة للتجارة . وتناشد مجموعة الـ ٧٧ البلدان المتقدمة القضاء على التدابير التعريفية وغير التعريفية أو الحد منها بدرجة كبيرة ، على أن تعطى الأولوية للتدابير التي تؤثر على منتجات ذات أهمية تصديرية خاصة للبلدان النامية . ومما لا غنى عنه أيضا اعتماد تدابير لبناء الثقة واحترام الأحكام الواردة في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع .

١٨- وذكر ، فيما يتعلق بجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، أنه ينبغي للمجلس أن يتابع عن كثب القضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية ، وهي تأمين توسيع نطاق التجارة والوصول إلى الأسواق والإسراع في التنمية الاقتصادية والنمو . ويجب ألا تعطل نتائج المفاوضات مسيرة التجارة والتنمية في البلدان النامية ، مثلما ينبغي ألا يبطل محاولات تحرير التجارة الجمود في مجالات من قبيل نقل التكنولونيا ، ومكافحة الممارسات التجارية التقييدية وتحسين النظام النقدي

والمالي الدولي ، وتحتاج البلدان النامية إلى فرصة وصول إلى الأسواق مواتية ، ويمكن التنبؤ بها ، وينبغي اتخاذ إجراء عاجل لتعزيز قدرات جانب العرض لديها بواسطة توفير استثمارات جديدة والوصول الى التكنولوجيا الأجنبية .

١٩- وذكر ، فيما يتعلق بالديون ، أنه قد ثبت أن نتيجة مناقشات المجلس في الجزء الأول من دورته الخامسة والثلاثين قاصرة تماما . وينبغي إعادة تنشيط الحوار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . ولا غنى عن اتباع نهج متكامل في المجالات المترابطة للنقد والتمويل والديون الخارجية والتجارة والتنمية ، ويجب أن يأخذ هذا النهج في الاعتبار على نحو ملائم اهتمامات البلدان النامية .

٢٠- وقال إن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا قد استمرت في التدهور خلال الثمانينات وازداد عدد أقل البلدان نموا من ٣١ إلى ٤٢ بلدا . واستمر عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في سياق برنامج العمل الكبير الجديد ، ومن ثم ينبغي مضاعفة الجهود خلال التسعينات . ومن المأمول فيه أن تشارك البلدان المتقدمة على نحو فعال في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا .

٢١- ومضى يقول إن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ينبغي أن تكون موجهة للعمل وأن تتضمن التزامات جازمة وتقترح سياسات محددة لتحسين مستويات المعيشة . وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ ترحب باعتماد قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٣ بشأن الأعمال التحضيرية للاستراتيجية الإنمائية الدولية ، وهي استراتيجية ينبغي أن تكون ثمرة لحوار حقيقي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . وهذه العملية ذات أهمية خاصة لإعادة تنشيط التنمية والنمو ، وينبغي أن تكون قادرة على الاستجابة لازدياد الترابط بين الأمم ، مع عدم إغفال العلاقة القائمة بين القطاعات كافة والتنمية . وقال إن من الجوهري أن يدعم المجتمع الدولي هذه الاستراتيجية وأن يواصل الأونكتاد ومجلس التجارة والتنمية إيلاء اهتمامهما إلى تنفيذ البرامج التي سبق اعتمادها ومنها برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ، والخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى ، وبرنامج العمل الكبير الجديد .

٢٢- وقال إن مجموعته تولي أهمية كبيرة لعمل الأونكتاد في مجال توسيع وتعزيز التجارة فيما بين الأنظمة ، إذ من شأن هذه التجارة أن تعود بفائدة كبرى على جهود البلدان النامية لتحقيق النمو والتنمية ، وأن تساعد على تحرير التجارة الدولية وعلى إيجاد مناخ أفضل للتجارة بين الشرق والغرب والشرق والجنوب . وتمثل الدورة

الحالية للمجلس فرصة طيبة لبدء أعمال جادة تتعلق بوضع برنامج لزيادة تعزيز التجارة بين الأنظمة والتعاون الاقتصادي ، كما نصت الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع .

٣٣- وقال ، فيما يتعلق بالبيئة والتنمية القابلة للإدامة ، إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتحمل المسؤولية الأساسية في هذا المجال ، وإن الأونكتاد لا يمكن أن ينظر في أي نشاط بشأن التنمية القابلة للإدامة إلا إذا توافرت موارد إضافية . وتقع المسؤولية الأساسية عن الحفاظ على البيئة على البلدان التي أسهمت ، خلال تنميتها وتصنيعها وتقدمها العلمي والتكنولوجي ، إسهاما أكبر في التدهور البيئي والمشاكل البيئية في البلدان النامية تكون في العادة نتيجة للمصاعب الاقتصادية التي تواجهها ، مثل عدم الإنصاف في معدلات التبادل التجاري ، وهبوط أسعار المنتجات التصديرية ، والدين الأجنبي ، والبيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية . ومما يؤسف له أن يزداد استخدام حماية البيئة كذريعة لإعاقة التنمية وعرقلة التجارة الدولية . ومجموعة الـ ٧٧ ترفض استخدام الاعتبارات البيئية كصيغة جديدة للمشروطية ، مع ملاحظة أن تلويث البيئة نتيجة لأنشطة غالبا ما تنشأ خارج العالم النامي . ولذلك فإن أفضل وسيلة لحماية البيئة هي إعادة تنشيط عملية التنمية بإقامة بيئة اقتصادية خارجية داعمة .

٣٤- ورحب المتحدث باسم المجموعة باء (الدانمرك) باعتماد جدول الأعمال بتوافق الآراء وقال إنه يتطلع إلى الاشتراك في عملية تحديد بنود إضافية لإدراجها في مداولات المجلس المقبلة . ولاحظ أن المناقشة المتعلقة بالحمائية والتكيف الهيكلي ستجري في إطار حدوث ازدهار ملحوظ في التجارة العالمية ونمو اقتصادي كبير في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي بعض البلدان النامية . وأضاف أن البيانات توحي بأن هذا التوسع يتعزز بفضل تسارع الواردات في قطاع عريض من البلدان ، يشمل بلدانا نامية أسهمت إسهاما يفوق المتوسط في زيادة التجارة في عام ١٩٨٨ . وعلى ذلك فإن الموقف يدعو إلى بعض التفاؤل . ويمثل استمرار التكيف الهيكلي وزيادة فرص الصادرات أمرين حاسمين لتعزيز هذا الاتجاه . وستتاح للمجلس الفرصة أيضا لكي يتابع عن كثب التطورات والقضايا المتعلقة بجولة أوروغواي ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية ، في وقت وصلت فيه المفاوضات في الجولة إلى مرحلة هامة جدا . وذكر أن المجموعة باء واثقة من أن جميع الأطراف المعنية تقر بأن الحذر مطلوب في هذه الحالة وتدرك مسؤوليتها المتمثلة في عدم إقحام نفسها في المجلس في أعمال جارية في هيئات حكومية دولية أخرى .

٣٥- وقال إن المجموعة باء تتطلع إلى الاشتراك في زيادة تفصيل برنامج للعمل بشأن التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في ظل الجهود

المتواصلة المبذولة في معظم الاقتصادات الاشتراكية من أجل زيادة الانفتاح والمرونة والإصلاحات البعيدة المدى .

٣٦- واستطرد قائلا إنه عند التصدي للمسألة الهامة المتعلقة بكيفية إمكان إسهام الأونكتاد في تعزيز التنمية الاقتصادية السليمة بيئياً والقابلة للإدامة ، سيعمل المجلس في إطار إدراك عالمي النطاق لأهمية المشاكل الايكولوجية وتفاعلها مع التنمية والنمو الاقتصاديين في الأجل الطويل .

٣٧- ونظرا لضرورة تفادي ازدواج العمل مع العمل الجاري في هيئات أخرى للأمم المتحدة ، فإن المجموعة باء تتوقع من المجلس أن يزود هيئاته الفرعية والأمين العام بمبادئ توجيهية عملية وواضحة من أجل الأعمال المقبلة .

٣٨- وذكر أنه بالرغم مما يمثله تعزيز نشاط اقتصادات العالم المتقدم من أهمية لعملية التنمية فإن من المهم بالمثل: ان تعتمد البلدان النامية سياسات داخلية تيسِّر النمو والتكيف ، وأن يساعدها المجتمع الدولي في هذه الجهود . وتعتقد المجموعة باء أنه يلزم وضع سياسات اقتصادية كلية سليمة وإجراء إصلاح هيكلي .

٣٩- واستطرد قائلا إن المجموعة باء تولي أهمية كبيرة للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . ومن المهم أن تشارك جميع البلدان بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر .

٣٠- وقال إن الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع تظل نقطة مرجعية رئيسية وركيزة لمعظم مداولات المجلس . وتعتقد المجموعة باء أن متابعة أحكامها يمكن أن يسهم في التعجيل بالنمو والتنمية وأن أهم مسؤولية للجان الرئيسية هي استعراض تنفيذ الوثيقة الختامية .

٣١- وتكلم المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، أيضا بالنيابة عن منغوليا فقال إن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للأونكتاد تحل في ظروف تتسم بتغييرات هامة نحو التحسُّن في الشؤون العالمية ، وتوجد إمكانيات جديدة في مجال التعاون المتعدد الأطراف ، إلا أن أسلوب التفكير الجديد لم ينتشر بالقدر الكافي في ميدان التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية . فالخطوط التي تفصل بين الجوانب الاقتصادية والايكولوجية والسياسية والإنسانية للتنمية في سبيلها إلى الزوال ، ومن الأساسي في معالجة المشاكل ألا تؤخذ المصالح الوطنية لفرادى البلدان فقط في الحسبان وإنما مصالح جميع البلدان المشاركة في إقامة الروابط الاقتصادية الدولية .

٣٣- وقال إن ترابط الاقتصاد العالمي يعني أن يكون تطور العلاقات الاقتصادية العالمية تطورا ثابتا ومحسوبا شرطا من أهم الشروط اللازمة للنمو الاقتصادي المتناسق لأي دولة ، متقدمة كانت أو نامية ، ويعني أيضا تحسين العلاقات الاقتصادية العالمية على أساس القوانين الموضوعية للتنمية الاقتصادية العالمية مع توفر الأمن الاقتصادي للجميع بقدر متساو . وينبغي حل المشاكل دوليا بمشاركة الجميع ، والاستخدام الفعال لآليات التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف القائمة ، بما فيها الأونكتاد . وينبغي الالتزام الدقيق بولاية الأونكتاد ، كما ينبغي تعزيز طابعه العالمي وزيادة دوره كواحد من أهم هيئات الجمعية العامة فيما يتعلق بطائفة كاملة من مسائل التجارة والتنمية . وينبغي استخدام الأونكتاد على نطاق واسع لإجراء تحليلات متعمقة ، ولإجراء الحوار السياسي والسعي البناء للتوصل إلى أمثل الاتفاقات بشأن المشاكل الاساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية . وينبغي للأونكتاد أن يراعي أيضا الجوانب الاقتصادية للوثيقة الختامية التي وقعت في اجتماع فيينا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

٣٣- وقال ممثل الصين إن الاقتصاد العالمي واصل نموه بشكل عام في ١٩٨٨ ، على الرغم من أن النمو لم يكن متكافئا بين مختلف المناطق والبلدان ، وأنه تحقق بصفة رئيسية في البلدان المتقدمة . وقال إن البلدان النامية لم تحسن أداءها الاقتصادي إلا بقدر محدود ، وشهد أغلبها ركودا . ولا تزال الاختلالات الخطيرة بعيدة عن الحل ، ولا تزال العناصر التي تسبب عدم الاستقرار قائمة . وأضاف أن الاتجاهات الحمائية في صدد التجارة تزداد انتشارا مما يؤدي إلى كثرة الخلافات التجارية . ولا تزال أسعار السلع الأساسية الأولية أقل من متوسط مستواها في الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ ، ولا يتوافر للبلدان النامية قدر كاف من حصائل الصادرات وموارد التنمية على السواء . وهذه العوامل جميعها واصلت تهديد استقرار الاقتصاد العالمي .

٣٤- وأضاف أنه نظرا لتزايد ترابط جميع البلدان ، تزداد هناك الحاجة إلحاحا لتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين . ومما يدعو إلى القلق عدم إحراز تقدم كبير في الحوار بين الشمال والجنوب في الثمانينات . وتواجه المجتمع الدولي مهمة ملحة هي تعزيز التعاون الدولي لتمكين البلدان النامية من إعادة تنشيط اقتصاداتها . وقال إن تخفيف حدة العلاقات السياسية الدولية مؤخرا خلق الظروف الملائمة لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة ، وأن يتخذ تدابير فعالة لبعث الحياة في الحوار بين الشمال والجنوب ، وأن يواصل دفع العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب في اتجاه التنمية الكبيرة ، ولا سيما تنمية البلدان النامية .

٣٥- وينبغي ألا يصبح استعراض المجلس للحمائية والتكيف الهيكلي بمثابة عمل صوري كل سنة . إذ ينبغي إيلاء اعتبار هام للحالة الراهنة في الوضع الدولي بما في ذلك

المشاكل التي ظهرت خلال جولة أوروغواي . وقال إن الحمائية ما فتئت تمثل التهديد الرئيسي للتنمية العالمية ولتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف . فالالتزامات بالتجميد والتراجع من جانب البلدان المتقدمة لم تنفذ تنفيذا جديا وظهرت قيود تجارية وزادت إجراءات مكافحة الإغراق . وقال إن هذه التدابير غير التعريفية ، هي في معظم الأحوال تمييزية ضد البلدان النامية . وينبغي أن يدرس بعناية الاتجاه المتزايد القوة في البلدان المتقدمة نحو التكامل الإقليمي وتأثيره على الاقتصاد والتجارة الدوليين ، وبخاصة على صادرات البلدان النامية .

٣٦- وقال إنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في جولة أوروغواي بشأن مسائل أساسية مثل المنسوجات والمنتجات الزراعية ذات الأهمية الكبيرة للبلدان النامية . وأضاف إن الصين تأمل أن تنفذ البلدان المتقدمة الأحكام ذات الصلة في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع تنفيذا جديا من خلال تقليل الحمائية ووضع حد لها ، وتوفير معاملة تفاضلية وأكثر تفضيلية للبلدان النامية ، وبذل جهود في مجال التكيف الهيكلي . وقال إنه ينبغي للمجلس أن يواصل متابعته الدقيقة للقضايا وللتطورات في جولة أوروغواي . وينبغي لأمانة الأونكتاد أيضا أن تواصل تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية اللازمة من أجل تمكينها من المشاركة في الجولة على نحو أكثر فعالية .

٣٧- وقال إن الصين وقفت دائما مع توسع التجارة بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة . وإن الوفد الصيني يرى أن الخطوط العامة التي اقترحتها مجموعة الـ ٧٧ من أجل برنامج التعاون تسير في الاتجاه الصائب ، ويمكن أن تؤخذ كأساس للمناقشة .

٣٨- وأضاف أن الصين تقدر الجهود التي يبذلها الأونكتاد في التحضير للمؤتمر الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، وتأمل أن يسهم جميع الأطراف بقسط نشط فيها .

٣٩- وقال إن الصين ، في إطار سياستها العامة القائمة على الانفتاح على العالم الخارجي ، تقوم بإصلاح شامل لنظمها الاقتصادية والتجارية ، وأنها أحرزت تقدما كبيرا . وقال إنها تتخذ في الوقت الحالي تدابير لتحسين البيئة الاقتصادية ، وتصحيح النظام الاقتصادي ، والتغلب على مشاكل فورة النشاط الاقتصادي والتضخم ، وأن جهود أشهر قليلة حققت فعليا بعض نتائج أولية . وأضاف أن الصين ستواصل في هذه العملية زيادة تعاونها الاقتصادي والتجاري مع البلدان الأخرى .

الجزء الأول

القرار والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين(١)

ألف - القرار

٣٦٥ (د - ٣٥) - الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإنشاء الأونكتاد

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الذي قررت الجمعية العامة فيه الاحتفال في دورتها الرابعة والاربعين بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الأونكتاد ودعت المجلس إلى أن يسهم على النحو المناسب في الاحتفال بهذه الذكرى ،

وإذ يحيط علماً بأن الأمين العام للأونكتاد سوف ينظم الاحداث الموضحة في مذكرة الأمانة عن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الأونكتاد(٢) ،

١- يقرر تخصيص اجتماع واحد في الجزء الأول من دورته السادسة والثلاثين للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الأونكتاد ويدعو الأمين العام للأونكتاد الى القيام بالأعمال التحضيرية اللازمة لعقد مثل هذا الاجتماع ؛

٢- يدعو أيضاً الدول الأعضاء في الأونكتاد إلى تنظيم أحداث أو أنشطة خاصة للاحتفال بهذه المناسبة في بلدانها .

الجلسة ٧٤٨
١٤ آذار/مارس ١٩٨٩

باء - المقررات

٣٦٦ (د - ٣٥) - النظام الداخلي المعمول به في فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية

إن مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير إلى "مجموعة المبادىء والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية"(٣) ، ولا سيما الفقرة (٨) من القسم 'د' من الفرع باء ،

واذ يشير إلى النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادىء والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (٤) ، ولا سيما الفقرة (ج) من المادة ١ ،

يقرر ، فيما يتعلق بتطبيق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية للنظام الداخلي للجان الرئيسية ، منح المنظمات الحكومية الدولية التي لديها اختصاص في مجال الممارسات التجارية التقييدية نفس حقوق المشاركة الممنوحة للدول باستثناء الحق في التصويت .

الجلسة ٧٤٩
١٥ آذار/مارس ١٩٨٩

٣٦٧ (د ـ ٣٥) ـ الحمائية والتكيف الهيكلي (٥)

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير إلى قرارات المؤتمر ٩٦ (د ـ ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ و١٣١ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ و١٥٩ (د ـ ٦) المؤرخ في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، وإلى الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، وإلى قرار المجلس ٣٨٦ (د ـ ٣٨) المؤرخ في ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ،

١ـ يحث الحكومات على تنفيذ التعهدات بوقف الحمائية وعكس مسارها تنفيذاً كاملاً ، كما أتُفق عليه في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ؛

٢ـ يُقر بضرورة تلافي اساءة استعمال التدابير غير التعريفية من قبيل اجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية ، وتنظيم اللجوء ، حسب الاقتضاء ، الى التدابير غير التعريفية الاخرى التي لها أثر ضار على المنتجات والقطاعات التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية ؛

٣ـ يكرر تأكيد الحاجة إلى التقيد بالاتفاق الوارد في الفقرة ١٠٥ (١٧) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع الذي ينص على ضرورة عدم ربط الامتثال للتعهدات المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف فيما يتعلق بتجارة السلع بالحصول على تنازلات في مجالات أخرى ؛

٤ - يكرر تأكيد الحاجة الى اتخاذ تدابير تكيف هيكلي سريعة وملموسة ومؤاتية خاصةً لتوسيع الأسواق لصادرات المنتجات التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية أو يمكن أن تكتسب فيها ميزة نسبية ؛

٥- ينبغي للحكومات أن تبحث ، كجزء من جهودها لمكافحة الحمائية ، حسب الاقتضاء ، اتخاذ إجراءات ملموسة لإنشاء آليات شفافة على المستوى الوطني كما هو مبين في الفقرة ١٠٥ (٤) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ؛

٦- يقرر النظر في دورة قادمة للمجلس في آثار الترتيبات الثنائية والتكامل الاقتصادي الاقليمي ، ولا سيما تلك التي لها وقع رئيسي على التجارة العالمية ، وبخاصة على تجارة البلدان النامية ؛

٧- يرجو من أمانة الأونكتاد إجراء دراسة لتكاليف وعواقب التدابير غير التعريفية ، ولا سيما تلك التي تؤثر على صادرات البلدان النامية تأثيراً ضاراً ؛

٨- ينبغي وضع المشاكل الخاصة بأقل البلدان نمواً في الاعتبار لدى اتخاذ تدابير لتحسين امكانية الوصول الى الأسواق .

الجلسة ٧٥٠
١٧ آذار/مارس ١٩٨٩

٣٦٨ (د - ٣٥) - العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناشئة عنها (٦)

إن مجلس التجارة والتنمية ،

إذ يشير الى الأحكام ذات الصلة في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع التي تتعلق بالتجارة فيما بين النظم ، وكذلك الى قرارات المؤتمر الأخرى ذات الصلة ، والى مقرر المجلس ٣٥٦ (د - ٣٤) المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٨ وقرار الجمعية العامة ١٨٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ يؤكد الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الجزء الثاني من الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية حول جدوى إعداد برنامج لمواصلة تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان ذات النظم المختلفة ، ولا سيما التجارة بين الشرق والجنوب ، وإذ يشير الى العناصر ذات الصلة في المساهمات المقدمة لإعداد البرنامج ،بما في ذلك النص غير الرسمي المرفق بقرار المؤتمر ١٤٥ (د - ٦) المؤرخ

في ٣ تموز/ يوليه ١٩٨٣ ، والوثيقة TD/B/1104/Rev.1 (٧) ، والمرفقان الاول والثاني من مقرر المجلس ٣٥٦ (د ـ ٣٤) ، وكذلك مرفق هذا المقرر ،

واذ يؤكد على امكانيات زيادة التجارة بين النظم ،

يقرر اعتماد ما يلي :

مشاورات الأمين العام للأونكتاد

١ ـ ينبغي لمشاورات الأمين العام للأونكتاد ، المشار اليها في الفقرة ١٠٥ (٢٧) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع وفي الفقرة ٣ من مقرر المجلس ٣٥٦ (د ـ ٣٤) ، أن تجرى في أسرع وقت ممكن وأن تكتسب قوة دفع .

٢ ـ يرجى من الأمين العام للأونكتاد تقديم تقرير أولي عن مشاوراته الى فريق الخبراء الحكومي الدولي وتقرير كامل عن هذه المشاورات الى المجلس في الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين .

فريق الخبراء الحكومي الدولي

٣ ـ حسبما اتفق عليه في الفقرة ٤ من مقرر المجلس ٣٥٦ (د ـ ٣٤) ، يمكن لفريق خبراء حكومي دولي ، بولاية تفصيلية محددة تشمل قضايا مختارة ، أن يسهم في اعداد برنامج لمواصلة تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان ذات النظم المختلفة ، ولا سيما التجارة بين الشرق والجنوب . ورجي من الأمين العام إعلام المجلس في دورته الخامسة والثلاثين بتكوين واختصاصات هذا الفريق .وعلى ضوء تقرير الأمين العام الشفوي وما أعربت عنه الحكومات ومجموعات الحكومات من آراء خلال الدورة الخامسة والثلاثين (٨) ، وافق المجلس على ما يلي :

'١' أن يكون فريق الخبراء الحكومي الدولي مفتوح العضوية ؛

'٢' أن يجتمع فريق الخبراء الحكومي الدولي في حدود الموارد المتاحة حاليا ، في الربع الأخير من عام ١٩٨٩ . ويمكن عقد دورة مستأنفة ، اذا قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي ذلك ، قبل الجزء الثاني من الدورة السادسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ؛

'٣' أن يحلل ويُقيّم فريق الخبراء الحكومي الدولي الاتجاهات القائمة والمتطورة والعوامل المحتملة المتصلة بالتجارة فيما بين النظم ، بهدف تحديد المشاكل والقيود في التجارة بين النظم ، فضلا عن المجالات المحتملة والشروط اللازمة لمواصلة توسيع نطاق هذه التجارة ، بما في ذلك أمور منها مخططات الأفضليات وتمويل التجارة بين النظم والتعاون الاقتصادي ، بما في ذلك ترتيبات المدفوعات والمشاريع المشتركة ؛

'٤' أن يعد فريق الخبراء الحكومي الدولي ، استنادا إلى هذا العمل ، عناصر مشروع برنامج لمواصلة تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان ذات النظم المختلفة ، ولا سيما التجارة بين الشرق والجنوب ؛

'٥' يمكن أيضا لفريق الخبراء الحكومي الدولي أن يقدم الى مجلس التجارة والتنمية توصيات بصدد اتجاهات أعمال الامانة في مجال البحوث تغطي اقتراحات بأنشطة المساعدة التقنية ومعالجة قضايا محددة يمكن أيضا ادراجها كعناصر في البرنامج ؛

'٦' أن يقدم تقرير عن نتائج أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي الى مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين .

أعمال أمانة الأونكتاد

٤ - أحيط علما بالتحسينات التي أجرتها الامانة في نوعية الوثائق والمواد الاحصائية وبالبحث الذي دار في التقرير السنوي عن هذا البند حول مجالات محددة على النحو المطلوب في مقرر المجلس ٣٥٦ (د - ٣٤) . وينبغي للأمانة أن تواصل اجراء تحسينات في عملها التحليلي والاحصائي وأن توجه ، آخذة في اعتبارها الآراء المعرب عنها أثناء الدورة الحالية للمجلس ، مزيداً من الاهتمام الى امكانية مقارنة الاحصاءات وتفصيل المنتجات المشمولة في التجارة بين النظم ، ولا سيما التجارة بين الشرق والجنوب .

٥ - كما يرجى من أمانة الأونكتاد مواصلة تسليط الضوء على العوامل الأساسية والاحتمالات المتوقعة للتجارة بين النظم ، ولا سيما التجارة بين الشرق والجنوب ، في تقريرها السنوي الى المجلس في الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين ، آخذةً في اعتبارها الآراء المعرب عنها أثناء الدورة الحالية للمجلس .

٦ - وينبغي استكمال الدراسة عن التعاون التجاري والتقني والاقتصادي بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وأقل البلدان نموا ، التي طلبها المجلس في الفقرة ٧ من مقرره ٣٥٦ (د - ٣٤) ، وتقديمها كأحد المساهمات الى الدورة السابعة للفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا ، المقرر عقدها في عام ١٩٩٠ استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا .

المساعدة التقنية

٧ - ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تواصل ، على أساس الموارد الملائمة والأولويات المقررة ، تقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية بغية تعزيز وتوسيع التجارة مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية .

٨ - وينبغي لنشر المعلومات التجارية ، وتدريب المهارات ، والخدمات الاستشارية ، أن تشكل العناصر الأساسية لأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد في هذا المجال .

٩ - وينبغي مواصلة وتعزيز التعاون بين أمانة الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات .

١٠- ويرجى من أمانة الأونكتاد اجراء الترتيبات اللازمة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بغية تأمين الموارد الكافية لأنشطة المساعدة التقنية بصدد التجارة بين النظم .

١١- ولتقييم برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية في تعزيز التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، مع تركيز خاص على وجهات نظر الحكومات التي استفادت من هذه الأنشطة ، أهمية كبيرة في زيادة فائدة المساعدة التقنية وفعاليتها من حيث التكاليف . وينبغي ، إذا أمكن ، توفير نتائج هذا التقييم لفريق الخبراء الحكومي الدولي .

١٢- وبناء عليه ، يرجى من الأمين العام للأونكتاد اجراء الترتيبات اللازمة لعملية حكومية دولية من هذا القبيل .

الجلسة ٧٥٠
١٧ آذار/مارس ١٩٨٩

مرفق

الخطوط العريضة لوجهة نظر بلدان المجموعة دال إزاء وضع البرنامج المشار إليه في الفقرة ١٠٥ (٣٦) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، المقدمة من بلغاريا نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة دال

بعد الاتفاق على جدوى وضع برنامج لمواصلة النهوض بالتجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان ذات النظم المختلفة ، ولا سيما التجارة بين الشرق والجنوب ، ينبغي لمجلس التجارة والتنمية ، لدى متابعة بحثه للقضية في الجزء الثاني من دورته

الخامسة والثلاثين ، أن يأخذ في حسبانه ، بالاضافة الى احكام الوثيقة الختامية ، جميع المساهمات المقدمة حول هذا الموضوع في دورتيه الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين .

١ - وعند تطوير طرائق اعداد البرنامج ، ينبغي ألا تغيب الاعتبارات التالية عن البال:

- ينبغي أن يكون البرنامج بمثابة مبادىء توجيهية لأنشطة الاونكتاد في مجال التجارة بين النظم المختلفة ؛
- التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة جزء لا يتجزأ من التجارة العالمية ؛
- ينبغي مواصلة تنفيذ العناصر ذات الصلة في قرارات المؤتمر والجمعية العامة في سياق الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع ، دون تكرارها ؛
- ينبغي أن تساهم مشاورات الأمين العام المشار اليها في الفقرة ١٠٥ (٣٧) من الوثيقة الختامية مساهمة نشطة في عملية اعداد البرنامج .

٢- ويمكن لمثل هذا البرنامج أن يتضمن ما يلي ، في جملة أمور :

- الاتجاهات الرئيسية لاعمال الامانة في مجال البحوث ؛
- برنامج لانشطة المساعدة التقنية ؛
- أفرقة خبراء حكومية دولية أو مخصصة أو حلقات دراسية عن مشاكل محددة تتعلق بالتجارة بين النظم المختلفة ، ولا سيما التجارة بين الشرق والجنوب .

٣- وحسبما اتفق عليه في الفقرة ٤ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٥٦ (د - ٣٤)، ينبغي أن يسهم فريق حكومي دولي من الخبراء في وضع البرنامج . وبناء عليه ينبغي أن يطلب من الفريق المذكور وضع مشروع اقتراح ببرنامج يستهدف مواصلة تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ولا سيما التجارة بين الشرق والجنوب . ولا بد من تقديم مشروع الاقتراح هذا الى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية .

٤- وينبغي لأمانة الأونكتاد إعداد وثائق اخرى ليبحثها فريق الخبراء ومجلس التجارة والتنمية على أساس نتائج هذا الجزء من الدورة الخامسة والثلاثين .

٥- بعد اعتماد البرنامج يمكن لمجلس التجارة والتنمية تناول مناقشة التجارة بين النظم المختلفة في الوقت المناسب .

٣٦٩ (د ـ ٣٥) ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

إن مجلس التجارة والتنمية ،

١ـ يقر الجدول الزمني لاجتماعات الفترة المتبقية من عام ١٩٨٩ [٩] ؛

٢ـ يحيط علماً بمشروع الجدول الزمني لعام ١٩٩٠ والجدول الزمني المؤقت لعام ١٩٩١ [١٠] بوصفهما دليلا يسترشد به في أغراض التخطيط .

الجلسة ٧٥٠
١٧ آذار/مارس ١٩٨٩

٣٧٠ (د ـ ٣٥) ـ مساهمة الأونكتاد ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للادامة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ ، ١٨٧/٤٣ ، وفي متابعة قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨ [١١]

إن مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يقرر أن يحيل الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، استجابة للفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٣ ، الاستنتاجات المتفق عليها المرفقة مشفوعة بالفرع ذي الصلة من تقريره عن الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين ؛

٢ - يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن ينقلها أيضاً الى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، لعرضها على مجلس ادارة البرنامج في دورته العادية المقبلة .

الجلسة ٧٥١
٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩

مرفق

مشروع استنتاجات متفق عليها

١ ـ يرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يعد ، للجزء الأول من الدورة السابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ، تحليلاً عن التقابل بين التنمية القابلة للإدامة والخطوط الرئيسية لأنشطة الأونكتاد في حدود ولايته ؛

٢ - يوافق على النظر ، في ضوء التحليل المشار اليه أعلاه ، فيما يتطلبه الأمر من أعمال للمتابعة من جانب المجلس بشأن الأحكام ذات الصلة في قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و١٨٧/٤٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨ ؛

٣ - يرجو أيضاً من الأمين العام للأونكتاد أن يولي ، في أعماله التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٠ ، اهتماماً مناسباً للتنمية القابلة للإدامة ؛

٤ - يرجو كذلك من الأمين العام للأونكتاد أن يضع ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الوكالات ذات الصلة ، مقترحات للمساعدة التقنية تقوم بتمويلها الجهات المانحة ، ويدعوها الى تقديم تمويل اضافي لهذا الغرض ؛

٥ - يشدد على ضرورة تنفيذ كافة الأنشطة المشار اليها أعلاه في اطار ولايات وبرامج المنظمة وهيئاتها الفرعية ، وعلى ضرورة التمسك بالاتجاه العام والأولويات التي وضعتها الهيئات الحكومية الدولية في الأونكتاد .

٣٧١ (د - ٣٥) - مساهمة الأونكتاد في الإعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع

إن مجلس التجارة والتنمية ،

يعتمد الاستنتاجات المتفق عليها المرفقة بمشروع المقرر هذا .

الجلسة ٧٥١
٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩

مرفق

استنتاجات متفق عليها

١- يؤكد أنه سيساهم مساهمة فعالة ، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٨٣/٤٣ و١٨٨/٤٣ المؤرخين في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، في الإعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع بالتعاون الوثيق مع اللجنة الجامعة المخصصة لإعداد الاستراتيجية ، وأن الأونكتاد سيتناول هذه المسألة في عام ١٩٨٩ .

٢- يقرر إدراج مسألة مساهمة الأونكتاد في الإعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع في جدول أعمال الجزء الثاني المستأنف من الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ، المقرر عقده في ١٦ أيار/ مايو ١٩٨٩ ، ويدعو الأمين العام للأونكتاد الى اجراء مشاورات خاصة للإعداد لهذه الدورة المستأنفة (١٢) .

الجزء الثاني
موجز الأعمال

الفصل الأول
نخبة من القضايا التي تتطلب اهتماما من المجلس في الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين متابعة واستعراضا لتنفيذ الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع وفقا لمقرر المجلس ٣٥٠ (د-٣٤)

ألف - الخدمات الداخلة في نطاق ولاية الأونكتاد على النحو المحدد في الوثيقة الختامية (البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

٤٠- كان معروضا على المجلس ، لنظره في هذا البند من جدول الأعمال ، الوثيقتان التاليتان:

"الخدمات: القضايا المثارة في سياق التجارة في الخدمات" - تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/1197) .

"المساعدة التقنية المتعلقة بالخدمات" - مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B(XXXV)/SC.I/CRP.1) .

النظر في البند في اللجنة الأولى للدورة

٤١- قال مدير ، منسق برامج التجارة الدولية إن التقرير المقدم من الأمانة بشأن هذا البند (TD/B/1197) يركّز على بعض أوثق القضايا صلة بهذا البند والتي تثار في إطار التجارة في الخدمات ، وانه يتعين في العمل الخاص بوضع تعريف لـ "التجارة في الخدمات" بحث الحدود القائمة بين التجارة في الخدمات التي تنطوي على قدر من انتقال الأشخاص أو رأس المال من ناحية ، وبين الهجرة والاستثمار من الناحية الاخرى . وقال إن التجارة في الخدمات يمكن أن تكون داعمة لعملية التنمية بشكل مباشر إذا كانت متسقة مع الأهداف الإنمائية الإجمالية . إلا أن العكس يمكن أن يحدث ، مثلا ، عن طريق نقل الخدمات الكثيفة المعرفة إلى المراكز الرئيسية للبلدان المتقدمة ، وتقويض القدرات التكنولوجية المحلية ، وتفاقم عمليات التوزيع غير المنصف للدخول ، واستفحال اختلالات موازين المدفوعات . وقال إنه يجري في جولة أوروغواي التفاوض بشأن القضايا التي يمكن أن تكون لها آثار كبيرة في هذا الصدد .

٤٢- وأضاف أن تقرير الأمانة يبحث شتى المقترحات التي قُدمت بغية تحرير تجارة الخدمات . وهذه المبادرات تهدف إلى الحد من تنظيم الخدمات ، ومن ثم فإنها تتعارض مع الأنظمة الرامية إلى إنجاز طائفة متنوعة من الأهداف الوطنية . وإن المدى الذي يمكن في نطاقه اعتبار الأنظمة المتعلقة بالخدمات ، في حد ذاتها ، "حواجز أمام التجارة" في الخدمات هو مسألة حاسمة . ففي حالات محدودة فقط تتناول هذه الأنظمة واردات الخدمات ذاتها (مثال ذلك شراء خدمات من مقيمين أجانب) . وقال إن البلدان النامية ، بوجه خاص ، تسعى إلى تنظيم المعاملات الدولية في الخدمات بغية تعزيز تنمية قطاعات الخدمات الوليدة لديها ، ومعالجة حالة موازين مدفوعاتها ، والمحافظة على السيادة الوطنية أو الحفاظ على الاستقلال الاقتصادي . وفي حالات كثيرة تتبع هذه البلدان السياسات التي انتهجها كثير من البلدان الصناعية في المراحل المبكرة من تنميتها .

٤٣- وأشار الى أنه لا ينبغي الخلط بين التحرير وإزالة التنظيم . فإيجاد إطار متعدد الأطراف متفق عليه يمكن أن يضع المبادئ التوجيهية للاتفاقات القطاعية والتي يمكن أن تتيح زيادة المنافسة دون أن تنطوي على إجراء تغييرات رئيسية في التشريعات الوطنية العامة المتعلقة بالهجرة أو الاستثمار أو الأهداف الإنمائية . وينبغي للإطار المتعدد الأطراف أيضا أن يتناول العوامل غير الحكومية مثل الممارسات التجارية التقييدية وغيرها من أشكال سلوك الشركات التي تؤثر على المعاملات الدولية في الخدمات لغير صالح البلدان النامية . وأخيرا فإن وضع إطار للخدمات قد يتطلب نظاماً للمراقبة والموازنة . وإن تحرير التجارة في الخدمات يمكن أن يساعد في تعزيز عملية التنمية إذا اعتُرف اعترافاً واضحاً بشرعية السياسات التي تنتهجها البلدان النامية بحيث لا تخاطر بأن يسميها الشركاء الآخرون سياسات "لا مبرر لها" أو "غير مقبولة" . وأضاف إن البلدان النامية تحتاج أيضا إلى فرص حقيقية للوصول الى الأسواق العالمية للخدمات نظرا الى أوجه ضعفها الأساسية في توصيل خدماتها . وقد يكون من المرغوب فيه أن تحتفظ البلدان النامية بحق جعل الوصول إلى أسواقها مشروطا بالمساهمة التي يقدمها مورد الخدمة الأجنبي في تحقيق أهدافها الإنمائية الإجمالية . ويمكن لمؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف أن تدعم هذه العملية عن طريق توجيه قروضها إلى تنمية الهياكل الأساسية ذات الصلة في البلدان النامية ، وإلى التعليم الذي يتصل بقطاع الخدمات الكثيفة المعرفة ، وكذلك إلى تعزيز القدرة التنافسية لشركات الخدمات في البلدان النامية .

٤٤- وذكر أن الأونكتاد قد باشر تقديم المساعدة التقنية من أجل مساعدة البلدان النامية على تحسين فهمها لدور الخدمات في عملية التنمية وللآثار التي قد تنشأ في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعلقة بالخدمات . وقال إن المذكرة

المقدمة من أمانة الأونكتاد بشأن هذا الموضوع (TD/B(XXXV)/SC.I/CRP.1) تتضمن معلومات تفصيلية عن هذه الأنشطة .

٤٥- وأعرب المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الهند) عن تقديره لتقرير الأمانة (TD/B/1197) الذي ينفذ الجزء الأول من الولاية ، الخاصة بالقضايا المثارة في إطار التجارة في الخدمات . وأعرب عن أمله في أن يجري في الوقت المناسب الاضطلاع أيضا بالجزء الثاني من الولاية . وإن المشاكل المفاهيمية المتعلقة بالتجارة والأبعاد الإنمائية للخدمات ما فتئت تمثل موضوعاً مطروحاً للتعريف ، وقضية مطروحة للتفاوض في جولة أوروغواي . وقال إن مجموعته تأمل أن تواصل الأمانة عملها لاضفاء قدر أكبر من الوضوح والفهم على مسائل التعاريف . وأضاف أن هدف تعزيز النمو والتنمية ، ولا سيما نمو وتنمية البلدان النامية ، ما زالت له الصدارة في أي إطار متعدد الأطراف يتناول التجارة في الخدمات . وقال إن مجموعة الـ ٧٧ توافق على الحجة التي سيقت في الوثيقة TD/B/1197 ومؤداها أن التحرير في حد ذاته لا يمكن أن يفضي إلى تنمية البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، إذا سُمح بتحرير التجارة في الخدمات على أساس يضفي مثالية على قوى السوق بدون مراعاة بارامترات الأهداف الإنمائية .

٤٦- وأشار الى أنه توجد أيضا أبعاد أخرى تقلق البلدان النامية قلقاً شديداً ، مثل الموقف غير المتسق للبلدان النامية كشركاء تجاريين في ميدان الخدمات ، والحاجة إلى نمو الخدمات المحلية دون عائق في كثير من المجالات الحساسة ، لا سيما في الخدمات الكثيفة المعرفة في هذه البلدان . ولهذه الأسباب ، ينبغي أن يكون للبلدان النامية الحق في مواصلة ما يتسق مع الخطط الإنمائية الوطنية وأهداف النمو من تدابير وأنظمة الدعم القائمة بغية توفير الحماية المشروعة . وإن مثالب ومواطن ضعف قطاع الخدمات في البلدان النامية ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية إمكانيات الوصول إلى الأسواق ، بحيث ينبغي للبلدان المتقدمة أن تتيح وصولا تفضيليا للخدمات التي تتمتع في شأنها البلدان النامية بميزة نسبية ، وذلك على أساس عدم اشتراط المعاملة بالمثل وعدم التمييز . وينبغي لجدول أعمال المفاوضات المتعلقة بالخدمات أن يتضمن تغطية قطاعية متوازنة تلبي مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية . ومن الضروري أن تشتمل التجارة في الخدمات على القطاعات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية والتي تتطلب انتقالا مؤقتا للأفراد وللعمال عبر الحدود الوطنية ، من أجل توصيل الخدمات بغية تحقيق التوازن .

٤٧- وقال إنه يعتقد أن نقل التكنولوجيا يرتبط بالأهداف الاجمالية للتنمية ارتباطا لا ينفصل ، وانه ينبغي دمج النص على نقل التكنولوجيا في صفقات الخدمات من أجل تعزيز قطاع الخدمات والقدرات التكنولوجية للشركاء النامين .

٤٨- وأبدى ملاحظة مفادها أن الشركات عبر الوطنية تمارس ضغوطا في خدمات شتى من أجل تفكيك الأطر التنظيمية الوطنية التي أنشأتها البلدان النامية من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية . وبناء على ذلك يكون من الأمور الأساسية ضمان اتساق ممارسات وأنشطة هؤلاء المشغلين الكبار لأسواق الخدمات مع أهداف السياسات العامة الوطنية . وأضاف أن الممارسات التجارية التقييدية من جانب الشركات عبر الوطنية ، وتقاسم الأسواق ، والتلاعب بالأسعار ، ووضع الحواجز أمام الدخول ، وغيرها من الترتيبات غير التنافسية لم تُبحث بحثا وافيا ، وأن مجموعة الـ ٧٧ ستسعى الى تشجيع اقامة نظام لتحديد الهويّة وللاخطار وللمشاورات بغية مكافحة الممارسات التجارية التقييدية وازالتها . وقال إن مجموعته ستدعم أيضا عملية توجيه المساعدة المقدمة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف نحو تنمية الهياكل الأساسية وقطاعات الخدمات الكثيفة المعرفة في البلدان النامية . فمساعدة الأونكتاد الخاصة بالخدمات مفيدة للبلدان النامية وستكون الموارد المالية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي موضع تقدير كبير .

٤٩- وأشار في الختام إلى أن بعض القضايا التي تهم البلدان النامية قد انعكست في نص ورقة عمل اجتماع مونتريال ؛ بيد أنه من الحتمي أن يجري أيضا في المفاوضات المقبلة بشأن التجارة في الخدمات تناول الشواغل الأساسية الأخرى التي ذكرها .

٥٠- وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء (أيرلندا) إن تقرير أمانة الأونكتاد المتعلق بالخدمات يقدم عدة ملاحظات هامة فيما يتعلق بقضية آنية ومعقدة جداً قيد التفاوض حاليا في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . فأولا ، يوضح التقرير أن قطاع الخدمات يؤدي دورا حيويا في عملية التنمية ، مبيناً أن موردي الخدمات ، ولا سيما في القطاعات القائمة على المعرفة هم مفتاح إنتاج وتصدير الخدمات والسلع في قطاعات الاقتصاد الأخرى ، وجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي ، وتوفير مصدر هام للقطع الأجنبي . ثم شدّدت على أن المجال المتاح للبلدان النامية لتحقيق الاستفادة الكاملة من المكاسب المترتبة على التحرير يعتمد جزئيا على قدرة هذه البلدان على ايجاد أو زيادة ما يلزم من مهارات وتكنولوجيا ورؤوس أموال . ومن المهم إدراك الأمور الحاسمة الأهمية في مفاوضات الغات الجارية المتعلقة بالتجارة في الخدمات . وإن البلدان النامية ، باختيارها الاشتراك بنشاط في إقامة وتنفيذ نظام جديد للخدمات ، هي في وضع أفضل يمكنها من الاستفادة من مثل هذا الاتفاق .

٥١- وثانيا ، يوضّح التقرير فارقا هاما بين إزالة التنظيم وتحرير التجارة في الخدمات ويستعرض بعض أوجه التعقيد التي ينطوي عليها تعريف الخدمات والحواجز التي تعترض الخدمات . وأشارت الى أن القضايا التي تكتنف المفاوضات الخاصة بالخدمات

تتسم بتعقيد خاص بالنسبة للمشتركين من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء . وعندما يصبح المشتركون ذوي معلومات أفضل ، يكونون جميعا ذوي قدرة أفضل على أن يحددوا مجالات الاتفاق والحل الوسط والمصلحة القومية .

٥٢- ثالثا ، يخلص التقرير إلى أن تطبيق التحرير في الخدمات يمكن أن يعزز التنمية إذا تحقق ضمن إطار تعاقدي متعدد الأطراف . وقالت إن المجموعة باء تشارك في هذا الرأي ولكنها تشدد على أن هذا الاطار سينتج أفضل فوائده إذا تألف من قواعد ونظم قابلة للتطبيق بوجه عام وتقوم على المبادئ التجارية الراسخة مع اتسامه بتغطية قطاعية واسعة .

٥٣- وقالت إنها مع تقديرها لعمل الأونكتاد ، فإنها تلاحظ أن التقرير يسوق عدة حجج تمثل ، اذا أخذت معاً ، إطاراً تحليلياً غير متوازن . فعلى سبيل المثال ، فيما يتعلق بمسألة واردات الخدمات ، لا يتناول التقرير المساهمة الايجابية لواردات الخدمات وما يقترن بها من نقل للتكنولوجيا الى التنمية ؛ كما أن التقرير ينسب العجز في الحساب الجاري الى واردات الخدمات ، دون إشارة الى العوامل الاقتصادية الكلية الأساسية التي تولد العجز ، ولا هو يتناول التكاليف المحلية لحماية موردي الخدمات المحليين .

٥٤- وأشارت إلى أن الدراسات الاستقصائية الخاصة بموردي الخدمات المتعددي الجنسيات الذين يعملون في البلدان النامية تكشف عن أن هذه الشركات تساهم في عملية التنمية ، بما في ذلك العمالة ، والتدريب ، و"الدراية" التكنولوجية ، وتنمية الهياكل الأساسية ، ونوعية الخدمات المتاحة وفعالية تكاليفها ، وزيادة الطاقة والقدرات التصديرية . وقالت إن واردات الخدمات هامة لتطور الشركات ولقدرتها التنافسية في البلدان الصناعية أيضا ، وإن شركات الخدمات التي تتسم بالكفاءة ، سواء كانت أجنبية المنشأ أو محلية المنشأ ، تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق القدرة التنافسية الدولية للصناعات التي تعتمد على خدماتها . وإن خدمات المنتجين مثل التسويق ، والإدارة ، ومحاسبة التكاليف ، وتجهيز البيانات ، تشكل مدخلات ذات أهمية حيوية في عملية التصنيع ، ولا سيما في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية . ومن غير المحتمل بدرجة كبيرة أن تصبح شركات الخدمات سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية قادرة على المنافسة أو أن تحتفظ بمركزها التنافسي إذا اعتمدت على سياسات حمائية . وقالت إن تقرير الأمانة يهمل أيضا تحليل مساهمة الشركات الأجنبية في تنمية الموارد البشرية ، الأمر الذي يمكن أن يشكل مدخلا قيما في عملية التنمية . ومن الأمور الأساسية أن يأخذ أي تحليل للتجارة في الخدمات في الحسبان الصورة بأكملها ، وأن يتناول فوائد تحرير التجارة هي وتكاليف البدائل على السواء .

وقالت إن تقرير الأمانة يوحي على نحو غير صحيح بأن أنصار عملية التحرير في الخدمات إنما يهدفون الى إزالة اللوائح التنظيمية الوطنية .

٥٥- وأشارت الى كون تقرير الأمانة يقدم عدة توصيات صريحة بشأن قضايا يجري التفاوض بشأنها في الغات ، فأعربت عن رأي مفاده أن من غير الملائم أن تنادي أمانة الأونكتاد بمواقف بخصوص قضايا يجري التفاوض بشأنها في محافل أخرى .

٥٦- وختاما ، أعلنت أن المجموعة باء تود أن تكرر الاعراب عن الأهمية التي تعلقها على اتمام العمل الموعز به في مقرر المجلس ٣٠٩ (د-٣٠) ، وخاصة بشأن الدراسات الوطنية .

٥٧- وقال المتحدث باسم المجموعة دال (هنغاريا) إن التغيرات السريعة في قطاع الخدمات وتطوره في العقد الماضي قد جعلا من الضروري اجراء بحث أدق للمشاكل التي ينطوي عليها ذلك . وأضاف أن الأونكتاد قد أدّى دورا هاما في استكشاف الجوانب التعريفية وكذلك الاتجاهات البارزة للبعد التجاري والانمائي للخدمات . وقال إنه يرى أن تقرير الأمانة (TD/B/1197) ، هو والتحليل المستفيض الوارد في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٨ يتيحان أساسا سليما لاجراء المناقشات . وإن البلدان الاشتراكية في غمار عملية تطوير قطاع الخدمات الوطني بها وإدماجه في شبكة التجارة الدولية في الخدمات . ولذا فإنها ترى أن تضمين وثائق المعلومات الأساسية الصادرة عن الأمانة عدداً من الاستنتاجات المستخلصة فيما يتعلق بالبلدان النامية أمر مناسب أيضا لبلدان المجموعة دال . وشجع الأمانة على القيام بعملها التحليلي المفيد وفقا للولاية الممنوحة لها . وقال إن المجموعة دال ترى أنه يكون من المناسب اكمال التحليل العام ببحث أكثر تفصيلا لبعض المسائل المحددة . واقترح كخطوة أولى اجراء دراسة عن الاتجاهات والآفاق المرتقبة للتجارة الدولية في الخدمات الكشيفة العمل ، بما في ذلك التدابير التي تؤثر على هذه التدفقات التجارية .

٥٨- وقال ممثل الصين إن التقرير (TD/B/1197) قد ساعد بلده على فهم المشاكل التي تنطوي عليها الخدمات ، وإنه يمكن أن يفضي إلى الصياغة النهائية لإطار متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات . وقد جرى التسليم بالدور الذي مارسته الخدمات في عملية التنمية في كثير من البلدان النامية ، ولكن لا تزال الخدمات قطاعاً ضعيفاً جدا في اقتصاداتها . ومن ثم ، فإن القضية الرئيسية هي كيف يمكن للخدمات أن تمارس دورا في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان . ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يحيد عن المقدمات المنطقية المذكورة أعلاه عند النظر في مسألة الخدمات ، لأنه بهذه الطريقة وحدها يمكن منع زيادة اتساع الفجوة في ميدان الخدمات بين البلدان النامية

والبلدان المتقدمة . وقال إنه إذا أمكن للتجارة في الخدمات أن تكون متسقة مع الأهداف الانمائية فإنها ستعزز عملية تنمية البلدان النامية ، ولكنها إذا تعارضت مع هذه الأهداف ، فإنها يمكن بمثل هذه السهولة أن تعرقل تحقيق هذه التنمية .

٥٩- وذكر أن الصين تأمل أن تواصل الأمانة إجراء دراسات عن جميع جوانب التجارة في الخدمات من أجل تعزيز فهم جميع البلدان ، لا سيما البلدان النامية ، للمشاكل التي تنطوي عليها هذه التجارة ؛ وأن توجه الأمانة موارد ، بشكل نشط ، من أجل تقديم مساعدة تقنية الى البلدان النامية في ميدان الخدمات . وقال أخيرا إن بلده يأمل أن تعطى الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية المتعلقة بالتجارة في الخدمات الاعتبار الواجب لسيادة البلدان النامية ولأهداف سياساتها الإنمائية .

٦٠- وأكّد ممثل مصر على تأييده الكامل لبيان مجموعة الـ ٧٧ بشأن البند ٣(أ) وأعرب عن تقديره للأمانة على تقريرها (TD/B/1197) الذي يتناول الخدمات وفقا لولايتها المنصوص عليها في الفقرة ١٠٥(١٩)'١' من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع . وأعرب كذلك عن أمله في أن تعِدّ الأمانة في المستقبل القريب دراسة عن الآثار التكنولوجية التي تنطوي عليها التجارة في الخدمات ، كما هو مطلوب في الوثيقة الختامية .

٦١- ونظرا الى أن الخدمات تمثل موضوعا حيويا بالنسبة لجميع البلدان ، وفي ضوء الاعلان الوزاري الصادر في بونتا دل ايستي ومقررات مونتريال ، أكد على أن أي إطار متعدد الأطراف يوضع في المستقبل في مجال الخدمات ينبغي أن يقوم على ضرورة ضمان النمو الاقتصادي لجميع الأطراف فيه . وقال إن تحرير التجارة في الخدمات ليس هدفا في حدّ ذاته بل وسيلة للتنمية . وإن المشاكل القائمة في قطاعات الخدمات في البلدان النامية أكبر بكثير من مشاكل قطاع السلع الأساسية .

٦٢- وفيما يتعلق بمسألة القيام بمزيد من العمل في مجال الخدمات ، قال إن هناك حاجة أولا إلى وضع تعاريف صحيحة في هذا الميدان ؛ وثانيا الى تحديد التغطية القطاعية للتوصل الى اتفاق لكي يشمل جميع القطاعات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ؛ وثالثا إلى بحث مدى انطباق المبادئ ، المسلّم بها على نطاق واسع في التجارة الدولية ، على الإطار المتعدد الأطراف للتجارة في الخدمات ؛ ورابعا إلى ضمان أن يكون مدى التزامات البلدان النامية في ميدان الخدمات متمشيا مع مستويات التقدم الاقتصادي بها وأن تكون مرتبطة بما تحصل عليه من امكانية الوصول الى الأسواق ؛ وخامسا إلى وجوب أن يتضمن الاتفاق النهائي بشأن الخدمات أحكاما تتعلق بالبلدان التي تعاني من مشاكل خاصة بموازين المدفوعات وذلك لتمكين هذه البلدان من معالجة هذه المشاكل ، ووضع أنظمة لمعالجتها على نحو ملائم .

٦٣- وأخيرا ، لاحظ ان المرحلة الحالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن الخدمات ستكون صعبة ، ورحّب بالمساعدة التقنية الفعلية التي ينتظر أن يقدمها الأونكتاد في هذا الميدان وفقا للولاية المسندة اليه في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع .

٦٤- وأيد ممثل رومانيا الاعلان الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ . وأكدّ ، وهو يشير الى الوثيقة TD/B/1197 ، على مساهمتها الهامة في القاء الضوء على المشاكل المتعلقة بالخدمات في سياق جولة أوروغواي . وقال إنه يرى أن الإطار المتعدد الأطراف للتجارة في الخدمات في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية ينبغي أن يهدف الى تنمية قطاع الخدمات في البلدان النامية ، وزيادة مشاركتها في انتاج الخدمات وفي التجارة الدولية لهذه الخدمات على السواء ، وتقليص الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في هذا الميدان . وإنه لتحقيق هذه الأهداف ينبغي تطبيق الأنواع الثلاثة التالية من التدابير:

(أ) ينبغي أن يعترف الإطار المتعدد الأطراف بشرعية القوانين الوطنية لدعم تنمية الخدمات في البلدان النامية ، بما في ذلك حماية الصناعات الوليدة والمعاملة بالمثل النسبية في الإطار المتعدد الأطراف حسب مستوى التنمية الاقتصادية فيها . وذكّر بأن المقرر المتخذ في الاجتماع الوزاري بمونتريال يذكر أن الاطار المتعدد الأطراف بشأن الخدمات ينبغي أن يهدف الى التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات ، على أن يؤخذ في الاعتبار مستوى التنمية في البلدان المختلفة . وقال إن المقرر نفسه يتضمن قواعد وطرائق واجراءات تتعلق بالتحرير التدريجي للخدمات ، بغية ضمان المرونة الملائمة للبلدان النامية في تحرير بعض قطاعات أو أنواع الصفقات ، وتوسيع نطاق إمكانية الوصول التدريجي الى اسواقها بطريقة تتمشى ومستوى التنمية فيها .

(ب) ينبغي أن يهدف الإطار المتعدد الأطراف الى تسهيل النمو وتنويع الصادرات من الخدمات من البلدان النامية ، ولا سيما عن طريق التدابير المحددة التالية:

'١' منح البلدان النامية ليس فقط تنازلات غير تمييزية ولكن أيضا منح معاملة تفضيلية لصادراتها من الخدمات ؛

'٢' إعطاء أولوية لتحرير صادرات الخدمات التي لها أهمية للبلدان النامية ؛

'٣' ضمان امكانية قيام البلدان النامية بتصميم جميع تدابير السياسة التجارية المتعلقة بتعزيز صادراتها من الخدمات ؛

'٤' الإعتراف بحق البلدان النامية في توسيع نطاق تجارتها التبادلية في الخدمات عن طريق اتفاقات تفضيلية اقليمية أو أقاليمية .

(ج) ينبغي أن يتضمن الإطار المتعدد الأطراف قيام البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية بتقديم مساعدة تقنية ومالية إلى البلدان النامية من أجل تعزيز هياكلها الأساسية والتدريب المهني في مجال الخدمات ، ولا سيما في مجال الخدمات الكثيفة المعرفة . وينبغي إيلاء اهتمام خاص لنقل التكنولوجيات الجديدة إلى البلدان النامية بغية تعجيل تنمية قطاعات الخدمات فيها ونمو القدرة على المنافسة في هذه القطاعات .

٦٥- وأخيرا ، قال إن وفده يرى أنه يكون من المفيد لو تقوم الأمانة بمواصلة وتعميق دراساتها المتعلقة بمشاكل التجارة في الخدمات وبرفع مستوى مساعدتها التقنية إلى البلدان النامية ، وذلك لتسهيل المشاركة النشطة والفعالة ، من جانب هذه البلدان في جولة أوروغواي المتعلقة بالخدمات .

٦٦- وقال ممثل بولندا إنه يؤيد تماما الرأي المعرب عنه في الوثيقة TD/B/1197 والقائل بأن تعزيز الخدمات الكثيفة المعرفة عامل رئيسي في التنمية . ولا ينبغي النظر الى التجارة في الخدمات بمعناها الضيق والمبسط بشكل مغالى فيه ، أي بوصفها وسيلة لكسب النقد الأجنبي لا غير . فالأهم من ذلك بكثير هو دورها في التنمية والنمو الاقتصاديين . ويمكن تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين عن طريق تحسين امكانية الوصول الى التكنولوجيات وشبكات المعلومات الحديثة . وقال إن أي اتفاقات متعددة الأطراف تعقد في مجال الخدمات ينبغي لذلك ، في رأيه ، أن تنص على امكانية وصول منتجي الخدمات من جميع البلدان المشاركة الى التكنولوجيات وشبكات المعلومات دون قيود .

٦٧- وذكر ان بولندا تقوم حاليا بعملية إعادة بناء عميقة لكامل نظامها الاجتماعي - الاقتصادي ، وقال إنه يجري حاليا تخليص كثير من صناعات الخدمات تدريجيا من الطابع الاحتكاري ، بما في ذلك مجالات حيوية مثل الأعمال المصرفية والنقل والتأمين . ومنذ بداية عام ١٩٨٩ ، دخلت قوانين جديدة تتعلق بالنشاط الاقتصادي والمشاريع المشتركة حيز النفاذ . وسُمح للشركات الأجنبية وشُجّعت على العمل في معظم قطاعات الاقتصاد ، بما في ذلك قطاع الخدمات ، والدخول في مشاريع مشتركة مع الفعاليات الاقتصادية البولندية ، بما في ذلك الأفراد . وعلاوة على ذلك ، بذلت السلطات البولندية جهودا تحليلية رئيسية لدراسة دور الخدمات في الاقتصاد ، بما في ذلك الآثار التي تترتب على عمليات إزالة التنظيم في مجال الخدمات وتأثير الخدمات في الكفاءة الاقتصادية . وأعرب عن استعداد بلده لاشتراك أمانة الأونكتاد وجميع الوفود المهتمة في نتائج هذا العمل .

٦٨- واسترعى ممثل السويد الذي تحدث كذلك باسم فنلندا والنرويج ، الانتباه الى ملاحظات معينة وردت في الفصل السادس من الجزء الثاني من "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٨" ، ولاحظ أن هذا التقرير يفيد بوجه خاص الحكومات في فهم دور التجارة في الخدمات في عملية التنمية في البلدان النامية ، مما يحسن أساس رسم السياسات بشأن هذه المسائل في جميع البلدان . وأشار اشارات محددة إلى الفروع من باء الى واو من الفصل السادس ، مؤكداً على الحاجة الى سياسات وطنية بشأن الخدمات في البلدان النامية كوسيلة لتنشيط الصناعة ، والتجارة وفرص العمل العالية المهارة ، والتطور التكنولوجي . وقال إن التقرير قد لاحظ أيضا أن تنمية أسواق التصدير أمام الخدمات لا يدعم ميزان المدفوعات فحسب بل يوفر كذلك حافزا لتحسين فرص العمالة وتعزيز قطاع الخدمات المحلية بصورة عامة . ويمكن أيضا النظر إلى استراتيجيات تصدير الخدمات بوصفها أساليب لتعزيز شركات الخدمات المحلية ورفع مستوى قاعدة المعرفة لدى السكان ، بدلا من اعتبارها مجرد مصدر للنقد الأجنبي . وقد تأثرت سياسات استيراد الخدمات بالجوانب الاستراتيجية المتصورة للخدمات ، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، والنقل والاتصالات ، والتعليم ووسائط الاعلام - في حين أن سياسات الاستيراد في مجال السياحة تمليها عادة الاعتبارات الخاصة بميزان المدفوعات ، وسياسة أسعار الصرف . وقال إنه يُسلَّم أيضا في التقرير بالحاجة الى بذل الجهود لتعزيز التكامل الاقتصادي ، مع ايلاء اعتبار أكبر لدور الخدمات في عملية التكامل ، كما يُدعى إلى وجوب التسليم في التعاون الدولي بالادوار المحددة والمختلفة التي تؤديها الخدمات في اقتصادات البلدان النامية والتحديات الخاصة التي تواجهها .

٦٩- وقال إن البلدان التي يتحدث باسمها قد درست أيضا آخر تقرير عن الخدمات (TD/B/1197) الذي يمثل نظرة عامة على بعض المشاكل المشارة فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي أم لا ينبغي تحرير التجارة في الخدمات عن طريق اتفاق اطاري متعدد الأطراف داخل الغات . واستدرك قائلا إن البلدان التي يتحدث باسمها ترى أن اجزاءً من التقرير لها صلة وثيقة للغاية بمواضيع يجري تناولها في سياق جولة أوروغواي ، وأنها لا تؤيد أن تكون أعمال الأونكتاد ازدواجاً لأنشطة الغات في مجال الخدمات أو حقا في المسائل التجارية عموما . وذكّر بأن للأونكتاد ولايته الخاصة به وأن عليه أن يتناول المسائل في التجارة الدولية بطريقة جوهرية . وأشار إلى أن مجلس التجارة والتنمية قد وافق في مقرره ٣٠٩ (د-٣٠) على ولاية محددة بشأن الخدمات ، وان الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع قد أعادت تأكيد تلك الولاية . وقال إنه مما يؤسف له أن التحليل الوارد في تقرير الأمانة لا يميز بين البلدان النامية ، ولا هو يحدد الاحتياجات المختلفة وامكانات تكامل الخدمات كجزء من التنمية والتخطيط الاقتصاديين في الفئات المختلفة للبلدان النامية . ولهذه الأسباب وغيرها ، يمكن بالفعل التشكيل في مدى فائدة التحليل الذي اجرته الأمانة في التقرير TD/B/1197 . واعتبر أن أفضل

طريقة للقيام بعمل ذي مغزى وفقا لأسس الولاية المسندة إلى الأونكتاد في مجال الخدمات هي العودة الى النهج الأكثر تمييزا المستخدم من قبل ، وقال إن المجال يتسع لقيام الأونكتاد بأعمال اضافية أكثر اتقانا في مجال الخدمات .

٧٠- وأيدت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الآراء التي أعرب عنها المتحدث باسم المجموعة باء . وقالت إن المفاوضات المتعلقة بالخدمات تنطوي على مسائل معقدة ، غير أن تقرير الأمانة (TD/B/1197) يترك انطباعا مؤدّاه أن التحليل الذي أجرته الأمانة قد وُضع في اطار تحليلي عفا عليه الزمن وغير مناسب بدرجة متزايدة . وأضافت أن التقرير لا يناقش اسهام واردات الخدمات أو اسهام الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية . ولم ترد فيه إشارة الى التكاليف التي تتكبدها التنمية بفعل سياسات إقامة الصناعات الوليدة أو بفعل عملية الاستعاضة عن الواردات ، ولم يبذل فيه سوى جهد ضئيل للتمييز بين مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات . ولذلك ، فإن الوصفات الموحدة المقترحة في التقرير عديمة الفائدة . وهناك مثال حيد يتمثل في المقترح المتعلق بقابلية اليد العاملة للتنقّل: فهذا المقترح لا تؤيده جميع البلدان النامية بسبب الآثار التي ينطوي عليها بالنسبة لسياسة الهجرة . ويتضمن التقرير أيضا تأكيدات ليس لها ما يدعمها مثل الإلماح الى أن الحد من تركّز ملكية الشركات من شأنه أن يسهم في تحقيق الكفاءة والتنمية . ومن الأمور المثيرة للسخرية أن في ضوء هذا التأكيد ، أن التقرير يوصي بأن تنظم البلدان النامية موردي الخدمات الوطنيين في شركات . ويكشف كذلك التقرير عن انحياز قوي الى نزعة المركنتيلية ، ويرى أن الاعتماد على الشركات الأجنبية للحصول على خدمات المنتجين الأساسية من شأنه أن ينال من السيادة الوطنية . وقالت إنها ترى أن تحقيق أهداف التنمية في المفاوضات المتعلقة بالخدمات في جولة أوروغواي سيعتمد على كيفية تعريف البلدان النامية لمصالحها في المفاوضات .

٧١- وبعد أن أشارت الى بعض الصعوبات المحددة فيما يتعلق بالوثائق ، قالت إن التحالفات المكونة داخل فريق التفاوض بشأن الخدمات تعكس تبايناً كبيرا يشمل البلدان النامية والبلدان المتقدمة . وقالت إن دراسات أمانة الأونكتاد يمكن أن تكون مفيدة إذ عكست التباين الفعلي في الآراء الحالية بطريقة متوازنة وموضوعية .

٧٢- وقالت ممثلة الجماعة الاقتصادية الأوروبية إنه في حين تبدو بعض أجزاء تقرير الأمانة (TD/B/1197) قائمة على تأكيدات لا مبرر لها أو تفتقر الى الموضوعية ، فإن الجماعة يمكن أن تؤيد اتجاه بعض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الجزء الختامي . وأبدت الملاحظات المحددة التالية فيما يتعلق بالتقرير: أولا ، إن التقرير يذهب ضمنا فيما يبدو الى أن اعلان بونتا دل إيستي الوزاري يعتبر الأنظمة الوطنية

مقدسة إلى أبعد حدّ ، على الرغم من أن الاعلان يقول ببساطة (الفقرة ٣ من الجزء الثاني) إن الاطار المتعدد الأطراف "يحترم أهداف القوانين والأنظمة الوطنية في مجال السياسة العامة ..." . أما الجزم بأن الشركات ستسعى الى "التحكم" في الخدمات الأساسية فليس له في التقرير ما يبرره . وبالمثل ، فإن مناقشة أساليب تحرير التجارة في الخدمات غير كاملة وتحاول إسناد دوافع دون أي مبرر . كذلك فإن مناقشة الممارسات التجارية التقييدية تقوم بشكل حصري تقريبا على الافتراضات ويبدو أنها تعكس انحيازا عاما ضد الشركات عبر الوطنية . ويربط التقرير واردات الخدمات بمشاكل موازين المدفوعات ، دون أي اعتراف بعوامل الاقتصاد الكلي الأساسية التي تسبب حالات العجز . وينظر التقرير إلى التجارة في الخدمات نظرة مركنتيلية الى حدّ ما ، إذ يعتبر الصادرات "كسبا" والواردات "خسارة" للبلدان النامية ، في حين أن المسألة هي في حالات كثيرة كيفية ضمان اسهام واردات الخدمات على أفضل وجه في تنمية البلدان المعنية . وقالت إن البلدان النامية لا تعاني جميعها من مشاكل متطابقة في هذا الصدد ، وانه ينبغي إيلاء المزيد من التفكير لنوعية تحليل أداء فرادى البلدان واحتياجاتها والذي تم الشروع فيه في "تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٨" .

٧٣- وأشارت إلى تحليل التنظيم الحكومي فقالت إن الجماعة الاقتصادية الأوروبية تتفق مع التقرير عندما يحذر من خطر القياس على تجربتها الخاصة بها ، أو حقا مع تجربة البرازيل ، ولاحظت أن بعض الدراسات الحديثة قد اقترحت أن ظاهرة المركزية المشار إليها في التقرير يمكن أن تكون علاقتها بالهياكل الاقتصادية والسياسية للبلد المعني أو للبلدان المعنية مساوية لعلاقتها بأي ميل داخلي متأصل في صناعة الخدمات .

٧٤- وقالت إن الملاحظات الختامية الواردة في الجزء زاي من الوثيقة TD/B/1197 تتضمن عناصر يمكن أن توافق عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو تحظى لديها على الأقل ببعض التفهم . فالجماعة تشترك في التصور القائل بأن مفاوضات جولة أوروغواي سيكون لها أثر حاسم على مسألة ما إذا كان التحرير سيسهم أم لا في التنمية . وتؤيد الجماعة بيان أن التحرير ليس مطابقا لازالة التنظيم ، وانه ينبغي ان يحدث بطريقة تعزز التنمية . وأعربت أيضا عن تقدير الجماعة الاقتصادية الأوروبية لبعض الأفكار المطروحة في الفقرة قبل الأخيرة ، شريطة أن توضع معايير متعددة الأطراف متفق عليها لتنفيذها ، تكون متمشية مع عملية التحرير التدريجي لامكانيات الوصول الى الأسواق . وقالت إن الجماعة الأوروبية تؤيد الاقتراح الوارد في الفقرة ٦٠ والقائل بأنه ينبغي أن تكرس مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف المزيد من جهودها من أجل المشاريع المتصلة بقطاع الخدمات .

٧٥- وأيد ممثل تونس البيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ بشأن البند ٣ (أ) ، وقال ان وفده يرغب في إشارة عدد من المسائل تتعلق بتعريف الخدمات ،

وبالاشارة الى تعيين الحدود بين حركة الأشخاص ورأس المال من ناحية ، والهجرة والاستثمار من الناحية الأخرى ، قال انه ينبغي اتباع نهج حذر إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء في جولة أوروغواي . وشدد على الاسهام الهام الذي قدمه الأونكتاد بشأن الخدمات في ضوء تقدم المفاوضات ، وأوصى بمواصلة العمل على النحو المحدد اجمالا في الوثيقة TD/B/1197 . وأضاف أن اسهام الأونكتاد مهم أيضا لبلده نظرا إلى الدور الحاسم الذي تؤديه الخدمات في تنميته المستقبلية ، حيث ان قطاع الخدمات هو المفتاح لتوازن ميزان المدفوعات . وأضاف أنه بصفة عامة يرى أن تحرير التجارة في الخدمات ينبغي أن يكون متساوقا مع الأهداف الوطنية المتمثلة في تحقيق نمو متناسق وأنه لا يمكن لمثل هذا التحرير أن يسهم في التنمية إلا إذا كان مصوغا في إطار متعدد الأطراف يمكن للبلدان النامية في حدوده أن تطبق سياسات تناسب التنمية الحقيقية لقطاعات الخدمات فيها . ووفقا لذلك ، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تقر بوضوح بشرعية هذه السياسات ، ويحق للبلدان النامية أن تتوقع معاملة خاصة وتفاضلية في هذا القطاع . وهذا الأمر هام نظرا الى أن قطاعات الخدمات ، مثل الأعمال المصرفية ، والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية تمارس دورا حاسما في التنمية .

٧٦- وقال انه يرى أن المقترحات المتعلقة بتحرير الخدمات فيما يتصل بامكانية الوصول بحرية الى الأسواق بموجب حق التأسيس ، والمعاملة الوطنية ، والحد من الاحتكارات العامة وامكانية الوصول بحرية الى شبكات التوزيع ، من شأنها أن تشجع الشركات المتعددة الجنسيات التي تمتلك التكنولوجيا ، فضلاً عن الموارد البشرية والمالية اللازمة . وسوف يؤدي ذلك إلى جعل صناعات الخدمات الوطنية هامشية والى احباط الجهود الانمائية للبلدان النامية .

٧٧- وشدد على أنه ينبغي اتخاذ تدابير على الصعيد الدولي لوضع نهاية للممارسات التجارية التقييدية التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات التي تعوق التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية . وبالنظر إلى أن انتقال الأشخاص من بلد إلى آخر هي المصدر الرئيسي للتجارة في الخدمات بالنسبة لكثير من البلدان النامية ، فسوف يؤثر تحرير الخدمات أيضا على قوانين الهجرة .

٧٨- وأخيرا ، أعرب عن امتنانه للأونكتاد لتقديمه المساعدة التقنية فيما يتعلق بالخدمات ، وخلص الى أن التحرير في سياق جولة أوروغواي ينبغي ألا يستتبع عملية الغاء للأنظمة تضر بالنظام التجاري الدولي وبمصالح البلدان الأكثر تأثرا . وينبغي معالجة تحرير التجارة في الخدمات بحذر ما دام يؤثر على السياسات الانمائية للبلدان وعلى تطلعاتها المشروعة الى تحقيق رفاه شعوبها .

٧٩- وقال مدير ، منسق برامج التجارة الدولية ، في رده على تعليقات الوفود بشأن تقرير الأمانة المتعلق بالخدمات (TD/B/1197) ، إن النقد البناء سوف يُؤخذ في الاعتبار تماما في الدراسات التي سيجريها الأونكتاد في المستقبل . وأضاف ان بعض التعليقات المحددة تستلزم شرحاً . فالأمانة ، وهي تعد التقرير لتقديمه الى المجلس ، قد اعتمدت على الوثائق السابقة اعتمادا شديدا ، ولا سيما الجزء الثاني من تقرير التجارة والتنمية ، لعام ١٩٨٨ . وكثيرا من الملاحظات التي أُبديت في الوثيقة TD/B/1197 تجد ما يؤيدها في تقرير التجارة والتنمية ، كما لاحظت ذلك بعض الوفود . وأما الجوانب التي نوقشت بالفعل في تقرير التجارة والتنمية ، لعام ١٩٨٨ فقد جرى تناولها بتفصيل أقل نسبيا في الوثيقة TD/B/1197 وكُرِّست مساحة أكبر للمسائل التي لم تعالج من قبل . ومن هنا قد يبدو أن الوثيقة TD/B/1197 تفتقر الى التوازن .

٨٠- وردا على التعليقات التي أبدتها بعض الوفود ومؤداها أن الوثيقة TD/B/1197 لم يكن ينبغي أن تناقش بصورة مباشرة القضايا المشارة في جولة أوروغواي ، ذكّر بأن التقرير قد أُعد استجابة لطلب محدد في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع بأن تقوم الأمانة بتحليل الآثار المترتبة على القضايا المشارة في سياق التجارة في الخدمات . وبما أن مفاوضات جولة أوروغواي تهدف الى وضع إطار متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات لم يكن من الممكن ، في حالة هذا التقرير بصفة خاصة ، تجنب مناقشة القضايا الجاري مناقشتها في جولة أوروغواي . وبالنظر إلى ان الولاية تشير بالتحديد إلى "قضايا" ، فلم يُر أن من الملائم مناقشة آراء البلدان أو مواقفها التفاوضية .

٨١- وقال إن الرجوع الى تقرير التجارة والتنمية بين أن الأمانة لم تحاول تجميع البلدان النامية في كتلة متجانسة ، ولا أن توجد تقسيما مصطنعا للقضايا على أساس الخطوط الفاصلة بين الشمال والجنوب . وذكر أمثلة عديدة تؤيد هذه الحجة .

٨٢- وأضاف أنه يوجد نقد آخر أبدته وفود معينة ومفاده أن وثائق الأونكتاد تعكس تحيزا ضد الشركات عبر الوطنية . وأشار الى أن هيمنة الشركات عبر الوطنية في الأسواق العالمية فيما يتعلق بعدد كبير من الخدمات ، ولا سيما أكثرها تقدما من الناحية التكنولوجية وهي الخدمات القائمة على المعلومات ، أمر واقع ، وأن القضايا الناشئة عن التجارة في الخدمات لا يمكن معالجتها دون بحث الدور الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية في مثل هذه التجارة . وهذا هو الواقع - على الرغم من نظريات التجارة الحرة والتنافس المحض . وقد سلِّم بوضوح بالاسهام الايجابي المحتمل للشركات عبر الوطنية في عملية نقل التكنولوجيا في الوثيقة TD/B/1197 ، وفي تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٦ ، وفي دراسات الأونكتاد السابقة بشأن الخدمات . وسيكون على أي بلد - نام أو غير ذلك - يعتزم تحرير نظامه للتجارة في الخدمات أن يبتكر إطارا من السياسات لعلاقاته مع الشركات عبر الوطنية ؛ وسيكون على البلدان التي ترغب في

زيادة صادراتها من الخدمات أن تواجه منافسة من الشركات عبر الوطنية ؛ كما سيكون على البلدان التي ترغب في رفع مستوى خدماتها المتقدمة تكنولوجيا أن تأخذ في الاعتبار الاسهام المحتمل للشركات عبر الوطنية .

٨٣- وردا على التعليقات المبداة بشأن الاشارات الواردة في التقرير الى تركّز الملكية ، والتناقضات المحتملة بين النتائج المتوصّل اليها في هذا الصدد والنتائج المتعلقة ب "التأدية في الخارج" ، أشار الى أن "التأدية في الخارج" تشير الى هيكل تنظيم الانتاج ، ولكن ليس بالضرورة إلى ملكية الشركات التي يتم الأداء لها في الخارج . والربحية لا تتعارض بالتأكيد مع التنمية ، ولكن المشكلة الرئيسية هي معرفة من الذي يحصل على الربح وما إذا كان يجري كسب هذا الربح على حساب اثقال عملية التنمية بتكلفة شديدة .

النظر في البند في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٨٤- في الجلسة ٧٥٠ ، أحاط المجلس علماً بالمناقشة التي جرت في اللجنة الأولى للدورة .

باء - الأدوار التي تؤديها كل من السياسات الوطنية والبيئية الخارجية في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سياق الفقرات ٢٥ - ٣٣ من الوثيقة الختامية

(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٨٥- ذكر نائب الأمين العام للأونكتاد في بيانه الاستهلالي أن التفاعل بين البيئة الخارجية والسياسات العامة الوطنية موضوع عام جرى تناوله في اطار قطاعي في عدة هيئات حكومية دولية للأونكتاد . فعلى مستوى السياسة العامة ، تم تناوله في فرع "التقييم" من الوثيقة الختامية ، وبالأخص في الفقرات ٢٥ - ٣٣ . واتضح من المؤتمر أن مناقشة هذا الموضوع لن تسفر سوى عن استنتاجات عامة ، هذا اذا أسفرت عن أية استنتاجات على الاطلاق . وذكّر بأن البيان الذي قدمه الأمين العام للأونكتاد الى المجلس ، والوثائق التي قدمت الى المؤتمر تتضمن عناصر تتصل بهذا البند . وأشار الى أن المجلس يمكنه أن يضع في حسبانه وثاقة صلة هذا الموضوع بعمليات التحضير للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ولدورة ١٩٩٠ الاستثنائية للجمعية العامة .

٨٦- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إنه من الضروري تحديد المشاكل التي تمنع التنفيذ الكامل لأحكام الوثيقة الختامية ، لا سيما الأحكام الواردة في الفقرات ٢٥ - ٣٢ . وقال إن بلده يبذل كل جهد من أجل تنفيذ الأحكام ذات الصلة ، وأنه نظراً لأن العالم أصبح كلا مترابطا ، فمن المهم تعزيز الحوار العالمي ، لا سيما من خلال الأمم المتحدة والأونكتاد بوجه خاص المؤهل تأهيلا جيدا لاتباع نهج متكامل ازاء هذا الحوار وأكد على أن الاقتصاد العالمي يتحول الى هيئة واحدة ولا يمكن لأية دولة ، أياً كان نظامها الاجتماعي أو مركزها الاقتصادي ، أن تنمو بصورة عادية خارجها . وهذا يملي ضرورة استنباط آلية جديدة كل الجدة يعمل بها الاقتصاد العالمي . ويمكن أيضا أن تشكل مناقشة المجلس لهذا البند مساهمة هامة في الاستراتيجية الانمائية الدولية الرابعة . وينبغي أن يشكل الأمن الاقتصادي ، وايجاد نوع جديد من التنمية الصناعية ، وحل مشاكل الديون ، والتغلب على التخلف ، وتحويل الصناعة العسكرية ، وحماية البيئة أجزاء لا تتجزأ من هذه الاستراتيجية .

٨٧- وقال إنه يجري الآن تنفيذ نظام جديد ينظم العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وستعتمد في عام ١٩٩١ تعريفة جمركية جديدة تنص على معاملة تفضيلية للبلدان النامية . وتتوخى استراتيجية تنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد السوفياتي ، التي أقرت في العام الماضي ، معدلات نمو أسرع في التعاون الاقتصادي الخارجي من معدلات الدخل القومي أو الانتاج المحلي . ويقوم الاتحاد السوفياتي بملاءمة إصلاحاته مع الحقائق والممارسات الدولية القائمة ولذا ، فإنه يرمي الى التقرب من الغات والى التمتع بعضوية كاملة في هذه المنظمة . وأضاف أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يرمي الى الحصول على العضوية الكاملة في الغات . واسترعى الممثل الانتباه الى الوثيقتين TD/B/1206 وTD/B/1191 اللتين تتضمنان معلومات عن الاصلاحات الاقتصادية والتجارية التي تجري حاليا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وعن مساعدة الاتحاد السوفياتي للبلدان النامية . واسترعى النظر الى مقترحات الاتحاد السوفياتي الأخيرة الداعية الى تعليق خدمة ديون أقل البلدان نموا فترة طويلة تصل الى ١٠٠ سنة ، وفي بعض الحالات ، إلغاء كل الدين ، وكذلك الى مختلف التدابير المتعلقة بتخفيف ديون البلدان النامية الأخرى . وقال إن الاتحاد السوفياتي ينتظر ردا عاجلا من جانب المجتمع الدولي على مقترحاته بتخفيف عبء الديون عن البلدان النامية .

٨٨- وأشار في الختام الى أن أمانة الأونكتاد يمكنها أن تبحث كيفية امكان تحويل الموارد العسكرية من أجل تعزيز الأهداف الاجتماعية والانمائية على النحو المذكور في الوثيقة الختامية .

٨٩- وذكر ممثل الصين ان كثيرا من البلدان النامية ، بما في ذلك بعض من أقل البلدان نموا ، قد شرعت ، منذ الأونكتاد السابع ، في تدابير تكيف هيكلي بعيدة المدى وحققت نتائج طيبة في بلوغ أهدافها الداخلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . واعتمدت الصين أيضا ، بوصفها بلدا ناميا ، تدابير سياسية ضرورية وحققت بعض النتائج .

٩٠- وقد أثبت الواقع ان للسياسات الوطنية الصحيحة أهمية عظيمة في الجهود الرامية الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . إلا أنه بالنظر الى اختلاف الحالات ، لا توجد سياسات ثابتة يمكن تطبيقها على جميع البلدان والمناطق . ولا تستطيع البلدان ذات السيادة إلا تنفيذ تدابير وسياسات انمائية تتناسب مع ظروفها الداخلية .

٩١- ورغم بعض النتائج الايجابية ، فإن عددا كبيرا من البلدان النامية لم يحصل بعد على النتائج المتوقعة من تنفيذ التدابير السياسية المتوخاة في الوثيقة الختامية . والسبب الرئيسي لذلك هو الافتقار الى بيئة خارجية مواتية ، رغم انه يحتمل أن هذه البلدان نفسها مرت أيضا ببعض الظروف الموضوعية غير المواتية .

٩٢- وفي حين بذلت بعض البلدان المتقدمة جهودا مستحسنة لتعزيز البيئة الخارجية للبلدان النامية ، فلا تزال هذه الاجراءات محدودة تماماً إذا قورنت بقدرات البلدان المتقدمة ككل ، ولم تتمكن بعد من احداث تغيير جوهري في البيئة الخارجية .

٩٣- ويعتقد الوفد الصيني أن السياسات الوطنية والبيئة الخارجية يكمل بعضها بعضا . ويمكن أن تحدث السياسات والاجراءات الاقتصادية التي تتخذها البلدان المتقدمة أثرا حاسما على الاقتصاد العالمي والبيئة الخارجية . وهكذا ، بينما تحتاج البلدان النامية نفسها إلى بذل جهود ايجابية ، فإن البلدان المتقدمة ملزمة بواجب اتخاذ كل التدابير السياسية الممكنة للمساعدة على تحسين البيئة الخارجية . والتنفيذ الجاد لمختلف القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع هو مفتاح هذا التحسين . ولن يعود ذلك بنفع كبير على البلدان النامية فقط ، ولكنه سيكون أيضا في صالح البلدان المتقدمة نفسها .

٩٤- وذكر المتحدث باسم المجموعة باء (الدانمرك) ان تأخير ادراج البند ٣(ب) في جدول الأعمال يعني أن المناقشة ستكون ذات طابع تمهيدي . وأضاف ان المجموعة باء تتطلع الى المشاركة في تبادل ينصب أكثر على القضايا الأساسية في المستقبل .

٩٥- وذكّر بأهمية التفاهم الذي تحقق في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع بشأن حاجة جميع البلدان الى تنفيذ تدابير سياسة على الصعيدين الوطني والدولي بغية تحسين البيئة وتهيئتها لتنمية متسارعة وتتوفر لها مقومات الاستمرار . وهذا يقتضي قبول مسؤولية مشتركة ، جماعيا وفرديا ، عن اتخاذ اجراءات متضافرة . وقد شددت الوثيقة الختامية أيضا على أهمية التكامل بين السياسات الوطنية والبيئة الاقتصادية الخارجية ، فالأولى (أي السياسات) تحدد المزايا التي سيحصل عليها من الثانية . وإن الاتفاق على أنه لا يجب فرض نظام واحد أو سياسة اقتصادية واحدة لا يعني أن يحجم الأونكتاد وأمانته عن تحليل ومقارنة أنماط أطر السياسة الوطنية التي من شأنها تشجيع النمو والتنمية وعن تقديم توصيات سياسية لدراستها .

٩٦- والواقع ان بلدانا نامية عديدة شرعت في تطبيق سياسات ناجحة للاصلاح والتكيف الهيكلي بدأت تؤتي ثمارها . وينبغي أن تستمر عملية التكيف الداخلي بدعم من كل الأطراف المعنية وبتمويل خارجي كاف . والهدف من ذلك هو تعزيز السياسات الموجهة الى السوق والرامية الى تحقيق النمو الذاتي المتواصل والى تحسين فعالية تخصيص الموارد وتشجيع ادماج الجماهير في عملية التنمية .

٩٧- وبينما يجب ربط برامج التكيف الهيكلي بمواقف قطرية محددة ، فقد طبق عدد من عناصر برامج الاصلاح الداخلي بنجاح في بعض البلدان المتقدمة وكذلك النامية . وكانت درجة توافق الآراء بشأن أهمية عناصر سياسة اقتصادية هذه تدعو للدهشة . وفي الوقت نفسه ، يجب التشديد على الهدف الشامل المتمثل في اجراء تكيف هيكلي ذي وجه انساني . وفي الحقيقة ، غدت المؤسسات المالية والدولية والمجتمع المانح باطراد أكثر تقديرا لتعقد تحديات التكيف الهيكلي في البلدان النامية بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية والسياسية .

٩٨- وفيما يتعلق بالبلدان الصناعية ، سيظل برنامج العمل يركز على اندماج أكمل للبلدان النامية ضمن الاقتصاد العالمي ، وعلى فتح الأسواق في البلدان الصناعية المتقدمة أمام منتجات البلدان النامية وايجاد بيئة اقتصادية عالمية مواتية ، وتعبئة موارد بشرية ومالية كافية ، بالاضافة الى تقديم المؤسسات الدولية لمساعداتها .

٩٩- ولا ترغب المجموعة باء في تحويل الانتباه عن أهمية البيئة الاقتصادية الخارجية في تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين القابلين للادامة ، وانما بالاحرى أن تبرز ما تنطوي عليه السياسات الوطنية من امكانات لتحقيق هذا الهدف . وينبغي للأمانة أن تأخذ هذا البعد في اعتبارها عندما تقوم باعداد الوثائق المتعلقة بمسائل التنمية الأوسع وعندما تسهم في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا .

١٠٠- وتحدث ممثل اسبانيا باسم الجماعة الاقتصادية الاوروبية والدول الاعضاء فيها ، فشدد على أهمية الفقرات ٣٥ - ٣١ من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع وأعرب عن ارتياحه لما حققته الحكومات ، فرديا وجماعيا ، في تنفيذ السياسات المشار اليها في تلك الوثيقة . وقال إن الدول الاعضاء في الجماعة كانت ضمن تلك التي اعتمدت سياسات لتعزيز نمو مستقر ، وقابل للادامة ، وغير تضخمي . وأهم مساهمة يمكن للبلدان المتقدمة أن تقدمها لتحقيق الازدهار العالمي هي تشجيع قيام اقتصادات قوية في اطار تجاري مفتوح متعدد الأطراف . ومنذ الأونكتاد السابع ، كان أداء النمو الاقتصادي أفضل بكثير من المتوقع . ورغم ذلك ، فقد كان التقدم محدودا فيما يتعلق بمعالجة اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان الصناعية المتقدمة .

١٠١- كما ان البلدان النامية بذلت جهودا كبيرة وفي حالات عديدة نفذت تدابير تكيف هيكلي شجاعة . واستمر الفارق البارز في الآداء بين بلدان آسيوية نامية معينة وأغلب البلدان النامية الاخرى . وفي ١٩٨٨ ، كانت بعض التطورات المواتية في البيئة الخارجية أكثر فائدة لبعض البلدان عنها لغيرها ، وفي حالات عديدة ، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان منخفضة الدخل ، لا بد أن تصحب المزيد من التحسينات في فعالية استخدام الموارد زيادات في تدفقات الموارد الخارجية . وتوفر الجماعة والدول الاعضاء فيها حوالي ٣٥ في المائة من كل تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية ، وقد زادت وارداتها من البلدان النامية في ١٩٨٨ بحوالي ٦ في المائة . وأشار الى خطورة مشكلة المديونية في بلدان نامية عديدة ، فقال إنه بالاضافة الى تدابير قمة تورنتو لصالح البلدان منخفضة الدخل ، يتوقع ان تناقش التدابير الخاصة ببلدان نامية أخرى في المستقبل القريب .

١٠٢- ويمكن أن يكون لتحسن آداء النمو في البلدان النامية أثر كبير على نمو الاقتصاد العالمي . ويظل من الضروري جداً للبلدان النامية أن تهيىء بصفة عامة بيئة سياسية مواتية للنشاط الاقتصادي ، سواء كان عاما أو خاصا ، بما في ذلك نظام أسعار يعمل بطريقة سليمة .

١٠٣- وقال إن الدول الاعضاء في الجماعة عازمة على متابعة جهودها في الاتجاه المشار اليه في الوثيقة الختامية وهي تتطلع الى العودة الى بعض هذه المسائل في دورة المجلس القادمة .

١٠٤- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (غواتيمالا) إن الاقتصاد العالمي اتسم في الثمانينات ببطء نمو الطلب والإنتاج وظلت البلدان النامية تعاني بازدياد من صعوبات في التكيف مع التغيرات الهيكلية . وكانت أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية أشد البلدان تضررا إلى حد الخطورة من البيئة الخارجية غير

المواتية . ومجموعة الـ ٧٧ على اقتناع بأن عملية التنمية مسؤولية تقع على البلدان النامية أنفسها في المحل الأول وإن كان تردي البيئة الخارجية مما يخرج عن سيطرتها .

١٠٥- ويلزم تجدد العزم والتعاون السياسيين من جانب جميع البلدان للتوصل إلى إقامة نظام اقتصادي دولي منصف يدعم النمو والتنمية . ويقتضي الأمر تغيرا جذريا في موقف وسياسات البلدان المتقدمة ، بإعادة التأكيد على ما قطعته من التزامات على نفسها في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، وبخاصة في الفقرة ٣٠ . ولن تستطيع البلدان النامية أن تتغلب على المشاكل الراهنة إلا في سياق بيئة خارجية تعين على النمو والتنمية الاقتصاديين .

١٠٦- ومن الضروري تنشيط الحوار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وتتضمن الفقرات من ٢٥ إلى ٣٢ في الوثيقة الختامية تدابير متفقا عليها بالنسبة للسياسة العامة ترمي إلى تحقيق الهدف الشامل المتمثل في بث الحيوية في التنمية والنمو والتجارة الدولية . وأشار إلى الفقرة ٣٦ ، فقال إن كثيرا من البلدان النامية قد حررت أنظمتها الاستيرادية من جانب واحد ، كما يتجلى في الوثيقة TD/B/1196 . وعلى النقيض من ذلك ، اعتمدت بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة تدابير حمائية جديدة خلافا للالتزامات المقطوعة في الأونكتاد وفي الوثيقة الختامية ، وخاصة في الفقرة ٣٠ (ج) '١' . وهكذا استمرت البيئة التجارية الخارجية تضر بالشركاء التجاريين الأضعف ، رغم الإعلانات المتكررة عن الإيمان بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والتعهدات بالمحافظة عليه وتعزيزه . ولم تقم بعض البلدان المتقدمة بتنفيذ كامل الاتفاق الوارد في الوثيقة الختامية ، بينما اضطلعت البلدان النامية بعمليات تكيف هيكلي وبإصلاحات في السياسة العامة وفاء بالتزاماتها الواردة في الوثيقة بتكلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة .

١٠٧- وأشار إلى المثل الذي ضربته الحكومات الأفريقية التي تعهدت ، اعترافا منها بضرورة بذل جهود صادقة لتحسين إدارة اقتصاداتها ، بالشروع في التدابير الإصلاحية المذكورة في برنامج الأولوية للانتعاش الاقتصادي ١٩٨٦-١٩٩٠ . وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ أنه من اللازم أن توجد بيئة خارجية إيجابية تدعم التنمية وتفضي إليها حتى يتم تنفيذ برامج التنمية تنفيذا كاملا مثل برنامج العمل الجديد الكبير ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ والخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى .

١٠٨- قرأ الرئيس ، في الجلسة ٧٥٠ ، موجز المناقشة التي جرت بشأن هذا البند ونصه كما يلي:

(أ) أجرى المجلس تبادلاً مفيداً للآراء حول الأدوار التي تؤديها كل من السياسات الوطنية والبيئة الخارجية في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وقد أقر ، حسبما أشير إليه في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، بأن هذه الأدوار عوامل تسهم في تنوع خبرات البلدان النامية ، ولكن استمر وجود اختلافات في المفاهيم فيما يخص الأهمية النسبية لهذه العناصر .

(ب) ومنذ الأونكتاد السابع ، أحرز بعض البلدان في كافة التجمعات الاقليمية تقدماً فيما يخص تنفيذ السياسات الوطنية . ولوحظ أن عدداً كبيراً من البلدان النامية وغيرها من البلدان اضطلع بسياسات جريئة للإصلاح والتكيف الهيكلي ، بتكلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة . ولوحظ وجود قدر لافت للنظر من التوافق في الآراء على أهمية عدد من عناصر برامج الاصلاح المحلية التي طبقت بنجاح في بعض البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء . وفي هذا السياق ، أشير إلى عدد من خيارات السياسة المحددة . كما طرأت بعض التطورات في البيئة الخارجية ، ولكنها كانت أكثر فائدة لبعض البلدان منها لبلدان أخرى ، ومع ذلك ، لوحظ أنه لا يزال يتعين على كافة البلدان عمل الكثير للاستجابة استجابة تامة للتفاهم العام الوارد في الفقرات ٣٥ - ٣٢ من الوثيقة الختامية ، على تقاسم المسؤولية ، بحيث يسهم كل بلد وفقاً لقدراته ووزنه في الاقتصاد العالمي .

(ج) وجرى التشديد على أهمية التكامل بين السياسات الوطنية والبيئة الخارجية ، فالسياسات الوطنية تحدّد المزايا التي يمكن الحصول عليها من بيئة خارجية ما . ومع أن الجهود الدولية لا يمكن أن تحل محل المسؤولية الأساسية لكل بلد عن تنميته ، فقد أقر بأن احتمالات نجاح السياسات الوطنية لتعزيز النمو القابل للإدامة في الأجل الطويل ضئيلة إذا لم تتوفر بيئة خارجية داعمة . وفي هذا السياق ، لوحظت ضرورة مواصلة عملية الاصلاح والتكيف في البلدان النامية وغيرها من البلدان ، التي تستهدف ، في جملة أمور ، تحقيق النمو القادر على الاستمرار ذاتياً وتحسين تعبئة الموارد المحلية وفاعلية توزيع الموارد ، ولكن لوحظت أيضاً حاجة هذه العملية إلى دعم جميع البلدان . كما أحيط علماً بما تعلقه البلدان المتقدمة من أهمية على اندماج البلدان النامية بصورة أكمل في الاقتصاد العالمي ، وفتح أسواقها هي لمنتجات البلدان النامية ، وايجاد بيئة اقتصادية عالمية مواتية على الصعيد الدولي . وستساهم اعادة تنشيط عملية التنمية في البلدان النامية في نمو غير تضخمي ، وفي العمالة والتكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة .

(د) وأخيراً ، اقترح ، سعياً وراء تحقيق ولاية الأونكتاد في شتى قطاعات الأنشطة ، أن تعمد هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية وأمانة الأونكتاد إلى زيادة التشديد على التفاعل بين السياسات الوطنية والبيئة الخارجية .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٠٩- في الجلسة ٧٥٠ ، قرر المجلس أن يتم ارفاق الموجز المقدم من الرئيس بتقريره إلى الجمعية العامة .

الفصل الثاني

الحمائية والتكيف الهيكلي ، وبالاقتران مع ذلك ، التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي ، وذلك وفقاً للفقرة ١٠٥ (٨) من الوثيقة الختامية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١١٠- كان معروضاً على المجلس ، لنظره في هذا البند ، الوثائق التالية:

"مشاكل الحمائية والتكيف الهيكلي" - تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/1196 و Add.1 و Add.1/Corr.1)

"الحمائية والتكيف الهيكلي: معلومات مقدمة من الدول الأعضاء في الأونكتاد من أجل الاستعراض السنوي من قبل المجلس للحمائية والتكيف الهيكلي" - مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/1200 و Add.1 و Add.2)

"تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاريف والمنهجية المستخدمة في قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بالتدابير التجارية عن دورته الثانية(TD/B/1176 - TD/B/AC.42/6) [سبق أن عرض على المجلس في الجزء الأول من دورته الخامسة والثلاثين]

كما اتيحت الوثيقة التالية بوصفها وثيقة معلومات أساسية:

"قضايا التكيف الهيكلي في الاقتصاد العالمي" - تقرير من أمانة الأونكتاد (UNCTAD/ITP/9) .

١١١- وعرض مدير ، منسق برامج التجارة الدولية الوثائق الخاصة بهذا البند من جدول الأعمال فقال إن تطبيق تدابير مشوّهة للتجارة ما فتئ يطرح مشكلة خطيرة على الاقتصاد العالمي على وجه العموم ، وعلى البلدان النامية على وجه الخصوص . فجميع التدابير غير التعريفية تقريبا المتعين انتهاؤها في الفترة التالية لاعتماد إعلان بونتا دل ايستي قد جدّدت وفرضت تدابير جديدة . وزاد اللجوء بوجه خاص الى إعانات الصادرات ، وعمليات التقييد الطوعي للصادرات ، وتدابير المراقبة . وهناك أيضا قلق متزايد إزاء استخدام قوانين مكافحة الاغراق في أغراض حمائية . ومن المهم للدول أكثر من أي وقت مضى أن تتقيد تقيّدا دقيقا بالتزاماتها المتعلقة بالتجميد . ومن الضروري مواصلة تقليل العقبات التعريفية وغير التعريفية ، وإيلاء اهتمام خاص لتلك التدابير التي تؤثر بوجه خاص في المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية . وتواصل البلدان النامية ، في عملية تنميتها ، التحرّك صوب تحرير التجارة ، على الرغم من أن تلك البلدان النامية التي تواجه مشاكل في موازين مدفوعاتها تواصل فرض قيود على الواردات .

١١٢- وقال إن من شأن انشاء آليات وطنية لتقييم التدابير الحمائية وما يحتمل أن ينجم عنها من آثار على الاقتصاد ككل وعلى الآفاق المرتقبة لصادرات البلدان النامية ، حسبما هو مطلوب في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، أن يساعد الحكومات على احتواء القوى الحمائية ، ويسهل تقيّدها بالالتزامات المتعلقة بالتجميد وبالتراجع .

١١٣- وقال إنه وفقا للمقرر الذي اتخذه المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة والثلاثين ، تجري على قدم وساق عملية نشر المعلومات عن التدابير التجارية ، المتضمنة في قاعدة بيانات الأونكتاد . ويجري استيفاء المعلومات على نحو متواصل كما يجري ، بقدر الامكان ، تحويل ملفات البلدان الى تصنيف النظام المنسق . وبالاضافة الى ذلك ، تبذل الجهود لتحسين المؤشرات المستخدمة في تقييم الاتجاهات الملحوظة في التدخل التجاري . وتم بالاشتراك مع البنك الدولي وضع نظام سهل الاستخدام لبرامج الحاسب الالكتروني - برامج الحاسب الالكتروني الخاصة بتحليل السوق وبالقيود على التجارة - من أجل مساعدة البلدان النامية في مجال تنظيم المعلومات عن تدفقات التجارة ، وعن التدابير التعريفية وغير التعريفية .

١١٤- وشدد على ضرورة أن تعمل السياسات العامة على تسهيل عملية التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة من أجل توسيع الأسواق امام تلك الصادرات التي تحقق البلدان النامية فيها ميزة نسبية . وقال إنه على الرغم من حصول بعض التغيرات في السياسات العامة ، ما فتئت البيئة التجارية الدولية تتسم بالجفاء بالنسبة للمنتجات الزراعية ، لا سيما بسبب التصعيد التعريفي . وفي القطاع الصناعي ، ما فتئت تدابير الدعم للصناعات المعتلة تمثّل ردا مألوفا من جانب الحكومات في البلدان المتقدمة .

١١٥- أما فيما يتعلق بالبلدان النامية ، فإن عملية التكيف الهيكلي تتشابك تشابكا كاملا مع التنمية . فكثير من البلدان النامية ضاعفت جهودها الموجهة نحو تحقيق تكامل أكبر لاقتصاداتها في النظام التجاري الدولي ، وفي حالات كثيرة ، كان الدافع الى اجراء تغييرات في السياسة العامة في هذا الاتجاه هو النقص الشديد في النقد الأجنبي المترتب على أزمة الدين وكذلك تدهور معدل التبادل التجاري . ومع ذلك ، فإنه عندما تنجح البلدان النامية في دخول أسواق البلدان المتقدمة ، يظهر نزوع الى مواجهة الميزة النسبية التي اكتسبتها بمشقة بقيود تجارية متزايدة . وحيثما توسّع البلدان النامية صادراتها بولوج الطريق داخل الصناعات ، يقل احتمال مواجهتها لحواجز حمائية . الا ان هذا يقتصر على عدد صغير نسبيا من البلدان النامية . وأكّد أن تزايد دخول الواردات من البلدان النامية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة لا ينبغي أن يثير القلق ، بل ينبغي أن ينظر اليه في إطار تزايد اعتماد الشركات في البلدان المتقدمة على الأسواق الموجودة في العالم النامي .

فإعادة قدرة البلدان النامية على الاستيراد سيشكل ، على نحو واضح ، مساهمة هامة في خلق بيئة تجارية عالمية أكثر دينامية . وقال إن التجارة بين الجنوب والجنوب ، والتجارة بين النظم تستحقان ايضا اهتمام واضعي السياسات العامة بوصفهما سبيلين هامين لتوسيع التجارة . كما أن المزيد من التقدم في عملية التكيف الهيكلي الحالية التي تجري في البلدان الاشتراكية سيضفي أيضا دينامية أكبر على التجارة الدولية . وفي هذا الصدد ، يلزم بذل جهود لتعزيز فرص التصدير أمام البلدان النامية .

١١٦- وفي الختام ، قال إن التزاما قويا على نحو كاف من جانب المشتركين الرئيسيين في التجارة العالمية ضروري لتخفيف حدة المشاكل الرئيسية التي تواجه التجارة الدولية . ومن شأن تقدّم بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، على نحو أسرع ، في طريق تخفيض الحمائية والإعانات التي تؤثر في التجارة تأثيرا سلبيا ، بالاضافة الى اعتمادها سياسات لتسهيل التكيف ، أن يساعد على إعادة تخصيص الموارد من القطاعات الاكثر ركودا والآخذة في الانحدار الى القطاعات الاكثر إنتاجية والآخذة في النمو في اقتصاداتها . وفي البلدان النامية ، فإن النجاح في اصلاح السياسات العامة التجارية ، الذي يشدد بدرجة أكبر على توفير القدرة على المنافسة الدولية ، يعتمد اعتمادا حاسما على وجود بيئة تتسم بوصول الى السوق مؤات وقابل للتنبؤ به . ومن الأساسي أيضا مواصلة بذل الجهود لبناء قدرات على التوريد ، غير أن الجهود المبذولة لا يمكن أن تتكلل بالنجاح إلا اذا أتيحت موارد مالية كافية وتم ضمان التنمية التكنولوجية .

١١٧- وعرض موضوع التطورات والقضايا في جولة أوروغواي ، فأكد أن هناك ، بالمقارنة مع الجولات السابقة ، مشاركة أوسع بكثير وأكثر نشاطا من جانب البلدان النامية في جولة أوروغواي توضح فيما يبدو تصميم هذه البلدان على أن تساهم مساهمة حقيقية في عملية اقامة نظام تجاري أكثر انفتاحا وسلامة ودواما يدعم النمو والتنمية . وهناك جملة من المقررات توصّل اليها الوزراء في قمة مونتريال وتشكل الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف ، بما في ذلك اجراء بعض التحسينات في نظام تسوية المنازعات ، واتباع آلية جديدة لاستعراض السياسة التجارية تحقق تناسقا مرجحا لاجراءات المراقبة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وتحقيق مشاركة وزارية أكبر وأكثر انتظاما في مداولات الغات ، والقيام بمبادرات لتحرير التجارة في المنتجات الاستوائية وفي مجالات أخرى . إلا أنه في مجالات هامة لها أهميتها بالنسبة للبلدان النامية كالزراعة ، والضمانات ، والمنسوجات والملابس ، لم يمكن التوصل الى اتفاقات . كما لم يجر التوصل الى اتفاق في مجال الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية .وقد أدى كل هذا الى "تعليق" نتائج اجتماع مونتريال في الوقت الذي كانت تجري فيه مشاورات على مستو عال بغية ايجاد حلول مناسبة بشأن البنود الأربعة . وهناك أمل في أن تسفر هذه المشاورات عن بعض المرونة في المجالات الصعبة .

١١٨- وقال إن التغيرات العميقة التي حدثت في الاقتصاد العالمي تزيد الاغراءات بالضغط من أجل اتخاذ تدابير حمائية وتجارية تمييزية لا يمكن الا أن تسفر عن نتائج سلبية كبيرة على المفاوضات . ولذا ، لا يمكن الابقاء على الزخم الذي منحته جولة أوروغواي لتحرير التجارة إلا من خلال التنفيذ الدقيق للالتزامات المتعلقة بالتجميد وبالتراجع . وإن تحقيق وصول الى الأسواق أكثر أمنا وقابلية للتنبؤ به هو أحد الاهداف الرئيسية للبلدان النامية ، اذ أن توسيع التجارة وتنويعها أصبحا الوسيلة الرئيسية للبلدان النامية المثقلة بالديون من أجل الإفلات من الأزمة الاقتصادية . إلا أن صادرات البلدان النامية لا تزال تواجه ، في حالات كثيرة جدا ، رسوما تعريفية أعلى من المتوسط ، أو تصعيدا للتعريفات ، أو استخداما واسعا وتمييزيا للقيود غير التعريفية التي يعود تطبيقها الانتقائي ، الذي كثيرا ما يحدث خارج نطاق الاتفاق العام ، الى عدم كفاية شرط التخلص ، الى حد كبير . وقال إن إضفاء الشرعية على الانحراف عن مبدأ حكم الدولة الأكثر رعاية سيكون له أثر ضار على الحالة الاقتصادية للبلدان النامية . وإن الهيكل التفاوضي الذي أنشئ لجولة أوروغواي مجهز تجهيزا جيدا على نحو خاص لمعالجة هذه الظواهر بطريقة شاملة .

١١٩- وقال إن الأطراف المتعاقدة في الغات سعت خلال الأربعين عاما الماضية الى أن توائم على نحو أكثر اكتمالا مصالح البلدان النامية داخل نظام الغات . وقد أحرز بعض التقدم في هذا الاتجاه . الا أن جولة أوروغواي وحدها هي التي تستطيع أن تدفع بالهدف الانمائي بوصفه هذا ، الى المقدمة ، مما يتطلب جعل الأحكام القائمة لصالح البلدان النامية أكثر تحديدا وقابلية للنفاذ ، وكذلك ابتكار تدابير جديدة ذات صلة بالموضوع في الصكوك التي لا يزال يتعين وضعها . ويمكن توخي هذه الأحكام في المجموعات الرئيسية الثلاث كلها للمواضيع قيد التفاوض . وقال إنه يتعين في المرحلة الثانية من المفاوضات أن يركز الفريق المعني بسير نظام الغات اهتمامه على قضية العلاقة المتزايدة بين التجارة والنقد والمال والتنمية . ويتعين أن توفر هذه الاعتبارات أيضا فرصة للتصدي بعمق للعلاقة بين التجارة والدين الخارجي الذي يثقل كاهل كثير من البلدان النامية ويقوّض استراتيجياتها الانمائية . وفي هذا الصدد ، فإن العمل الجاري في الأونكتاد بشأن الترابط مناسب جدا ، وانه يمكن الاستعانة بخبرة الأونكتاد وبتجربته .

١٢٠- وأضاف ان التحولات الرئيسية التي تحدث في الاقتصاد العالمي هي مصدر الاهتمام المتزايد بالقضايا المتعددة القطاعات ، مثل الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية والتدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة . وان من المهم خلال المفاوضات تحقيق توازن رشيد بين مصالح حائزي البراءات من ناحية ، والاحتياجات والاهداف الانمائية من ناحية أخرى . فمحاولة اقامة روابط بين تحسين وصول البلدان النامية الى التكنولوجيا ، والقواعد التجارية ، يمكن أن يعقّد الجهود المبذولة

حاليا ، ويؤدي الى خلق صعوبات أمام جولة أوروغواي . وبالمثل ، فان محاولات انكار حق البلدان النامية في توجيه الاستثمارات الأجنبية وفقا لاستراتيجياتها الانمائية يمكن أن يعوق تقدم المفاوضات .

١٣١- وقال إن التجارة في الخدمات مجال آخر أُحرز فيه تقدم كبير في قمة مونتريال . ففي عدد من الأحكام ، يعترف النص المعتمد ، فيما يبدو ، بالحالة الاقتصادية الخاصة وبالاحتياجات الانمائية والتجارية والمالية للبلدان النامية . ومن المهم في المرحلة الثانية من المفاوضات ، عندما يتعين صياغة أحكام محددة وتناول قطاعات محددة ، ضمان أن يجد الدور الانمائي للتجارة في الخدمات انعكاسا مناسبا له في اطار العمل .

١٣٢- وقال إنه وفقا للولاية التي منحها الأونكتاد السابع ، شاركت أمانة الأونكتاد ، منذ الشروع في جولة أوروغواي ، في تقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية بغية زيادة فعالية مشاركة هذه البلدان في المفاوضات . ويجري بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي تنفيذ مشروع أقاليمي واحد وثلاثة مشاريع اقليمية للمساعدة التقنية مما جعل في الإمكان تزويد وفود البلدان النامية بمواد تحليلية مساعدة بالاضافة الى تنظيم عدد من الحلقات الدراسية وحلقات التدارس الوطنية والاقليمية والاقاليمية سواء في العواصم أو في جنيف . وقد جرى على نحو منتظم تقديم بيانات موجزة عن هذا العمل الى كلا المجلس والفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية .

١٣٣- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الهند) إن الحمائية والتكيف الهيكلي اتسما بأهمية أساسية منذ الأونكتاد الثاني ، وإن صنوف العلاج للمشاكل التي أثيرت قد أوضحت بجلاء في قرار المؤتمر ٩٦ (د - ٤) وجرت إعادة تأكيدها وتعزيزها فيما بعد في قراري المؤتمر ١٣(د - ٥) و١٥٩(د - ٦) وفي الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع . ولاحظ أن البيئة التجارية في الفترة قيد الاستعراض ما فتئت تتدهور على الرغم من بدء جولة أوروغواي قبل أكثر من سنتين ، وعلى الرغم من الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي بتحرير التجارة وبإلغاء الحمائية . وقال إن التوترات التجارية تضاعفت وازدادت حدة بين الكيانات التجارية الرئيسية . وعلى الرغم من الاعلانات المتكررة بالايمان بنظام تجاري متعدد الأطراف ومن التعهدات بالمحافظة عليه وبتقويته ، فقد ظهرت اتجاهات متزايدة نحو الثنائية وانحرافات من جانب واحد وتعسفية عن المبادئ المتفق عليها القائمة على عدم التمييز وعدم المعاملة بالمثل في العلاقات التجارية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . وأضاف انه كان للبيئة التجارية المتردية التي تتسم بأشكال حمائية أكثر مهارة وغير شفافة تأثيراً معوقاً لتنمية البلدان

النامية التي ما فتئ كاهلها يثقل بالمشاكل المزمنة للاستدانة ، والنقل السلبي للموارد ، وتقلص الآفاق المرتقبة للتصدير .

١٢٤- وأضاف أن التقرير المقدم من الأمانة (TD/B/1196) يشهد بشكل كامل على هذا التردي للبيئة التجارية ، خاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية . ومن ناحية أخرى ، فإن الأمثلة العديدة على الجهود المبذولة من أجل تحرير أحادي الجانب من جانب البلدان النامية ، والواردة في الفقرات ٢١ الى ٣٠ من هذا التقرير ، تتناقض تناقضا صارخا مع النزعات ذات النظرة المتجهة نحو الداخل ، والتقييدية في بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . وهذا الأمر جدير بالذكر ولافت للانتباه على نحو خاص اذا نظر اليه على ضوء مشاكل البلدان النامية المزمنة المتمثلة في عبء الديون الذي لم يسبق له مثيل ، والقلة الحادة للموارد ، وتقييدات في النقد الأجنبي . ومع ذلك ، فمن المشجع الاشارة الى أن بلداننا متقدمة معينة قد اضطلعت ببعض التدابير لتحرير التجارة وهي تدابير تستحق الاعتراف بها ومحاكاتها في العالم المتقدم .

١٢٥- وأشار إلى غرابة الوضع الذي توجّه فيه البلدان والوكالات الدائنة نصائح قوية الى البلدان التي تعاني من مشاكل ديون لم يسبق لها مثيل بأن تنتهج سياسات قوية موجهة نحو التصدير للوفاء بالتزامات ديونها في حين تقوم البلدان المتقدمة ، في الوقت نفسه ، بغرض المزيد والمزيد من القيود على دخول السلع الواردة من هذه البلدان النامية الى الأسواق . وبالاضافة الى ذلك ، فإن الالتزامات المتكررة المتعلقة بتجميد الحواجز التجارية وبالتراجع عنها ، لا سيما في إعلان بونتا دل استي الأخير ، لم تسفر عن أي فائدة . وعلى العكس من ذلك ، وحسبما أوضح تقرير الأمانة ، فإن جميع التدابير غير التعريفية تقريبا المتعيّن انتهاؤها في الفترة التالية لذلك الإعلان قد جُددت ، وفرضت تدابير جديدة مشوهة للتجارة في عام ١٩٨٨ . وان النتائج التي تم التوصل اليها في هذا التقرير قد وجدت صدى لها في ورقة للبنك الدولي أعدت لاجتماع لجنة التنمية في برلين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وجاء فيها أنه "فيما يتعلق بالسلع المصنوعة ، تواجه صادرات البلدان النامية الى البلدان الصناعية حواجز غير تعريفية تزيد بنسبة ٥٠ في المائة عما تواجهه تجارة المصنوعات فيما بين البلدان الصناعية" . وتورد ورقة البنك الدولي حقيقة اخرى تثير الاضطراب وهي أن "الحماية التي تفرضها البلدان الصناعية تخفض الدخل القومي للبلدان النامية بما يعادل تقريبا ضعف مبلغ المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة" .

١٢٦- وقال إن كلا تقرير الاونكتاد وورقة البنك الدولي يوضحان الزيادة الحادة في الحماية المنظمة (مثال ذلك حالات مكافحة الاغراق والحالات التعويضية) ويصلان الى نفس الاستنتاج ألا وهو أن هذه الاعمال في حد ذاتها ، وبغض النظر عن نتائج التحقيقات ، تشكل عوائق هامة أمام التجارة الدولية ، نظرا لما تسببه من انهاك وعدم تأكد .

وأضاف ان التغيرات السريعة في الظروف التجارية الدولية قد أدت الى تزايد اللجوء الى الممارسات التجارية التقييدية من جانب المؤسسات ، ولا سيما من جانب الشركات عبر الوطنية . وأوضح ان التقييدات "الطوعية" للصادرات كانت أسرع أشكال الاجراءات الحمائية ظهورا في الثمانينات . وان الاتجاه من جانب بعض البلدان المتقدمة الى ايجاد روابط بين التجارة في السلع ومجالات أخرى مثل حماية الملكية الفكرية ، وسياسات الاستثمار الاجنبي للبلدان النامية ، والخدمات ، لا يزال مستمراً ، بل ان هناك خطرا لأن يتفاقم . وهذا يتنافى مع الاتفاق المعبر عنه في الفقرة ١٠٥ (١٧) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع . وكان هناك أيضا اتجاه متزايد الى تجاهل الطابع المعمم وغير التمييزي وغير القائم على المعاملة بالمثل لنظام الافضليات المعمم ، والى سحب امتيازات نظام الأفضليات المعمم من جانب واحد في حالات فردية على أساس ما يسمى بعمليات الحذف والاضافة في المجالات غير المتصلة بالتجارة .

١٣٧- وأوضح أن أقل البلدان نموا ، نظرا للضيق البالغ لقاعدتها التصديرية وللتقييدات وأوجه الضعف الملازمة لها التي تعوق جهودها من أجل تكييف انتاجها وتجارتها وإعادة توجيههما على ضوء تطور البيئة الخارجية ، إنما تحتاج الى تدابير داعمة خاصة لتعزيز انتاج وتجارة السلع المحققة للقيمة المضافة . وقال إن المنتجات ذات الاهمية التصديرية لهذه البلدان ينبغي أن تمنح بشكل تدريجي وصولاً الى أسواق البلدان المتقدمة معفى من الرسوم ومعفى من الحصص المقررة ، وذلك من خلال إزالة جميع التدابير الحمائية التي تتمثل في الحواجز التعريفية وغير التعريفية على السواء .

١٣٨- وأضاف أنه لم يحدث تحرك هام صوب التكيف الهيكلي الضروري الى حد كبير في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، لا سيما في تلك المجالات التي حققت فيها البلدان النامية ميزة نسبية . فإن بلدانا متقدمة كثيرة لا تزال تقدم على نطاق متصاعد دعما أساسيا من خلال طائفة متنوعة من التدابير ، بما في ذلك تقديم الاعانات لطائفة كبيرة من المنتجات الزراعية . وإن مقاومة الضغوط من أجل اجراء عمليات تكيف هيكلي للصناعات المعتلة وغير القادرة على المنافسة في البلدان الصناعية تتخذ شكل طائفة متنوعة من تدابير الحماية التي تنحو بشكل متزايد نحو المزيد من التطور والتعقيد . وتشمل القطاعات المتأثرة ، ضمن جملة أمور ، المنسوجات ، والملبوسات ، والأحذية ، والفولاذ ، والبتروكيميائيات ، والقطن ، ويمثل ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف الجزء الرئيسي من احدى شبكات الحماية المعقدة هذه . كما أن التجارة العالمية في الصلب في طريقها الآن لأن تصبح موضع رقابة محكمة كالتجارة العالمية في المنسوجات والملابس . وبالاضافة الى ذلك ، يقدم الفصل الثالث من الوثيقة TD/B/1196 تفاصيل هامة عن النهج البارعة والتدابير غير التعريفية المتخذة في البلدان المتقدمة من أجل حماية قطاعات وقدرات صناعية معينة تواجه ضغوطا من أجل اجراء عمليات تكيف

هيكلي لها في أعقاب المنافسة التي تتعرّض لها من القدرات التصديرية للبلدان النامية . وأضاف إن التناقض المنطوي على مفارقة يبدو واضحا مرة ثانية في ذلك الفصل بين جهود البلدان النامية وجهود البلدان المتقدمة: فالبلدان النامية ، على الرغم مما تعانيه من عبء الديون ومن تضاعف التقييدات الاقتصادية والانمائية قد اعتمدت في الثمانينات سياسات تحريرية لفتح اقتصاداتها ولتحويل الموارد الى القطاعات التي تنطوي على امكانات تصديرية ، وذلك على خلاف التدابير المقيدة للتجارة التي تعتمدها بعض البلدان المتقدمة لحماية قدراتها التي لا تقوى على المنافسة .

١٢٩- وقال إن مجموعة الـ ٧٧ ترغب في تأكيد الحقيقة الواضحة ألا وهي أنه إذا لم يجر الاضطلاع بعمليات تكيف هيكلي ايجابية بالعجلة الواجبة في المصالح العالمية الأوسع ، فإن الاصلاحات في السياسة التجارية التي يعتمدها عدد كبير من البلدان النامية سوف تحبط وتترتب على ذلك نتائج سلبية على المستقبل .

١٣٠- وقال في الختام إن مجموعة الـ ٧٧ تقدم الاقتراحات التالية:

(أ) ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تحلل ، ضمن إطار زمني معقول ، ما يترتب على الترتيبات الثنائية الأخيرة وعلى التكامل الاقتصادي الاقليمي بين البلدان المتقدمة من آثار في مجال التجارة العالمية ، ولا سيما تجارة البلدان النامية وتنميتها ؛

(ب) ينبغي للحكومات أن تبحث ، كجزء من جهودها لمكافحة الحمائية ، حسبما ووفق عليه في الفقرة ١٠٥ (٤) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، انشاء آليات شفافة على المستوى الوطني لتقييم التدابير الحمائية التي تلتمسها الشركات - القطاعات ، وآثار هذه التدابير على الاقتصاد المحلي ككل وعلى المصالح التصديرية للبلدان النامية ؛

(ج) يمكن توجيه العمل التحليلي للأمانة كذلك نحو تقييم تكاليف ونتائج التحول في البلدان المتقدمة من الحواجز التعريفية الى الحواجز غير التعريفية التي تؤثر في صادرات البلدان النامية .

١٣١- وأشارت المتحدثة باسم المجموعة باء (ايرلندا) إلى تقرير مجموعة الخبراء الأولى عن التجارة الدولية في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، ثم ذكرت الاتجاه السائد في التدفقات التجارية من حيث الحجم والقيمة فخلصت إلى أن البيئة العامة للتجارة الدولية جيدة . وبالإضافة إلى ذلك ذكرت أرقاماً تأييداً للرأي بأن نمو التجارة الحالي يستند بصفة عامة نسبياً إلى كل من المنتجات والبلدان . ولكن على الرغم من أرقام التجارة المشجعة فإنه لا يمكن التغاضي عن المخاطر التي تشكلها التدابير الحمائية والتجارة الموجهة واختلال التوازن في التجارة ، على سلامة النظام التجاري

المتعدد الأطراف الحر . وبسبب هذه المخاطر إلى حد ما فإن نجاح نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف حاسم الأهمية . ويتطلب ذلك إسهاما من جميع المشاركين يتفق مع مستويات تنميتهم ومع المنافع التي يستمدونها من النظام . ويتطلب أيضا استعدادا للتكيف مع نمط التجارة العالمية المتطور ، وخاصة فيما يتعلق بمجالات البحث الجديدة ، كيما يتسنى للجميع الإفادة بطريقة عادلة ومنصفة من منافع توسع التجارة العالمية . وبإمكان الأونكتاد أن يقدم اسهاما في مكافحة الحمائية عن طريق تشجيع إقامة حوار صريح يعزز تفهم مشاغل جميع البلدان . ومن شأن زيادة تحسين العمل التحليلي لأمانة الأونكتاد أن يساهم في مثل هذا التبادل للآراء . وقد كلفت الأمانة بولاية تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية ، ويهم المجموعة باء أن تستمع في هذه الدورة للمجلس إلى تقرير مفصل عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها مؤخرا في إطار مشاريع المساعدة التقنية ذات الصلة بالمفاوضات التجارية .

١٣٢- وقالت إنها ترى أن التكيف الهيكلي عملية دينامية ويجب السعي إليها ليس كغاية في حد ذاتها وإنما من أجل نمو جميع البلدان ورفاهها في المستقبل . ولقد وافقت بلدان المجموعة باء في البلاغ الوزاري الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٨٨ على تكثيف أعمال بلدانها ، وطنيا ودوليا ، وإصلاح السياسات الهيكلية ، وخاصة في مجالات مثل التجارة ، والزراعة ، والإعانات الصناعية ، والأنظمة الضريبية ، والأسواق المالية ، والاستثمار الدولي . وأضافت قائلة إن ظهور البلدان التي أصبحت صناعية حديثا بصفتها ممن يقومون بأدوار هامة في الاقتصاد العالمي يتيح لتلك البلدان الفرصة لتلعب دورا متزايدا في الجهد التعاوني من أجل إقامة اقتصاد عالمي حر ، وينيط بها مسؤولية أكبر في التجارة العالمية وفي عملية التكيف الدولي تتفق مع قدرتها . وفيما يتعلق بالمسألة العامة المتعلقة بظروف النمو الاقتصادي في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي بعض البلدان النامية ، يبدو أن الظروف أنشط الآن مما كانت عليه في أي وقت منذ أوائل السبعينات . على أن الحالة في كثير من البلدان ، وخاصة في بعض البلدان الأفريقية الأقل نموا ، تشير إلى نمو منخفض أو منعدم أحيانا . وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى هذه البلدان لضمان عدم استبعادها من عملية التوسع التجاري .

١٣٣- وقالت إنها تعترف بفائدة وثائق الأونكتاد في المداولات الجارية وأشارت في نفس الوقت إلى أنه قد يكون من المناسب أن تركز أمانة الأونكتاد التحليل في المستقبل على أبرز التطورات في الأشهر الاثني عشر السابقة . وبالإضافة إلى ذلك ففي الوثيقة TD/B/1196 نواح لا تتفق المجموعة باء بالضرورة مع الأمانة في تفسيرها لها أو نظرتها إليها . وكررت الاتفاق السابق بشأن الحاجة إلى تغطية أوسع ، فقالت إن معالجة مسائل الحمائية والتكيف الهيكلي في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وفي الصين لم تجلب إلا تحليلا ضئيلا نسبيا في الوثائق . ومن جهة أخرى أثيرت بعض

المسائل الهامة التي يمكن التوسع فيها بمزيد من التفصيل . وقالت إنها ترحب أيضا بزيادة تغطية سياسات التجارة والتكيف الهيكلي للبلدان النامية في الوثائق ، وإن الأمر يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه . ولاحظت أن الفصل المتعلق بالتطورات التي شهدتها الإجراءات التجارية في عام ١٩٨٨ قد خصص كليا لسياسات تحرير التجارة في البلدان النامية ، دون أي تحليل للسياسات والتدابير الحمائية التي لا تزال قائمة وربما كان من المفيد المقارنة بين تغطية التدابير غير التعريفية في سياق التجارة داخل البلدان النامية بتغطية التدابير غير التعريفية في التجارة فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وفي سياق التجارة بين الجنوب والجنوب يهم وفدها الاستماع إلى آخر المستجدات في النظام الشامل للأفضليات التجارية ، وخاصة بالنظر إلى التعليق الوارد في الفقرة ١١٧ من الوثيقة TD/B/1196 ، الذي جاء فيه أنه "... اذا أمكن تقليل الحواجز التي تعترض سبيل التجارة فيما بين البلدان النامية ، فربما يسفر ذلك عن زيادات لا يستهان بها في التجارة في المصنوعات فيما بين بلدان الجنوب" .

١٣٤- وأضافت قائلة إن التقرير يميل أحيانا إلى تجاهل عوامل وثيقة الصلة بالموضوع ، منها مثلا أن الارتفاع في واردات سبعة بلدان آسيوية سريعة النمو قد نسب ، في الفقرة ٩٨ ، إلى معدلات التبادل التجاري المواتية وإلى قدرتها على تفادي الصعوبات في خدمة الديون . ولكن يجب أيضا مراعاة أنظمتها التجارية المتحررة وتنميتها الاقتصادية المنفتحة على الخارج . وقالت إنها توافق أيضا الأمانة في أن التكيف الهيكلي أصعب في سياق اختلال توازن الاقتصاد الكلي الخطير ، إلا أن مجموعتها لا تتفق بالضرورة مع الأمانة في تحليلها لآثار مثل هذه العوامل على قرارات السياسة العامة . ومن جهة أخرى فإن المجموعة ترى أن المناقشة الواردة في الفقرات من ١٠٧ الى ١١١ لدور التجارة داخل الصناعة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية كمقابل للحمائية ، مناقشة مثيرة وتبرر مزيدا من العمل التحليلي من جانب الأونكتاد . وقالت إن مجموعتها مهتمة أيضا بالاستماع إلى خبرات البلدان النامية التي وضعت آليات وطنية لتقييم مضاعفات التدابير الحمائية . وبلدان المجموعة باء التي لها خبرة في مثل هذه الآليات يسرها ، من ناحيتها ، أن تشرك البلدان التي يهمها الأمر في خبرتها .

١٣٥- وأخيرا أكدت على أنه بإمكان بذل جهود إضافية لحل المشاكل المتبقية فيما يتصل بقاعدة بيانات الأونكتاد بشأن التدابير غير التعريفية ، ومواصلة تحسين قاعدة البيانات ، أن يساهما في زيادة شفافية النظام التجاري . واختتمت قائلة إن المجموعة باء مستعدة تماما للمساهمة في الجهود من أجل تحسين قاعدة البيانات .

١٣٦- وقال المتحدث باسم المجموعة دال (هنغاريا) إنه وإن كان عدد من التطورات الهامة قد سجل منذ الاستعراض الاخير بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي ، إلا أن بيئة السياسة التجارية العامة ما فتئت تكتنفها مشاكل متنوعة ومتعددة المظاهر . وقال

إن اللجوء إلى السياسات والتدابير الحمائية لا يزال منتشرا . بل إن استخدام مثل هذه الحواجز قد تكشف في بعض القطاعات . وهذا صحيح بشكل خاص في حالة التدابير المطبقة ضد بلدان المجموعة دال . وكما يشير إلى ذلك تقرير الأمانة فإن النمو الاقتصادي قد قصّر في الأعوام الأخيرة في التأثير بشكل واضح على الارتفاع المتواصل في الضغوط والتدابير الحمائية . وأوجه الصلابة الهيكلية وقلة العمليات التكيفية الإيجابية في بلدان وقطاعات عديدة قد أدت إلى توترات واحتكاكات تجارية جديدة ومتجددة . والمواجهات المتكررة في مجال السياسات التجارية فيما بين بلدان الاقتصاد السوقي الرئيسية تقلق ليس فقط الأطراف المعنية وإنما أيضا جميع الأمم التجارية الأخرى التي تعتمد مشاركتها الفعالة في التجارة العالمية ونجاح جهودها الداخلية للتكيف الهيكلي ، إلى حد بعيد ، على البيئة الاقتصادية والتجارية الدولية . وأضاف قائلا إن الاستقرار وإمكانية التنبؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية أساسيان للتنمية والنمو المنسجمين والمتواصلين للاقتصادات الوطنية التي تتطلب جهودا مستمرة من جانب كل بلد من البلدان من أجل تكييف اقتصاداتها الوطنية مع هياكل الأسواق الدولية المتغيرة . وقد انعكست هذه الفكرة بوضوح أيضا في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، ولا سيما في الفقرة ١٠٥ (٣) . وينبغي أن يشكل رصد تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية ، في رأي المجموعة دال ، جزءاً لا يتجزأ من أنشطة الأونكتاد المقبلة في ميدان الحمائية والتكيف الهيكلي .

١٣٧- وقصد مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية السريعة ، كثفت بلدان المجموعة دال جهودها من أجل التكيف الهيكلي . وفي عدد من البلدان الاشتراكية ، تم بدء أو تعجيل عمليات وبرامج واسعة النطاق للإصلاح الاقتصادي تعد شرطا أساسيا لتحسين أداء اقتصاداتها .

١٣٨- ثم انتقل إلى الوثائق التي أعدتها الأمانة فلاحظ أن التقيد الدقيق بالقواعد التي اعتمدها المجلس بشأن طول الوثائق قد حد من قدرة الأمانة على توفير تحليل متعمق . وقال إنه يقترح بناء على ذلك أن تجري الأمانة تحليلا شاملا بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي في إطار تقرير مجلس التجارة والتنمية ١٩٩٠ . وقال إنه يأسف لأن الأمانة قد قصرت في إيلاء العناية الكافية للمشاكل التي تواجهها البلدان الاشتراكية في الأسواق الدولية وللتغيرات الاقتصادية الهامة في تلك البلدان . وأشار ، بهذا الخصوص ، إلى البيانات الإحصائية التي كشفت أن نسب تغطية التدابير غير التعريفية بلغت أعلى مستوى بالنسبة للواردات من البلدان الاشتراكية في كافة مجموعات المنتجات فيما عدا مجموعة واحدة . ونظرا لطابع الاستمرار لهذه الظاهرة ، فلو أن الوثائق ألقت بعض الضوء على أسبابها لكان ذلك مفيدا . وترى المجموعة دال أنه في حين يؤثر عدد من التدابير غير التعريفية التي تطبقها بلدان الاقتصاد السوقي على البلدان النامية وعلى البلدان الاشتراكية على حد سواء ، فإن الفرق في نسب تغطية الواردات

بين هاتين المجموعتين المجحف ببلدان المجموعة دال يمكن نسبته جزئيا إلى عدد هام آخر من القيود الكمية التمييزية المفروضة على البلدان الاشتراكية .

١٣٩- واسترسل قائلا إن المجموعة دال ترحب بنتائج مداولات المجلس وفريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن المسائل ذات الصلة بقاعدة بيانات الأونكتاد . وقال إن المجموعة مستعدة للمشاركة في المناقشات بشأن الجوانب الفنية لإدارة ذلك النظام المستخدم للحاسبة الالكترونية في لجنة الدورة .

١٤٠- ثم انتقل إلى مسألة جولة أوروغواي فقال إن المجموعة دال ترى أن أهم حدث في مجال السياسات التجارية في الفترة الأخيرة قد كان اجتماع لجنة المفاوضات التجارية في اطار الغات في مونتريال . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة ، ظلت هناك اختلافات كبيرة بشأن مجالات هامة بحيث أنه تعين تعليق جميع النتائج قد تعين تأجيلها إلى أن يتم حل المشاكل المعلقة . وفي تلك الظروف ، فإنه لا يمكن أن تكون هناك مغالاة في تقدير أهمية اجتماع لجنة المفاوضات التجارية الوشيك في نيسان/ أبريل ١٩٨٩ . وإنه لمن الأساسي في هذه اللحظة الحاسمة إعطاء المفاوضات قوة دافعة جديدة ، وبشكل خاص إنفاذ الالتزامات بشأن التجميد والتراجع التي يجب تنفيذها على أساس غير تمييزي . وهذا شرط أساسي لبناء الثقة بين الشركاء التجاريين ، وهو أمر حاسم لنجاح مفاوضات جولة أوروغواي والتعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف بصورة عامة .

١٤١- وقال ممثل الصين ان الاستعراض السنوي للحمائية والتكيف الهيكلي ليس هدفا في حدّ ذاته بل إنه مجرد وسيلة لتحقيق أهداف محددة بوضوح - ولا سيما تحديد الحواجز التي تعترض سبيل تنمية التجارة الدولية ، وخصوصا التجارة والتنمية في البلدان النامية ، والتوصل الى اقتراحات عملية ومجدية لغرض احراز تقدم كبير في التجارة الدولية يساعد على النهوض بالتجارة والتنمية في البلدان النامية ويفيد البلدان في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية .

١٤٢- وأضاف انه يرى أنه تم احراز تقدم كبير خلال فترة الأشهر الاثني عشر الماضية في ميدان التجارة الدولية . وبينما تضاعف في المتوسط حجم الصادرات في العالم منذ بداية الثمانينات ، فإن نمو الإقتصاد العالمي ظل يعوزه التوازن . ولم تظهر على اقتصادات البلدان النامية ككل أي علامة من علامات التحسن ، على العكس تماما مما حدث في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة . وهناك عدة أسباب لهذه الحالة ، ولكن السبب الرئيسي هو ازدياد حدّة الحمائية . وقد اتسع تدريجيا نطاق التدابير الحمائية من المنسوجات والأحذية الى صناعة الصلب والمنتجات الكيميائية ، ثم ازداد توسعا ليشمل بعض أصناف الالكترونيات . وفي الوقت نفسه ، فإن رسوم مكافحة إغراق السوق والرسوم التعويضية ما زالت تستخدم على نطاق واسع لتقييد الصادرات من

البلدان النامية . وما انفكت القيود التصديرية الطوعية وترتيبات التسويق المنظم تتعزز باستمرار . وتعهدت الدول الأعضاء في الأونكتاد ، وخصوصا منها الدول الأعضاء المتقدمة ، في مناسبات عديدة بوقف الحمائية وازالتها . ووعدت أيضا بمنح صادرات البلدان النامية معاملة تفاضلية وتفضيلية بدرجة أكبر بيد أن ترجمة الوعود الى اجراءات لا تزال تتطلب عملية شاقة جداً . ولذلك ، يناشد ممثل الصين البلدان المتقدمة أن تظل على تعهدها بالتجميد والتراجع بشأن الحمائية .

١٤٣- ولاحظ أن بضعة بلدان متقدمة اتخذت تدابير لتخفيف الرقابة على السلع الأساسية المستوردة من البلدان النامية وأعرب عن الأمل في أن يحذو مزيد من البلدان حذوها . ولكنه يرى أن الاعتماد على النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة دون سواه ليقود التنمية الاقتصادية في البلدان النامية أمر غير واقعي . وعلى سبيل المثال ، حققت اقتصادات البلدان المتقدمة في عام ١٩٨٨ معدل نمو مرتفع نسبته ٤ في المائة ، في حين لم يتجاوز معدل النمو في البلدان الافريقية التي تعتمد على الصادرات من السلع الأولية نسبة ٢,٤ في المائة ، أما بلدان غربي آسيا التي تعتمد أساساً على صادرات النفط فلم تحقق سوى نسبة ١ في المائة . وازاء هذه الحالة ، يتعين على كل بلد أن يبادر وحده باتخاذ الاجراءات اللازمة . ومن الضروري أن تقوم البلدان النامية بتنفيذ اصلاحاتها الاقتصادية واعادة تكييف هياكلها الاقتصادية . غير أن الأهم من ذلك هو تحسين البيئة الاقتصادية الدولية ، ونظرا لأن البلدان المتقدمة هي الشركاء الأكثر نشاطا في الاقتصاد الدولي ، فإنها هي المسؤولة والقادرة على اتخاذ مبادرات حاسمة وشجاعة وابتكارية بدرجة أكبر للمساهمة في تنمية الاقتصاد العالمي ككل .

١٤٤- وفي السنتين الماضيتين منذ بدء جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، أُحرز بعض التقدم في مجالات معينة ، ولكن التنمية ليست متوازنة ، كما ان هناك مواضيع ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية لم تتحقق بشأنها بعد أية نتائج أساسية . وأعرب عن أمله في أن تسهم هذه الجولة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وفقاً للأهداف المحددة في اعلان بونتا دل استي ، في وقف الحمائية ، والإبقاء على المبادئ الأساسية للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، وأن تفضي الى إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وأقدر على البقاء والنمو ودائم . وخلال عملية المفاوضات ، ينبغي اتخاذ تدابير عملية وفعالة لتمكين البلدان في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية من المشاركة مشاركة كاملة في النظام التجاري المتعدد الأطراف . وأعرب عن تقديره لأمانة الأونكتاد للمساعدة التقنية التي تقدمها في مجال تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية . وقال في هذا الصدد ان قاعدة البيانات التابعة للأونكتاد بشأن التدابير التجارية أدت دورا ايجابيا في جعل البيئة التجارية الدولية أكثر شفافية .

١٤٥- ولاحظ ممثل كندا ان فترة الثمانينات تميزت بضعف النمو الاقتصادي ، وخطورة مشاكل الديون في عدد من البلدان النامية ، وارتفاع معدلات البطالة ، واختلالات كبيرة في الحسابات الجارية ، وحركات واسعة في أسعار الصرف ، وشهدت أكبر اضطراب في أسواق المال العالمية منذ عام ١٩٢٩ . بيد أن حصائل صادرات بعض البلدان نمت بقوة مؤخرا ، ويعزى ذلك جزئيا الى الاستجابة لقوة النشاط الجاري في العالم الصناعي . وينبغي في تقرير السياسات الطويل الأمد مراعاة الاتجاهات الاساسية المؤثرة في الاقتصاد العالمي . وتأتي الضغوطات من أجل التغير من التكنولوجيات الجديدة والاتجاهات السكانية المتباعدة . فالتكنولوجيات الجديدة تعزز عملية اضفاء الصبغة العالمية على الأسواق وتزيد كثيرا في اتساع نطاق التجارة الدولية . وفي الوقت نفسه تواجه البلدان المتقدمة هرم سكانها تدريجياً ، في حين ان القوى العاملة في البلدان النامية ستزيد بما قدره ٦٠٠ مليون عامل خلال فترة العقدين المقبلين ، مما يوحي بأن نمو الأسواق الدينامي في المستقبل سيعتمد أكثر على العالم النامي . وينبغي أن تشجع التغيرات المتزامنة في القدرة النسبية على المنافسة في نطاق واسع من الصناعات على تقديم مكافأة نمو للبلدان التي تعزز التكيف الهيكلي والفعالية . فالسياسات التجارية السيئة التصميم ، التي تقلل من فرص الاستثمار المربح وخلق الوظائف ستصبح أكثر تكلفة للاقتصاد العالمي . وسيتطلب خلق ٦٠٠ مليون وظيفة جديدة خلال العقدين المقبلين بذل جهد أكبر بكثير في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمار الأجنبي . ومن شأن ادخال اصلاحات على السياسة التجارية ، وتحديد أسعار صرف معقولة وفهم بيئة السياسة التجارية العالمية فهما أفضل أن تسهم في تحقيق هذا الهدف .

١٤٦- وكرر تأكيد ان تحرير التجاري يعتمد على نجاح نتائج جولة اوروغواي على أساس مشاركة جميع الأطراف المتعاقدة مشاركة بناءة . وسيشجع تحرير التجارة زيادة تكامل الاقتصاد العالمي ويدعم انتقال الأنشطة الاقتصادية الى مجالات ذات ميزات نسبية طويلة الأجل في البلدان النامية والبلدان المتقدمة . ومن أهم المشاكل المتعلقة بالتكيف الهيكلي تحديد كيفية تعجيل وتشجيع عمليتي التكيف عالميا مع التغير واحياء النمو الاقتصادي وفي الوقت نفسه خفض الخلافات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الى أدنى حدّ ممكن .

١٤٧- وقال ممثل جمهورية كوريا انه لم يُحرز أي تقدم خلال الفترة قيد الاستعراض في تنفيذ التزامي التجميد والتراجع ، وان عددا من البلدان المتقدمة عززت تدابيرها وأنظمتها التجارية الحمائية . وذكر ان بلده يساوره القلق بوجه خاص ازاء ما يسمى بالبند الأعظم "Super 301" (البند ٣٠١ من القانون التجاري للولايات المتحدة) الذي خول الولايات المتحدة اتخاذ أشكال مختلفة من التدابير الانتقامية على أساس "الممارسات التجارية غير العادلة" المزعومة التي ينتهجها شركاؤها التجاريون . وأعرب عن القلق بوجه خاص ازاء زيادة استخدام الاجراءات المتعلقة بمكافحة إغراق

السوق وفرض الرسوم التعويضية لأغراض حمائية ، وأكد على الحاجة الى معايير أكثر صرامة لبدء التحقيق وتحديد الضرر . ورحب بتدابير تحرير التجارة التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة وأشار الى ان بلدانا نامية عديدة اتخذت تدابير تتعلق بتحرير التجارة على أساس طوعي ووحيد الجانب .

١٤٨- وذكر ان بلده واصل تحرير نظام الاستيراد في عام ١٩٨٨ . وأنه تم انشاء مجلس لاصلاح التعريفات الجمركية بهدف بحث فتح الأسواق بطريقة أكثر فعالية ، وانتهى هذا المجلس مؤخرا من اجراء اصلاح شامل للتعريفات الجمركية نتج عنه تخفيض متوسط معدل التعريفات الجمركية العام الى نسبة ١٣,٧ في المائة . وسوف يزداد هذا المعدل انخفاضاً على أساس تدريجي الى نسبة تناهز ٧ في المائة بحلول عام ١٩٩٣ . وواصل بلده أيضا تيسير القيود المفروضة على الواردات . وقد زاد معدل تحرير الواردات زيادة حادة خلال فترة السنوات الخمس الماضية ، اذ بلغ نسبة ٩٥,٤ في المائة بعد عملية التحرير الاضافية التي شملت ١٤٥ سلعة في نيسان/ابريل ١٩٨٨ . وفضلا عن ذلك ، خُفض كثيرا عدد السلع الخاضعة لرقابة الواردات .

١٤٩- وأضاف قائلا انه نظرا لعملية التكيف الهيكلي الكبيرة الجارية في القطاع الزراعي ، والتي تمثل حتى الآن نسبة تناهز ٢٠ في المائة من مجموع السكان والقوى العاملة الاقتصادية في بلده ، فإن تحرير الواردات من المنتجات الزراعية يحتاج إلى اطار زمني أطول يتمشى وهذه العملية . بيد أن حكومة بلده تنظر حاليا ، حتى في هذا القطاع ، في اجراء عملية تحرير واسعة النطاق تشمل تحرير استيراد زهاء ١٥٠ سلعة خلال فترة السنوات الثلاث المقبلة .

١٥٠- وذكر ممثل نيجيريا انه على الرغم من اعلان بونتا دل استي الذي صدر منذ عامين ، فإن النزعة الحمائية ما انفكت تزداد ، ولا سيما في البلدان المتقدمة . وأشار الى أن قانون الولايات المتحدة المزجي المتعلق بالتجارة والقدرة على المنافسة الصادر في عام ١٩٨٨ ، وكذلك النظام الجديد للجماعة الاقتصادية الأوروبية يهدفان الى تقييد الواردات من البلدان النامية أساسا . وأعرب كذلك عن القلق ازاء الآثار التي يمكن أن تترتب على انشاء اتحادات اقتصادية كبيرة مثل السوق الوحيدة للجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٩٣ والمنطقة التجارية الحرة المقترحة التي تضم الولايات المتحدة وكندا . وذكر انه في حين انتهج عدد من البلدان النامية سياسات انفتاحية ، فإن البلدان المتقدمة اتبعت على العكس من ذلك سياسات أثرت سلبا في البيئة الاقتصادية الدولية وزادت في خطورة مشاكل البلدان النامية ، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون . وفي حين أن البلدان المتقدمة والوكالات المالية الدولية تشير على البلدان النامية بتحرير اقتصاداتها ، فان البلدان المتقدمة تحرم منتجات البلدان النامية من فرص الوصول الى أسواقها . وهذه التناقضات الأساسية تجعل مهمة

تنفيذ برنامج تكيف ناجح في البلدان النامية مهمة صعبة . ولكن حكومته تواصل على الرغم من هذه الصعوبات تنفيذ برنامج التكيف الذي شرعت فيه في شهر حزيران/ يونيه ١٩٨٦ .

١٥١- وانتقل الى الحديث في مسألة التجارة بين الجنوب والجنوب فاسترعى الانتباه إلى اهمية التجارة داخل افريقيا عبر الحدود الوطنية وامكانية مساهمتها في ترويج التجارة الافريقية . اقترح ان تجري أمانة الأونكتاد ، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة الاخرى ، دراسة عن نظم التجارة عبر الحدود في افريقيا وعن الكيفية التي يمكن بها مراقبة هذه الترتيبات التجارية ومواءمتها مع الإتجاه الرئيسي للنظام التجاري الدولي . وأضاف ان الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا قد أبديا اهتماما كبيرا في هذا المجال .

١٥٢- ولاحظ ان حكومات بعض البلدان المتقدمة مثل - استراليا ونيوزيلندا واليابان - اتخذت خلال السنة الماضية تدابير في مجال السياسة العامة ستؤدي الى بعض التحسن في التجارة العالمية . وستعتبر هذه التدابير تطورات سارة . وأخيرا ، لفت الانتباه الى حالة البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون التي تشتد الحاجة فيها الآن بوجه خاص الى تعزيز ضمانات الدعم المالي لأجل السماح لكل منها بإنجاز برنامج تكيفها الهيكلي .

١٥٣- وأكّد ممثل البرازيل على ضرورة قيام البلدان المتقدمة بتطبيق برامج التكيف الهيكلي على اقتصادات كل منها . وذكر ان العامل الرئيسي المزعزع للاستقرار في الاقتصاد العالمي هو الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد الكلي فيما بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الثلاثة . ولم تنشأ عن هذه الاختلالات حالة عدم التأكد والتقلب الشديد التي تشهدها حاليا أسعار الصرف وأسواق رأس المال وحسب ، بل نشأ عنها كذلك ازدياد خطورة الخلافات التجارية . وكان للممارسات التقييدية التي نتجت عن ذلك أثر ضار على البلدان النامية . ولذلك فإن عدم قيام البلدان المتقدمة بتكييف اقتصاداتها مع الأنماط المتغيرة في مزايا المنافسة الدولية جعلت البلدان النامية تتحمل وطأة التكيف الدولي .

١٥٤- وقال ان البرازيل أُجبرت على أن تولّد من الفترة الممتدة من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٦ فائضا تجاريا متراكما قدره ٤١,٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، لكنه لم يكف لسداد المدفوعات في الخارج التي بلغ مجموعها ٤٥,٤ مليار دولار . ونتج عن التدهور الحاد في معدلات التبادل التجاري للبرازيل ، التي انخفضت من ١٠٠ في عام ١٩٧٧ الى ٥٣ في عام ١٩٨٣ ، ثم ارتفعت قليلا الى ٥٦ في عام ١٩٨٦ ،

تفاقم التضخية الشاقة التي تتحملها بسبب حاجتها الى تحويل ما يزيد على نسبة ٥ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي .

١٥٥- وأشار الى التصاعد الخطير على نحو مفزع في الاجراءات التجارية الوحيدة الجانب والاجراءات التجارية غير القانونية التي تتخذها الفات . وعلى سبيل المثال ، ففي حين لجأت الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى تطبيق البند ٣٠١ من قانونها التجاري ثلاث مرات فقط ، فإنها فعلت ذلك ١٨ مرة منذ ذلك الوقت . وليست هذه النزعة مقصورة على الولايات المتحدة ، كما أن النزعة الاحادية تهدد بأن تصبح معيارا عاديا في السلوك الدولي للبلدان المتقدمة . ولاحظ انه في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ فرضت الولايات المتحدة رسوما وقائية على واردات مختارة من البرازيل انتقاما من قلة الحماية المزعومة لبراءات المستحضرات الصيدلية في البرازيل . وقال ان ادعاءات الولايات المتحدة في هذا الصدد لا مبرر لها . وأولا ، فان البرازيل من أقدم الأعضاء في اتفاقيتي باريس وبرن ، وان قوانينها المحلية لا تتطابق تماما مع أحكام هاتين الاتفاقيتين وحسب ، بل انها يخص كذلك البرازيليين والأجانب على حد سواء بنفس المعاملة تماما . وثانيا ، فإن القانون البرازيلي المتعلق بالمستحضرات الصيدلية اعتمد منذ ٤٤ سنة ، في عام ١٩٤٥ ، وأصبح نافذا بالفعل عندما قررت جميع الشركات الأجنبية الرئيسية تقريبا المنتجة للمستحضرات الكيميائية ان تستثمر في البرازيل . وثالثا ، فإنه من الصعب الاعتقاد ان القانون البرازيلي أضر بهذه الشركات ، علما بأن الشركات عبر الوطنية تسيطر على نصيب الأسد في السوق البرازيلية . ورابعا ، فإن الولايات المتحدة لم تستطع إثبات حالة واحدة ضد البرازيل تتعلق بانتهاك البراءات في مجال المنتجات الصيدلية .

١٥٦- وقال ممثل النمسا ان الجهود الجماعية الموجهة نحو تحرير التجارة غير كافية . ومع ذلك ، فإن من الأمور المشجعة ان نرى ازدياد توافق الآراء بشأن مبادئ التنمية الاقتصادية السليمة . وقد اثبت عدد من البلدان عن جدارة كيف يمكن تطبيق هذه المبادئ بنجاح لجعل أي اقتصاد قادر على المنافسة دوليا . وبينما تبدو مبادئ هذا التحول راسخة تماما الى حد ما ، فإن شكل تنفيذها في الحالات المنفردة لا يزال محل مناقشة . وقال إن بداناً عديدة قررت إدخال تدابير تحرير التجارة بالرغم من صعوبة حالة موازين مدفوعاتها ، وأثنى على سلطات هذه البلدان للقرار الذي اتخذته بادماج أسواقها على نحو أكمل في الاقتصاد العالمي . وأضاف قائلا ان البلدان التي تحمي صناعتها على نحو غير ملائم تفصل نفسها عن عملية الابتكار الجارية على النطاق العالمي ، وبالتالي تعرض صناعتها الى خطر بطلان استعمالها بسرعة . وذكر أن بلده شرع في اتباع وجهة تكيفية كلفتها الكثير ، غير أنها تظهر بالفعل بعض النتائج المشجعة جداً . ولاحظ أيضا ان على المجتمع الدولي ، وفاء منه بتعهد التضامن الذي

أخذه على نفسه ، ان يقدم كل مساعدة ممكنة الى البلدان النامية التي أضرت بها بشدة ظروف لا تستطيع التحكم فيها .

١٥٧- وقال ان حكومته ملتزمة تماما لا بإنجاح اختتام جولة اوروغواي الحالية وحسب ، بل إنها اعلنت بالفعل تخفيضا كبيرا في التعريفات الجمركية سيدخل حيز النفاذ قبل نهاية المفاوضات التجارية بوقت كاف . وذكر أن حكومته تقوم كذلك بزيادة تخفيض التعريفات الجمركية الحالية المتعلقة بالمنتجات الاستوائية أو إلغاءها ضمن المخطط التمساوي لنظام الأفضليات المعمم . وبالاضافة الى هذا التحسن في نظام الأفضليات المعمم ، منح بلده أيضا تسهيلات على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية لعدد من المنتجات الاستوائية . وسوف تُنفذ هذه التدابير مؤقتا خلال عام ١٩٨٩ حالما يتم الحصول على الموافقة البرلمانية .

١٥٨- وأعرب ممثل رومانيا عن تأييده التام لبيان مجموعة الـ ٧٧ بشأن هذا البند . وقال إن البيئة التجارية الدولية استمرت في التدهور وان تدابير السياسة التجارية تطبق وفقا لميزان القوى بين الدول وليس وفقا لقواعد الغات . واضاف ان مبدأي عدم التمييز ومعاملة الدولة الأكثر رعاية غير المشروطة قد تدهورا من خلال إنتشار التدابير التقييدية الانتقائية . كما أن نطاق تطبيق معاملة تفاضلية وأكثر مؤاتاة للبلدان النامية يجري على نطاق أضيق نتيجة لسياسة التدريج الوحيدة الجانب والتعسفية فضلا عن أنها ليست الا شكلاً مقنّعا للحمائية . ويُواصل تطبيق القيود التجارية لأسباب سياسية ، وهو ما يتعارض مع القانون الدولي وتوصيات الأونكتاد ، وبناء عليه من الضروري العمل بثبات لمواجهة الحمائية ، وتحرير التجارة الدولية وضمان معاملة خاصة وأكثر مؤاتاة لجميع البلدان النامية في مجال تدابير السياسات التجارية . ومن أجل ذلك ، أكد على ضرورة ضمان التطبيق الكامل لتعهدات تجميد الوضع الراهن والتراجع ؛ وتسهيل التكيف الهيكلي الايجابي في البلدان المتقدمة ؛ وتشجيع تجارة المشتركين في تجمعات اقتصادية مع بلدان ثالثة لتلافي انشاء كتل تجارية متجهة نحو الداخل ؛ وتعزيز نظام الأفضليات المعمم ، مع حماية طابعه غير التمييزي وغير التبادلي ؛ وتقوية وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف على أساس مبادئ معاملة الدولة الأكثر رعاية غير المشروطة وعدم التمييز ومنح معاملة تفاضلية وأكثر مؤاتاة لجميع البلدان النامية .

١٥٩- وأكد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الهند) على انه فيما يتعلق بالبلدان النامية ، التي تعتبر مشاركتها في جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف حدثا جديدا ، ربما كان الاختبار الحقيقي لنجاح الجولة أو فشلها هو مدى ما ستؤدي اليه من توسع في تجارة هذه البلدان ، ووصل المنتجات ذات الأهمية التصديرية لها الى السوق وتعجيل تنميتها الاقتصادية . ومن المهم أيضا ان تكون

القواعد والمبادئ المتعددة الأطراف التي يسعى المجتمع الدولي إلى وضعها ، وعلى وجه خاص في المجالات الجديدة ، قائمة على أساس اعتبارات التنمية وأن تضع في الاعتبار الكامل مصالح البلدان النامية .

١٦٠- وفي هذا الصدد ، أشار الى مذكرة الأمانة المعنونة "التطورات والقضايا في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف" TD/B/1186 التي تعكس تقييما للمفاوضات التي عقدت حتى أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وتوقعات البلدان النامية فيما يتعلق باجتماع لجنة المفاوضات التجارية في مونتريال وتشمل كذلك نظرة عامة من وجهة نظر البلدان النامية للقضايا والتطورات في جولة اوروغواي . وأضاف ان مجموعة الـ ٧٧ ذكرت بوضوح أيضا أن اي تدابير ملموسة تتخذ ينبغي أن تكون متوازنة وأن تضع في الاعتبار الواجب مصالح جميع المشتركين . وأضاف أن تقييم الاستعراض النصفي لاجتماع مونتريال والاتجاه الذي تتوقع مجموعة الـ ٧٧ أن تتخذه العمليات فيما بعد مونتريال ، ينبغي بالضرورة أن ينظر اليهما في هذا السياق . وهناك عامل آخر ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار هو انه تم التوصل الى اتفاقات في مونتريال في ١١ من الـ ١٥ موضوعا التي شملتها المفاوضات ، في حين لم يمكن التوصل الى اتفاق بشأن أربعة مواضيع ، وترتب على ذلك أن النتائج التي انجزت في المواضيع السابقة أصبحت "معلقة" .

١٦١- وأكد من جديد أهمية أن يفي المشتركون بتعهدات تجميد الوضع الراهن والتراجع الواردة في اعلان بونتا دل استي نصاً وروحاً . وكما يتضح من وثائق الأونكتاد بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي وكذلك من تقرير هيئة المراقبة الى اجتماع مونتريال ، فان هذه الالتزامات لم تراع حتى الآن عمليا . وفي الواقع استمر وتضاعف انتهاكها . وأضاف أن اتخاذ اجراء سريع بالسحب الفوري لجميع التدابير المتعارضة مع تعهدات التجميد واتخاذ اجراءات في الوقت المناسب بشأن التراجع وكذلك الاستجابة السريعة للطلبات المتعلقة بالتراجع ، هو وحده الذي من شأنه أن يعطي مصداقية لهذه الممارسة . وتتطلع مجموعة الـ ٧٧ إلى اعلانات محددة من جانب البلدان المعنية قبل اجتماع تموز/يوليه ١٩٨٩ للجنة المفاوضات التجارية التي أوكلت اليها مهمة تقييم التنفيذ بوقت كاف .

١٦٢- وينبغي أيضا لاجراءات ما بعد مونتريال ان تترجم مبدأ المعاملة التفاضلية والأكثر مؤاتاة الى التزامات تنفيذية تجسد تماما الاهتمامات والاهداف الانمائية للبلدان النامية وتجعلها ملموسة وواجبة النفاذ بدرجة أكبر .

١٦٣- وأشار الى أن أقل البلدان نموا ، وهي مجموعة أقل حظاً بوضوح بين البلدان النامية ، لها أقل قدرة على استيعاب الصدمات الاقتصادية كما انها عانت من تدهور معدلات تبادلها التجاري ، ومن أعباء ديون متزايدة ومن أزمات حادة في الموارد ،

بالاضافة الى الكوارث الطبيعية المتكررة . وهي في هذا السياق في حاجة الى تعاون دولي ودعم لتوسيع قاعدة انتاجها ، وفرص لوصول جميع المنتجات ذات الاهمية التصديرية لها الى أسواق البلدان المتقدمة دون عائق .

١٦٤- وأشار الى المواضيع التي لها تأثير مباشر على الوصول الى الاسواق ، وأعرب عن أمله في أن يجري تخفيض ملموس للتعريفات أو ازالتها فيما يتعلق بالمنتجات ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية وأن يعترف بحدود قدرة البلدان النامية في اجراء تخفيضات تعريفية . وفيما يتعلق بالتدابير غير التعريفية ، قال انه يرحب باعادة تأكيد المركز الخاص للبلدان النامية في المفاوضات الخاصة بالتدابير غير التعريفية وأن من المتوقع أن اجراءات ما بعد مونتريال سوف تشهد تخفيف وازالة التدابير غير التعريفية - المتعلقة بقطاعات معينة ومنتجات معينة على السواء - التي تؤثر على صادرات البلدان النامية .

١٦٥- وفيما يتعلق بالمنتجات الاستوائية ، فان المبادرة التي قامت بها بعض البلدان المتقدمة خلال المفاوضات لتخفيض أو ازالة التعريفات تستحق الترحيب . ومع ذلك ، فان الاهمية الفعلية لهذه العروض ينبغي تقييمها من حيث أثرها على التجارة التصديرية للبلدان النامية . ومن المأمول ، أن يجري في مفاوضات ما بعد مونتريال تخفيض أو ازالة الحواجز في تجارة المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية .

١٦٦- وفيما يتعلق بمواد الغات ، تؤكد مجموعة الـ ٧٧ من جديد ضرورة تعزيز الاعفاءات القائمة لصالح البلدان النامية بدلا من تخفيفها ، باعتبار ذلك مبدأ أساسيا لتحديد ملاءمة القضايا التي يجري النظر فيها في الفريق التفاوضي .

١٦٧- وفيما يتعلق بالترتيبات والاتفاقات المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف تسعى البلدان النامية الى تسهيل اشتراكها على أوسع نحو في الاتفاقات والترتيبات من خلال أمور منها ازالة العقبات أمام مشاركتها وادخال تحسينات في المدونات . وفي هذا الصدد ، فان مبدأ المعاملة التفاضلية والاكثر مؤاتاة ينبغي تطبيقه من الناحية العملية .

١٦٨- ان تحسين وتسهيل اداء نظام تسوية المنازعات يحقق مصالح البلدان النامية . ويأمل أن يتحلى المشاركون في جولة أوروغواي بارادة سياسية في البحث عن حلول متعددة الاطراف للمشاكل التجارية وأن يجري تنفيذ التوصيات والقرارات فيما يتعلق بآلية تسوية المنازعات على نحو سريع وفعال وموحد .

١٦٩- أما عن "أداء نظام الغات" فقد كانت نتائج اجتماع مونتريال مشجعة . والنظام التجاري المتعدد الأطراف سوف يزداد قوة وتوازنا من خلال الاستعراضات الدورية للسياسات التجارية للبلدان التجارية الرئيسية . وتلاحظ مجموعة الـ ٧٧ أيضا انه اتفق في مونتريال على أن الآلية التي سوف تنشأ للاستعراض لا تستهدف فرض التزامات جديدة تتعلق بالسياسة العامة .

١٧٠- ومن حيث زيادة اسهام الغات في تحقيق الإتساق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية ، فإن مجموعة الـ ٧٧ تؤكد من جديد مسؤولية الأونكتاد الخاصة وولايته ودوره في تحقيق اتساق أكبر في وضع السياسات الاقتصادية العالمية ، وتتوقع أن يعزز الغات علاقته بالأونكتاد وأن يعتمد على مناقشات وأعمال الأونكتاد في مجال ترابط القضايا المتعلقة بالنقد والتمويل والتجارة والتنمية .

١٧١- وفي الفريق التفاوضي المعني بتدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة ، لا ينبغي الانحراف عن ولايته ، وينبغي أن يكون العمل متعلقا بجوانب تدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة وليس بتدابير الاستثمار نفسها .

١٧٢- ولاحظ أن المدير العام للغات يعقد مشاورات بشأن المواضيع الأربعة التي لم يتوصل إلى اتفاق بشأنها في مونتريال . وأحد هذه المواضيع - المنسوجات والملابس - له أهمية تصديرية كبيرة للبلدان النامية . ويمكن للبلدان المتقدمة أن تثبت جديتها فيما يتعلق بالوفاء بالتعهدات بموجب إعلان بونتا دل استي إذا استهلت مفاوضات أساسية بشأن طرائق إزالة التمييز في هذا القطاع ، وتكامله التدريجي مع الغات ، وتجميد تطبيق المزيد من القيود بموجب ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف وتحديد إطار زمني خلال جولة أوروغواي ذاتها لإدماج هذا القطاع في الغات ، مع الاشارة بوضوح إلى أن الانهاء التدريجي سوف يبدأ عند نهاية الترتيب الحالي للمنسوجات المتعددة الألياف .

١٧٣- وتشارك مجموعة الـ ٧٧ على نحو كامل في الاهتمام بتحرير التجارة في المنتجات الزراعية على نحو شامل . وينبغي جعل أنظمة الغات قابلة للتطبيق على التجارة في الزراعة من أجل التحرير الشامل والتطبيق الفعلي لقواعد ومبادئ الغات ، بما في ذلك المعاملة التفاضلية والأكثر مؤاتاة للبلدان النامية وإزالة الإعانات ، والانحرافات والتنازلات . وينبغي أن يكون هناك اعتراف واضح بالدور الحاسم الذي تلعبه الزراعة في تنمية البلدان النامية ، كما ينبغي المحافظة تماما على استقلالها في اتباع السياسات التجارية والإنتاجية الملائمة . ولا بد كذلك من التصدي على النحو الملائم لدور الزراعة ، باعتبارها مصدرا حيويا ولا بديل له للنقد الأجنبي للبلدان النامية المصدرة للمنتجات الزراعية ، وكذلك مصالح البلدان النامية المستوردة للأغذية .

١٧٤- وأكد من جديد اهتمام مجموعة الـ ٧٧ بإنجاز تقدم فيما يتعلق باتفاق شامل بشأن الضمانات كوسيلة لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف ، يقوم على مبدأ عدم التمييز ويحتوي على عناصر مثل الوقتية والتناقص التدريجي . كما ينبغي تحريم جعل البلدان النامية هدفاً بسبب انخفاض قوتها التساومية وحظر استخدام تدابير المنطقة الرمادية .

١٧٥- وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ، ترى مجموعة الـ ٧٧ أن المفاوضات ينبغي أن تلتزم بولاية بونتا دل استي التي جرى التفاوض عليها بدقة ، وينبغي أن تتناول جوانب الملكية الفكرية المشوهة والمقيدة للتجارة وليس مسألة تلاؤم أو عدم تلاؤم حماية حقوق الملكية الفكرية ذاتها . فالعمل فيما يتعلق بتلاؤم أو عدم تلاؤم نظم الملكية الفكرية القائمة ما زال قيد النظر منذ سنوات عديدة في المنظمات الدولية المختصة مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية واليونسكو .

١٧٦- وفيما يتعلق بالمفاوضات حول تجارة الخدمات ، فقد أسفر اجتماع مونتريال عن نص عمل للمفاوضات حول تجارة الخدمات . ونظراً لما يترتب على تحرير تجارة الخدمات على النحو المبين في الجزء الثاني من "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٨" وفي تقرير الأمانة بشأن الخدمات (TD/B/1197) من آثار إنمائية بالنسبة للبلدان النامية ، تتوقع مجموعة الـ ٧٧ أن أي إطار متعدد الأطراف ينشأ لن يؤثر تأثيراً سلبياً على صناعات الخدمات القائمة في البلدان النامية أو على احتمالات نموها ، وأنه لن ينطوي على سير تجارة الخدمات في اتجاه واحد من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ، وأنه سيضمن احترام القوانين والأنظمة الوطنية التي تطبقها البلدان النامية نشداناً لأهدافها في التنمية والاعتماد على الذات . وأعرب عن الأمل أيضا في أن يتم ، أثناء المفاوضات ، احترام المبادئ المتفق عليها في مونتريال احتراما كاملا ، وخاصة فيما يتعلق باتاحة مرونة ملائمة لكل من البلدان النامية ، وزيادة اشتراك البلدان النامية ، والضمانات والاستثناءات .

١٧٧- وأخيراً ، أشاد بأمانة الأونكتاد للمساعدة التقنية الممتازة التي ما فتئت تقدمها الى البلدان النامية في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . فالمساعدة التقنية مكّنت البلدان النامية من فهم واستيعاب الآثار المترتبة على القضايا والتطورات في جولة اوروغواي بالنسبة لنموها الاقتصادي ، وتوسيع صادراتها ، وآفاقها الانمائية وزودتها أيضا بما يلزمها للمشاركة في الجولة مشاركة أنشط وأكفأ .

١٧٨- وقال ممثل البرازيل ان عدم إنجاز نتائج في مونتريال في ميادين التقدم فيها من شأنه أن يلزم البلدان المتقدمة باحترام قواعد ومبادئ الغات القائمة ، ليس من

باب المصادفة . فالزراعة والضمانات والمنسوجات أصبحت من المسائل الأساسية للبلدان النامية لأن التشوهات في هذه الميادين تعكس تماما عدم وجود ارادة سياسية من جانب بعض البلدان المتقدمة في مراعاة أنظمة الغات . فإن قرار تعليق نتائج اجتماع مونتريال يعني أن البلدان النامية تحولت لأول مرة من مجرد إلقاء بيانات تتعلق بعدم نزاهة المفاوضات التجارية إلى العمل بثبات وعلى نحو منسق . إن الصيغة التي اقترحتها بلدان أمريكا اللاتينية الخمسة المشتركة في اجتماع كرينس لإقامة اتفاق إجمالي ينشئ علاقة شرطية بين التقدم في قطاعات أخرى وعقد اتفاق مسبق فيما يتعلق بالزراعة ، وهو أمر ذو أهمية قصوى لإعادة التوازن السليم إلى المحادثات وفقا لروح وولاية إعلان بونتا دل استي .

١٧٩- وأكد أن البلدان النامية لا تهدف إلى عرقلة النتائج أو تعويق التقدم . بل على العكس ، فإنها تصر على ضرورة اتخاذ خطوات فورية ملموسة لإزالة أو تخفيض الإعانات على الصادرات الزراعية والتدابير الحمائية وفقا لقواعد ومبادئ الغات . وانعدام التوازن ليس سببه هو عدم حدوث تقدم في الزراعة فقط . وسوف تعترض البلدان النامية بثبات على التفاوض بشأن مواضيع جديدة ذات أهمية رئيسية للبلدان المتقدمة إذا لم تُبذل جهود لإعطاء قوة دافعة للميادين التي تهمها للغاية .

١٨٠- لقد وافقت البلدان النامية في بونتا دل استي على التفاوض بشأن جميع المواضيع التي طلبتها البلدان المتقدمة ، بما في ذلك التجارة في الخدمات والجوانب ذات الصلة بالتجارة للاستثمارات المتعلقة بالملكية الفكرية . ومع ذلك ، فإن الافتقار الى الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة في تناول المشاكل من خلال منظور عالمي هو الذي حمل البلدان النامية على عملها في مونتريال . وينبغي أن ينظر إلى ذلك باعتباره إسهاما بناء يدفع إلى زيادة إدراك البلدان المتقدمة لضرورة تحقيق نتائج منصفة ومتوازنة لجميع المشتركين في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وللحاجة الملحة إلى إرادة سياسية أكبر لتلبية المطالب الدنيا للبلدان النامية . وينبغي تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال إجراءات من داخل النظام ، تستهدف تحقيق هيكل دولي أكثر توازنا يضع في الاعتبار عدم المساواة في الظروف السائدة بين البلدان ، ويعامل الأطراف غير المتساوين على أساس المعاملة والإنصاف .

١٨١- وقال ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية إن بلده قد بذل جهوداً إضافية في سبيل تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية حتى عام ٢٠٠٠ . وقد تضمنت التغييرات والاصلاحات الجوهرية التي بُدئت منذ بداية السبعينات ، التشديد على ترجمة التقدم الاقتصادي إلى تحسينات اجتماعية ، كما تضمنت التنمية الكثيفة والتجديد في الانتاج وإتقان التكنولوجيات الرفيعة . وقد أعيد تشكيل هيكل الاقتصاد عن طريق إقامة

نحو ١٥٠ مجمّعا هي بمثابة كيانات اقتصادية متقدمة للانتاج الكبير الحجم . وقد أُسندت إلى إدارة هذه الكيانات المسؤولية الكاملة عن القيام بأعمال البحوث ، والتنمية التكنولوجية ، والانتاج ، والتسويق ، والتوزيع . وعلاوة على ذلك ، وعلى أساس الخبرة ، جرى الجمع بين الادارة والتخطيط الحكوميين المركزيين من ناحية والاستقلال الاقتصادي للمجمّعات والشركات من الناحية الاخرى . وفي هذا الصدد ، تحسّن نظام الحسابات القومية ، مع الاعتماد بقدر أكبر على مفاهيم مثل الثمن ، والربح ، والتكاليف ، والفائدة .

١٨٣- وقال إنه نتيجة للابتكار العلمي والتكنولوجي ، فإن الحاجة إلى إجراء تغيرات هيكلة عميقة تتزايد وسوف تتسارع في التسعينات . وضرب على ذلك مثلا فذكر أنه بغية زيادة تطوير هيكل فعال للاقتصاد ، وُضعت خطة حكومية للاستثمار تتضمن الآن زهاء ٣٠٠ مشروع ذي أهمية رئيسية للاقتصاد ، عوضا عن الـ ٨٠٠ ٣ مشروع سابقا . وفي السنوات المقبلة ، ستكون المجمعات في وضع يمكّنها من ممارسة تأثير أكبر ، في إطار الخطة ، على حجم أموالها الخاصة بها . وفقا لما يتحقق من توليد ذاتي للموارد لغرض تكثيف عملية الانتاج . ومن المتوقع أن يؤدي الجمع بين التخطيط المركزي الكفء وزيادة المسؤولية الذاتية للمجمّعات إلى زيادة الكفاءة في الاقتصاد الوطني .

١٨٣- وقال ممثل تشيكوسلوفاكيا إن الحمائية قد استمرت في الانتشار ، وأن بلده على عكس التوقعات ، قد شهد التطبيق المتزايد لهذه التدابير التقييدية ، ولا سيما التدابير غير التعريفية ، بوجه خاص من جانب بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . وتثير التدابير التجارية التي تُطبَّق لأسباب غير اقتصادية قلقا كبيرا . فلا ينبغي الحد من العلاقات التجارية بأحكام تمييزية ذات طبيعة سياسية ، مثل القيود على صادرات منتجات التكنولوجيا الرفيعة إلى البلدان الاشتراكية . وكان نمو التجارة الدولية في عام ١٩٨٨ موزعا بشكل غير متساو فيما بين مجموعات البلدان بسبب أمور منها التطبيق التمييزي للحواجز التجارية . وقد عانت جميع البلدان في غمار عملية الاضمحلال التدريجي للنظام التجاري المتعدد الأطراف ، ولكن البلدان التجارية الأضعف كانت أكثرها معاناة . وفي ضوء هذه الخلفية ، يكون من الضروري أن تتخذ خطوات ملائمة لتحقيق المزيد من التحسينات في البيئة التجارية الراهنة ، وأن تُحترم جميع مبادئ ومعايير وقواعد التجارة الدولية احتراما كاملاً ، وأن يُنظر إلى تنفيذ الالتزامات بوقف وعكس تيار الحمائية كأمر ذي أهمية حيوية . وينبغي لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن تمارس دورا أقوى .

١٨٤- وقال إن المقصود من التدابير التي اتُخذت مؤخرا في تشيكوسلوفاكيا ، والتي تقوم على مبادئ تشجّع اللامركزية وأهمية الفعالية الاقتصادية للمؤسسات والأفراد ، هو ، في جملة أمور ، تيسير تحقيق تكيُّف أفضل لاقتصاد ومؤسسات تشيكوسلوفاكيا مع

التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي . وإن القانون المعدل للعلاقات الاقتصادية الخارجية هو من بين التدابير القانونية المتعلقة بالتجارة الخارجية . ووفقا لهذا القانون ، تم بقدر كبير تبسيط الشروط التي تنفذ بموجبها الشركات التشيكوسلوفاكية عمليات التجارة الخارجية . وقانون المشاريع المشتركة ينص على امكانيات كبيرة للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد التشيكوسلوفاكي .

١٨٥- وقال ممثل هنغاريا إن بلده حقق ، في عام ١٩٨٨ فائضا تجاريا قدره ٥٧٠ مليون دولار ، وهو تحسن ملحوظ إذا قورن بعجز عام ١٩٨٧ الذي بلغ ٣٦١ مليون دولار . ويعود هذا التحسن بصورة رئيسية الى تحسين معدلات التبادل التجاري . وبيّن ، من جهة أخرى ، أنه يشاطر الأمانة والعديد من الوفود وجهة النظر القائلة أنه برغم بعض التطورات الايجابية فإن البيئة الاقتصادية الخارجية لم تكن داعمة من وجوه كثيرة للجهود الداخلية المبذولة من أجل التكيف الهيكلي والتنمية . وقد اعتمدت هنغاريا مؤخرا ، من ناحيتها ، وفي اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل الذي تضطلع به ، بعض القوانين والاجراءات الاقتصادية المهمة الجديدة المفروض أن تسفر ، في جملة أمور ، عن زوال الأوضاع الاحتكارية في الاقتصاد بالتدريج وتأمين شروط منافسة متكافئة لجميع الفعاليات الاقتصادية بصرف النظر عن شكل الملكية أو الجنسية . وأضاف أن حكومته ملتزمة باعادة تشكيل هيكل الاقتصاد عن طريق اغلاق المؤسسات والمناجم غير المتصفة بالكفاءة ، وبرفع مستوى الهياكل الأساسية ، وتعزيز المشاريع الخاصة ومساندة تكوين سوق رأسمالية يتم فيها التعامل في الأسهم والسندات .

١٨٦- وذكّر بأنه منذ بداية عام ١٩٨٨ ، أصبح لأي شركة ، بما فيها الشركات التي تنطوي على مشاركة أجنبية ، الحق القانوني في أن تزاول بصورة مباشرة أنشطة في مجال التجارة الخارجية فيما يتعلق بأي منتج في منطقة العملات القابلة للتحويل ، باستثناء السلع المعددة في "قائمة سلبية" . واعتبارا من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ تم التخفيض الكبير في عدد المنتجات المدرجة في هذه القائمة . والاتجار في السلع الواردة في قائمة الاستثناءات هذه يظل خاضعا للترخيص المسبق . وفيما يتعلق بجميع المنتجات الاخرى ، فكل ما هو مطلوب من الشركات هو أن تكون مسجلة لدى وزارة التجارة . ونتيجة لذلك زال من الوجود عمليا احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

١٨٧- وقد أدت تغييرات تشريعية معينة الى توسيع امكانيات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في هنغاريا ، مثل قانون الرابطات الاقتصادية (قانون الشركات) . وبموجب هذا القانون فإن كافة المشاريع ، بما فيها المشاريع الخاصة ، تعامل على قدم من المساواة فيما يتعلق بالحصول على التمويل والعمالة والمدخلات المادية . وبوسع الشركات الاجنبية والأشخاص الأجانب انشاء شركات جديدة أو شراء أسهم في الشركات

القائمة . وبوسعهم احتياز الملكية بأغلبية أو الملكية الكاملة للشركات الهنغارية . وهناك قانون آخر يمنح ضمانات قانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية .

١٨٨- وقال إن هنغاريا تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ أهداف جولة أوروغواي واختتامها بنجاح . وأضاف أن الجهود الهادفة الى تحديث الاقتصاد الوطني تحتاج الى بيئة اقتصادية خارجية مستقرة ينبغي أن يكون نظام الغات المعزز هو حجر الزاوية لها . ومما يحظى باهتمام خاص في هذه المفاوضات مواضيع الوصول الى الأسواق وخصوصا التدابير التعريفية وغير التعريفية وكذلك بطبيعة الحال الزراعة . وشدد على أنه لا يتيسّر تهيئة البيئة التنافسية الحقة للانتاج الزراعي والتجارة إلا بوضع حد للاستخدام المنشّط لتدابير وسياسات الدعم الحكومية التي تشوه على نحو خطير التجارة في هذا القطاع . وهنغاريا ستواصل ، جنبا الى جنب مع المصدرين الزراعيين الذين يفكرون نفس التفكير ، الاضطلاع بدور نشط في المفاوضات لفرض اخضاع التجارة الزراعية لضوابط متعددة الأطراف فعالة .

١٨٩- وأشار ممثل فنلندا ، الذي تحدث أيضا بالنيابة عن السويد والنرويج ، إلى أن التوسع الهام الذي حدث مؤخرا في التجارة العالمية ، إذا ما استمر ، سوف يعزز بصورة عامة النمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية . ومع ذلك ، فإن استمرار النمو يهدده الركود الاقتصادي في بلدان كثيرة وإمكانية تزايد الضغوط الحمائية . وقال إن بلدان شمال أوروبا تؤيد بقوة تعزيز وتوسيع النظام التجاري المتعدد الأطراف المفتوح وترى في الاختتام الناجح لجولة أوروغواي الخطوة الهامة التالية لهذه العملية . وتمثل الحمائية والممارسات التجارية التمييزية تهديدات خطيرة للنظام التجاري المتعدد الأطراف ولتحقيق تنمية متوازنة للاقتصاد العالمي . وهناك حاجة إلى تخفيض التعريفات الجمركية والتدابير غير التعريفية ، مع التشديد على المنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة للبلدان النامية . وأوضح أن بلدان أوروبا الشمالية قد قامت بالفعل ، وبطرق مختلفة ، بمنح معاملة خاصة لأقل البلدان نموا في مخططاتها الخاصة بنظام الأفضليات المعمم .

١٩٠- وأعرب عن رأي مفاده أن الكثير من البلدان النامية يحتفظ بنظم تجارية أكثر حمائية وتعقيداً من نظم البلدان المتقدمة . ويمكن للبلدان النامية الأكثر تقدماً أن تتخذ خطوات أخرى في تحرير نظم الاستيراد بها . وتتأثر تجارة الجنوب - الجنوب بالحواجز التجارية بصورة أكبر من تأثر التجارة بين الشمال والجنوب . وقد بدأت بلدان نامية أخرى كثيرة في تحرير التجارة ضمن إطار برامج تكيف هيكلي تكون قاسية أحيانا . وتظهر التجربة أن نجاح التكيف يتوقف على بيئة اقتصادية دولية مواتية . وقال إن البلدان النامية التي تجري تغييرات إيجابية في سياساتها الداخلية ينبغي أن تتلقى التشجيع . وعن طريق التكيف ، ينبغي لجميع البلدان أن تهدف إلى تفكيك

جميع الحواجز التجارية التي تضير بالمصالح التصديرية للبلدان النامية . وفي هذا الصدد ، فإن القرار القاضي بنشر قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن تدابير التجارة قرار قيِّم . فقاعدة البيانات أداة مفيدة في تحليل التجارة والمفاوضات التجارية وينتظر أن تساعد كثيراً في جولة أوروغواي . ويتسم الحفاظ على قاعدة البيانات وتحسينها بأهمية حاسمة .

١٩١- وقال إن تكاليف الحمائية مرتفعة . ذلك أن الحمائية في البلدان المتقدمة تكلف البلدان النامية خسائر في عائدات صادراتها تبلغ ضعف ما تتلقاه من مساعدات انمائية . وبالاضافة الى ذلك ، فإن دعم الصادرات والإغراق قد أدّيا إلى كساد أسعار سلع معينة مما يلحق آثارا ضارة بعائدات صادرات المصدرين من البلدان النامية ، بما في ذلك بعض البلدان العالية المديونية وبعض البلدان من أقل البلدان نموا . فبالنسبة لهذه البلدان ، تشكل مسألة الوصول الى الأسواق والتوسع في التجارة العالمية مسألة هامة للغاية . ذلك أن انخفاض عائدات القطع الأجنبي يضعف من قاعدة نموها وله آثار غير مواتية على النظام المالي العالمي وكذلك على المصالح التصديرية للبلدان المتقدمة . وهكذا ، يمكن للاصلاحات في سياسات البلدان الصناعية أن تيسِّر إجراء التكيف الهيكلي في البلدان النامية .

١٩٢- ومن أجل تحقيق التنويع في الصادرات ، تحتاج البلدان النامية إلى تخفيضات في التعريفة الجمركية وإزالة التدابير غير التعريفية التي تحدُّ من صادراتها . وينبغي أن تمضي إصلاحات السياسات وتدابير التكيف يدا بيد مع حشد القدرات التوريدية . وتشكِّل الاستثمارات الجديدة وإمكانية الوصول الى التكنولوجيا الأجنبية عناصر رئيسية في هذا المجال . وتستحق أقل البلدان نمواً اهتماماً خاصاً . وقال إنه يتوقع من جميع البلدان أن تقوم بمتابعة البند باء '٧' من الجزء الأول من الاعلان الوزاري المتعلق بجولة أوروغواي عن طريق منح تنازلات ملموسة ويُعتد بها لأقل البلدان نموا .

١٩٣- ولاحظ بارتياح أن عدداً كبيراً من البلدان النامية قد اعتمد سياسات لزيادة انفتاح اقتصاداته ولتحويل الموارد إلى إنتاج سلع تصديرية وأن معظم البلدان العالية المديونية قد نجحت في زيادة صادراتها . ويحقق التكيف الهيكلي نتائج هامة حيثما يُنتهج بشكل ثابت . وقال إن بلدان كثيرة ، تمر بهذه العملية الصعبة ، تعتبر تجربتها ناجحة . وينبغي تشجيع البلدان الاخرى على اقتفاء أثرها . بيد أنه ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم للقضايا الاجتماعية والبيئية من أجل تحقيق تنمية قابلة للاستمرار . وأوضح أن مكافحة الفقر وأخذ دور المرأة في التنمية في الحسبان لا يتوقفان على استعداد البلدان النامية وجهودها فحسب ، وإنما أيضا على مواقف البلدان الصناعية وجهودها . فالنمو الاقتصادي ، والسياسات التجارية المتحررة ،

وانخفاض التضخم واعتدال أسعار الفائدة تسهم جميعا في نجاح عملية التكيف في البلدان النامية .

١٩٤- وقال ممثل سويسرا إن ما تنتهجه بلدان نامية عديدة والصين ، وفي وقت أقرب عهدا ، البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، من توجيه السياسات الاقتصادية نحو الخارج ، يبشر بتسارع العملية الانمائية . ومع ذلك ، فمن أجل تحقيق هذا الهدف ، يلزم قطعاً أن تنجح الحكومات في إنجاز المهام المحددة في بونتا ديل ايستي . وأضاف أن تحقيق هذه المهام يعتمد بدوره على تدعيم الإطار التجاري المتعدد الأطراف والتعاقدي وعلى مراعاة هدنة تجارية أثناء المفاوضات . ومع أنه كثيرا ما تترتب على الاصلاحات آثار مؤلمة ولا تتمخض عنها دائما وبصورة فورية نتائج مقنعة ، يلزم الاستمرار في دمج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي . وللمساعدة في هذه العملية ، تقع على عاتق بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، فضلا عن البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان الصناعية الحديثة العهد بالصناعة ، مسؤولية كبيرة تتمثل في فتح أسواقها وانتهاج سياسات اقتصادية سليمة . وينبغي إيلاء اهتمام خاص أيضا للمتطلبات المالية لا سيما أشدّ البلدان فقراً في جهودها الرامية الى معالجة نواحي الضعف الهيكلي .

١٩٥- وبصدد التحليل الذي أعدته الأمانة لتأثير الحواجز غير التعريفية على التجارة ، قال إن التغطية التجارية ومؤشرات التواتر المستعملة لهذا الغرض ليست مرضية . ومن الضروري النظر أيضا في العوامل مثل الطابع التمييزي ، إن وجد ، للتدابير ، ومدى آثارها التقييدية ، ومجموع تأثيرات غيرها من التدابير التعريفية وشبه التعريفية . وهناك أيضا اختلافات هامة فيما يخص الالتجاء إلى التدابير التمييزية مثل الترتيب بشأن المنسوجات المتعددة الألياف . وتساءل عما إذا لم تكن هذه التدابير التمييزية وغيرها من تدابير "المنطقة الرمادية" هي النتيجة الطبيعية للالتجاء المفرط أحيانا إلى حكم المعاملة التفاضلية الخاصة .

١٩٦- وهناك مع ذلك نتيجة مثيرة للاهتمام في وثائق الأمانة تحتاج إلى مزيد من الدراسة . وتتعلق هذه بزيادة التجارة داخل الصناعة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وكون وجود التجاء أقل تواتراً إلى الحمائية في تجارة من هذا القبيل . ويعكس هذا الاتجاه الترابط المتزايد والتقسيم الدولي الجديد للعمالة ، مما يتطلب التعاون الحكومي المتزايد في هذا الشأن .

١٩٧- وقال ممثل يوغوسلافيا إن الحمائية تؤدي إلى تباطؤ التغيرات الهيكلية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء ، ومما يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . وعلى الرغم من تحسن الأداء الاقتصادي العالمي في

عام ١٩٨٨ ، من الواضح أن الكثير من البلدان لم يكن لها نصيب فيه . وأوضح أن الحمائية أحد العوامل الرئيسية التي تفاقم مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية ، مما يجعل من العسير عليها الحصول على النقد الأجنبي اللازم لخدمة الدين وتمويل التنمية .

١٩٨- وقال إن التحليل الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن الحمائية والتكيف الهيكلي في الاقتصاد العالمي أمر ذو صلة ولكنه لا يغطي التدابير التحريرية التي أخذت بها جميع البلدان النامية . وأضاف أن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، على الرغم من اتخاذها تدابير تحريرية معينة ، لم تباشر حتى الآن تنفيذاً فعالاً لمبدأي التجميد والتراجع . ويعكس توسيع تدابير "المنطقة الرمادية" وتزايد عدد المنازعات التجارية انعدام مراعاة القواعد والأنظمة الملائمة وغياب الإرادة السياسية لاحترام التعهدات المتعددة الأطراف . وإضافة إلى ذلك ، تتجلى الحمائية على نحو خاص في القطاعات التي تهم البلدان النامية . وقال إن عددا متزايدا من البلدان النامية قد اضطلعت بالكثير من تدابير تحرير التجارة في مسعى منها لإنعاش تنميتها الاقتصادية . والبلدان النامية ، إذ تفعل ذلك ، تسهم في تحرير التجارة الدولية وفي خلق مناخ ملائم لنتيجة ناجحة ومتوازنة لجولة أوروغواي الحالية .

١٩٩- وفي معرض الإشارة إلى عملية الإصلاح الاقتصادي الجارية في يوغوسلافيا والدور المتزايد للاقتصاد السوقي ، شدد على التوجه السياسي الثابت نحو التحرير الكامل للأسعار . وقال إن بلده ، إضافة إلى ذلك ، يواصل تحرير نظام وارداته: تحررت الآن ٧٥ في المائة من مجموع الواردات . وقال إن تدابير تحرير جديدة ستتخذ قريبا ويتوقع تحرير نحو ٩٠ في المائة من المجموع . كما يجري تخفيض الرسوم الإضافية المختلفة على الواردات بنحو ٤٠ في المائة .

٢٠٠- وفي معرض الاشارة إلى مفاوضات جولة أوروغواي ، قال إن النتيجة ينبغي أن تكون متوازنة وأن تعكس اهتمامات جميع المشتركين في المفاوضات . وينبغي أن تساعد في القضاء على الحمائية ، لا سيما عناصر التمييز ، وأن تسهم في درجة أعلى من تحرير التجارة الدولية ، وخصوصا من أجل التنمية . كما ينبغي لها أن تحدث بيئة أفضل لتنمية قطاع الخدمات في البلدان النامية . وقال إنه لا بد من ضمان تطبيق فعّال لمعاملة تفاضلية وأكثر مواتاة للبلدان النامية في جميع مجالات المفاوضات .

٢٠١- وذكر ممثل بولندا أن بلده قد باشر تنفيذ برنامج شامل لإعادة توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، من أجل الانتقال نحو اقتصاد سوقي اشتراكي . وقال إن التطورات الأخيرة في السياسة التجارية الدولية أدت الى اضطراب النتائج الإيجابية

نسبياً في التجارة الخارجية البولندية والتطورات الإيجابية في التجارة الدولية . ومما يدعو إلى قلق خاص كون نسب التغطية التجارية للتدابير غير التعريفية ضد البلدان الاشتراكية أعلى مما هي ضد التجمعات الأخرى . وقال إن لحالة التجارة والمديونية أثراً مباشراً على التكيف والاصلاحات الاجتماعية ـ الاقتصادية . وأوضح أن بعض استنتاجات تقرير الأمانة ينطبق على بلده ، حيث أن بولندا اختارت كسبيل للتخلص من الدين من خلال تنشيط النمو الاقتصادي ومن ثمة تهيئة بيئة تجارية مواتية بالنسبة للصادرات الانتاجية والتصديرية لكافة القطاعات الاقتصادية . وفي الوقت نفسه تتسم مهمة الحد من التضخم بكبير الأهمية ، توجب توخّي الحذر في اتخاذ التدابير الاصلاحية . وشدد على الحاجة إلى دمج تدريجي للاقتصاد البولندي ضمن الاقتصاد العالمي ، مما سيساعد على زيادة المنافسة المحلية ويسرع بعملية التكيف الهيكلي . وأوضح أن الإطار القانوني الأساسي للاصلاح المنجز منصوص عليه في قانونين سُنّا في أواخر عام ١٩٨٨ . والنظام القانوني الاقتصادي ملتزم بالمبدأ القائل إن "كل ما لا يمنعه القانون مباح" . وأوضح أنه تجري إعادة تشكيل جوهرية لفلسفة الادارة الاقتصادية برمتها . ولجميع القطاعات حقوق متساوية في العمليات الاقتصادية وستخضع جميع الشركات للوائح موحدة وقواعد اقتصادية . وقال إنه حدث تغيُّر سريع وعميق في قطاع التجارة الخارجية حيث ألغي احتكار الدولة في التجارة الخارجية وتم إيجاد ظروف مواتية لاستثمارات رأس المال الأجنبي . كما شدد على أهمية إعادة هيكلة الأدوات المعتمدة في الادارة الاقتصادية . فبدلا من الأهداف المخططة مركزيا ، يجري تطبيق أدوات اقتصادية على نطاق واسع ، مثل سعر للصرف ، ونظام للأسعار المحلية مرتبط بالأسعار الدولية وحوافز قوية للتصدير أدرجت في صلب السياسة الضريبية وسياسة الاقراض . ويزمع إلغاء الأسعار الثابتة الرسمية في التجارة الخارجية . وينطوي النظام الاقتصادي الجديد على تدابير تهدف إلى إعادة توزيع بعيدة المدى لموارد النقد الأجنبي . كما يزمع إنشاء سوق حقيقية موحدة للنقد الأجنبي كآلية أساسية . وقال إنه يجري تغيير النهج المتبع في تناول مشكلة إنتاج صادرات أقل فاعلية انسجاما مع اتفاق الغات . وأخيرا ، قدم بعض التفسيرات بشأن التعريفة الجمركية البولندية الجديدة ، التي أدت إلى تخفيض في تواتر التعريفات حسب القيمة ، وقدم تفاصيل عن أحكامها للمعاملة التفضيلية للبلدان النامية .

٢٠٣ـ وقالت ممثلة بلغاريا إنّ خطوات هامة تتخذ في اطار الاصلاح الاقتصادي الجاري في بلدها . وإن بيئة اقتصادية جديدة قد تهيّأت بالقيام ، في أوائل عام ١٩٨٩ ، باصدار المرسوم رقم ٥٦ عن مجلس الدولة بشأن الأنشطة الاقتصادية ، الذي يعد خطوة هامة في طريق خلق اقتصاد سوقي اشتراكي ستلعب فيه الشركات دورا أساسيا وألغى هذا المرسوم رسميا احتكار الدولة للتجارة الخارجية ويخلق الظروف اللازمة لزيادة فتح الاقتصاد البلغاري . وأضافت قائلة إن التنظيم الجديد للاقتصاد تحول تنظيمي وهيكلي استراتيجي يقوم على أساس مفهوم جديد لادارة الاقتصاد . وينظم ذلك المرسوم كافة فروع

ومجالات الاقتصاد الوطني على أساس أنظمة ملكية مختلفة ، وهو ينص على أنواع الشركات التي يجوز تكوينها . وتتاح للشركات فرصة للمشاركة مباشرة في أنشطة التجارة الخارجية ، ولا تخضع معاملات التجارة الخارجية إلى أي ترخيص أولي . وفي الظروف الجديدة المتسمة بالوجهة السوقية ، التي تتمتع فيها الشركات بقدر كبير من الاستقلال وتم الحدّ من تدخل الدولة ، تكتسب المعاملة غير التمييزية وتحسّن امكانية الوصول الى الأسواق أهمية جديدة . وفي الوقت نفسه ، فإن بلدها لا يزال يخضع لعدد من القيود التمييزية الكمية وغيرها من التدابير غير التعريفية بل وحتى حرمانه من المعاملة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية في حالة محددة . وأعربت عن أملها في أن تكون للمفاوضات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية نتيجة ايجابية كيما يتسنى توفير أساس قانوني لتسوية المشاكل العالقة ، وكذلك توفير الأساس لتنمية أكثر انسجاما للتجارة . وقالت إنها تأمل أيضا أن تكون للمفاوضات بين بلغاريا ومجموعة الغات نتيجة ايجابية ، اعتبارا لتوافق الإطار الاقتصادي البلغاري الحالي مع قواعد ومبادئ الغات . وأخيرا أكدت أهمية البيئة الاقتصادية والتجارية الدولية لمشاركة بلغاريا في التجارة وفي نجاح اصلاحها الاقتصادي .

٣٠٣- وأيد ممثل رومانيا البيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ بشأن جولة أوروغواي . وقال إن جولة أوروغواي هامة جدا بالنسبة للبلدان النامية ، ويجب أن تراعي المفاوضات مصالح ومشاغل جميع المشاركين ، ويجب أن تساهم في النمو والتنمية ، وخاصة نمو البلدان النامية وتنميتها . وأعرب عن أمله في أن يظفر اجتماع لجنة المفاوضات التجارية في شهر نيسان/ابريل ١٩٨٩ بحلول للمسائل العالقة الأربع ، وقال إنه يأسف لأن التقدم على صعيد المسائل ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية كان بطيئا ، ولأن النتائج في بعض القطاعات غدت مرهونة بالتقدم على صعيد قطاعات أخرى هي موضع التفاوض ، ولأن محاولات بذلت من أجل تقديم تفسير جديد لبعض أحكام إعلان بونتا ديل إيستي . وأضاف قائلا إن التنفيذ الدقيق لالتزامات التجميد والتراجع أساسي لنجاح جولة أوروغواي . ومن شأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن تفضي إلى إقامة نظام تجاري جديد المفروض فيه أن يستجيب للشروط الأساسية التالية: أولا ، يجب أن يكون أكثر تفتحا ويضمن في نفس الوقت تحرير التجارة الدولية والتكيف الهيكلي الحيوي . وثانيا ، يجب أن يقوم على مبادئ المعاملة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية وعدم التمييز . وثالثا ، يجب أن يشمل معاملة البلدان النامية معاملة تفاضلية وأكثر رعاية . ورابعا ، يجب أن يكون ذا طابع شامل يغطي كافة السلع الأساسية ، بما فيها المنسوجات والملابس . وخامسا ، يجب أن يكون عالميا بحيث يشمل جميع البلدان . وسادسا ، يجب أن يوفر أمن الوصول الى الأسواق ويمنع فرض قيود تجارية لأسباب سياسية . وأخيرا يجب أن يكون ديمقراطيا فيسمح لجميع البلدان بالمشاركة في اتخاذ القرارات ضمن الاطار .

٣٠٤- وأخيرا أعرب عن الرأي القائل بأن نتائج جولة أوروغواي يمكن أن تعرضها للخطر التطورات السلبية في الميدانين النقدي والمالي . وبناء على ذلك يجب معالجة هذه المسائل في نفس الوقت . واختتم قائلا إنه بإمكان الأونكتاد أن يلعب دورا هاما في استنباط حلول لهذه المشاكل .

٣٠٥- وأعرب ممثل إكوادور عن قلقه إزاء التدهور المستمر في الإطار التجاري على الرغم من بدء جولة أوروغواي . وقال إن البلدان المتقدمة تواصل اللجوء أكثر من ذي قبل إلى إجراءات من طرف واحد أو ثنائية لا تتفق مع أهداف اعلان بونتا ديل ايستي . كما أنها تواصل انتهاكاتها المستمرة لمبدأي عدم التمييز وعدم اشتراط المعاملة بالمثل في علاقاتها مع البلدان النامية . ولم تقم بعض البلدان المتقدمة إلا في حالات قليلة جدا بتحرير سياساتها . وأعرب عن قلقه ازاء بعض التشريعات التجارية التي تنطوي على ممارسات حمائية من شأنها أن تضعف النظام التجاري المتعدد الأطراف .

٣٠٦- وأشار الى أن اكوادور تنهج سياسة التفتح في تجارتها الثنائية والمتعددة الأطراف بغية تحقيق المزيد من التحرير لصادراتها وذلك ، كجزء من استراتيجيتها الرامية الى التصدي لآثار الدين الخارجي . وقال إن بلده قلق إزاء الحواجز التجارية التي تقيمها البلدان المتقدمة في وجه صادراته مما يجعل جهوده المبذولة لايجاد حلول لمشكل الديون عديمة الجدوى . وأخيرا ، قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، وخاصة ما يتعلق بالدراسات التي ستجريها أمانة الأونكتاد بشأن الآثار الممكنة التي يمكن أن ترتبها ترتيبات التكامل الثنائية والاقليمية فيما بين البلدان النامية على التجارة العالمية ، وكذلك الدراسات بشأن وضع آليات شفافة لتقييم التدابير الحمائية .

٣٠٧- وأعرب ممثل اندونيسيا عن قلقه إزاء تزايد الحمائية ، وخاصة من خلال إقامة البلدان المتقدمة لحواجز غير تعريفية أمام المصالح التصديرية للبلدان النامية . وأعرب عن قلقه أيضا إزاء نزعة بعض البلدان المتقدمة إلى محاولة اقامة روابط بين التجارة في السلع الأساسية ومجالات أخرى ، مثل حماية حقوق الملكية الفكرية ، وسياسات الاستثمار الأجنبي للبلدان النامية ، والخدمات ، الخ . ومثل هذه الاجراءات لا تخالف وحسب الالتزام بشأن الحمائية والاتفاق الذي تم التوصل اليه في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، وإنما تضر أيضا بقدرة البلدان النامية على مواصلة جهودها من أجل التكيف الهيكلي ، بما أنها تشكو بالفعل من مشكل المديونية المزمن ، واستمرار النقل السلبي للموارد ، وتقلص الآفاق المرتقبة للتصدير .

٣٠٨- وفيما يتعلق بالتجربة الاندونيسية في مجال سياسة التكيف الهيكلي ، أشار إلى ثلاثة من العناصر الأساسية المستخدمة وهي: التحديد الصحيح للأسعار ؛ والسماح للأسواق

بالعمل ؛ واصلاح المؤسسات العامة . وأشار الى أن عملية إلغاء النظم هذه قد أعطت نتائج ايجابية . غير أنه اذا ظل لجوء البلدان المتقدمة الى التدابير الحمائية في تزايد ، فإن الانجازات ستتقلص وتكون جهود بلده الانمائية في خطر . وقال إنه يحث بناء على ذلك البلدان المتقدمة على المضي في إدخال تكيفات هيكلية عن طريق تخفيف التدابير الحمائية المفروضة على الصناعات المعتلة والاقل قدرة على المنافسة ، وخاصة في مجالات الزراعة ، والمنتجات الاستوائية ، والمنسوجات ، والصلب .

٢٠٩- وأعرب ممثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية عن ارتياحه للتحليل المكثف والمتوازن الوارد في التقرير الذي قدمته الأمانة (TD/B/1196) ، وإن كان لا يوافق على جميع استنتاجاته . وأضاف قائلا إن المعلومات المتعلقة ببعض جوانب التجارة بين الجنوب والجنوب ما زالت غير كاملة وانه كان من الممكن ، بوضع الفقرة ١١٥ في الاعتبار ، توسّع الأمانة في التحليل ليشمل الدور الذي كان يمكن أن يلعبه النظام الشامل للأفضليات التجارية في منع الهبوط الحاد في التجارة فيما بين البلدان النامية منذ عام ١٩٨٠ . وقال إن المعلومات المتعلقة بتجارة البلدان الاشتراكية كالعادة غير مفصلة التفصيل الكافي . ولا يرد تأكيد كاف على دور السياسات الداخلية للشركاء التجاريين ووثاقة صلتها بالموضوع . وتعطي الفقرة ٧٦ من التقرير الانطباع وبأن فرض الجماعة الاقتصادية الأوروبية لرقابة على انفاق الميزانية على الزراعة لم يبدأ إلا في عام ١٩٨٨ ، في حين أن عمليات التكيف الهيكلي في هذا المجال قد بدأت في عام ١٩٨٤ وسوف تواصل بنشاط .

٢١٠ - وفيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تلعبه الآليات الوطنية لمساعدة الحكومات في مكافحتها للحمائية ، قال إنه لا يفهم لماذا يفترض أن تقام مثل هذه الآليات في البلدان المتقدمة فقط . إذ من الجائز جدا أن تشكل هذه الآليات ازدواجا للمشاورات الدولية في مجموعة الغات . واذا حكمنا انطلاقا من تجربة البلدان التي لها آليات مستقلة من هذا النوع ، فإنه لا يوجد ما يضمن عدم صدور قوانين قد يتضح ، رهنا بكيفية تطبيقها ، أنها حمائية إلى حد بعيد .

٢١١ - واسترسل قائلا إن التدابير التقييدية التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية فيما يتصل بالتفاح والأحذية (الفقرة ١٨ من تقرير الأمانة) تتفق مع أحكام مجموعة الغات وهي تهدف إلى منع إحداث اختلال في السوق . وخلافا لما ذكر في الفقرة ٦٥ فإن الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد أوفت تماما بالتزامها في مجال التجميد والتراجع . وتشريع الجماعة الاقتصادية الأوروبية المتعلق بمكافحة إغراق الأسواق يتفق تماما مع أحكام الاتفاق العام . وهو لا يطبق إلا عندما تنشأ صعوبات يرتأى أنها تبرر اتخاذ تدابير لمكافحة إغراق الأسواق . وليس المقصود به تنظيم الواردات على أساس منتظم ، ناهيك عن استخدامه أداة للمضايقة والتخويف .

٢١٢ - وقال إنه من مصلحة البلدان النامية الشريكة فتح أسواقها للواردات التي من شأنها أن تسهل تكيفها الهيكلي . والعجز التجاري الذي ينشأ عن مثل هذه السياسة أقل خطورة من ذاك الذي قد ينشأ عن فقدان القدرة على المنافسة . والجماعة الاقتصادية الأوروبية واعية بالتضحيات والاضطرابات التي قد يسببها هذا الاتجاه ، وهي مستعدة لتقديم المساندة الكاملة للبلدان النامية التي تسلك مسلكا أحادي الطرف قوامه نهج للتكامل التدريجي في النظام التجاري المتعدد الاطراف . وهذا التكامل التدريجي عنصر هام في جولة أوروغواى ، وسوف تضعه الجماعة في اعتبارها في عروضها أو مبادلاتها للامتيازات .

٢١٣- وأعرب عن ارتياحه لمبادرات البلدان النامية الرامية الى توسيع التجارة الدولية وخاصة تصميم بلدان البحر الابيض المتوسط على تحقيق التكامل الاقليمي . وقال ان الجماعة تسعى ، في المفاوضات الجارية في اتفاقية دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي - الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، الى تحقيق التوفيق بين مصالحها واحتياجات شركائها التجاريين الانمائية . ومن شأن احكام هذا الاتفاق التعاوني أن تراعي الحاجة الى تحديد اتجاه متفتح على الخارج لاقتصاداتها ، ومن شأنه أن يسعى الى التقليل من سرعة تأثرها وزيادة قدرتها الانمائية .

٢١٤- وأردف قائلا ان توخي نهج يتميز بالواقعية ضروري لنجاح جولة أوروغواي . وان كان لا يتوقع ان يفضي الاجتماع في مجموعة الغات في نيسان/ابريل ١٩٨٩ الى اتفاق نهائي ، فان هناك مدعاة للتفاؤل نظرا للارادة السياسية العامة وصولاً الى نتائج ايجابية .

٢١٥- ولقد أعرب البعض عن القلق ازاء إقامة سوق واحدة على صعيد الجماعة الاقتصادية الاوروبية في عام ١٩٩٣ ، لكن هذا ليس شيئا جديدا وهو في الواقع نتيجة منطقية لمعاهدة روما . ويجب أن ينظر اليه كشاهد عن الحيوية المتزايدة وليس كاتجاه انطوائي أو كموقف يتمثل في بناء "أوروبا محصنة" . وتحتل الجماعة المرتبة الأولى في ترتيب الشركاء التجاريين بما أنها تستأثر بنسبة ٢٠ في المائة من التجارة الدولية ، وانتاجها يعتمد على الواردات أكثر من اعتماده عليها في أي بلد آخر من البلدان الصناعية . وبناء على ذلك فان اعتبارات الأسواق الحرة والتنمية المكثفة للتدفقات التجارية اعتبارات فائقة الأهمية . ولقد أعاد مجلس أوروبا ، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، تأكيد أن السوق الوحيدة سوف تفيد الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوروبية وكذلك الدول غير الأعضاء فيها ، مع افتراض انه سيكون ثمة نمو اقتصادي مستمر ؛ وان اوروبا في عام ١٩٩٣ سوف تكون شريكة ؛ وان السوق الداخلية سوف تكون عاملا حاسما في المساهمة في زيادة تحرير التجارة الدولية ، على أساس مبادئ مجموعة الغات الرامية إلى التوصل الى اتفاقات متبادلة ومفيدة لكلا

الجانبين . وبالاضافة الى ذلك فانه من شأن السوق الوحيدة أن توسع فرص الوصول للشركاء التجاريين الذين يفيدون أيضا عندئذ من وفورات الحجم . ومن شأنها أيضا أن تشجع زيادة القدرة على المنافسة ، الداخلية والخارجية على حد سواء ، من أجل توزيع أفضل للمواد .

٣١٦- وأعرب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن القلق بوجه خاص لأن النزعة التي اتجهت سابقا في التجارة الدولية الى تطبيق القيود الحمائية والتمييزية لم تتوقف ، بل انها على العكس من ذلك تزداد زخما . وقال ان الآمال السابقة في أن يعكس انتعاش الاقتصاد العالمي هذا الاتجاه لم تتحقق . وأكد أن البلدان الاشتراكية تلاقي بسبب التدابير غير الجمركية معاملة أسوأ مما يلاقيه أي مشترك آخر في التجارة العالمية وهو أمر تؤيده البيانات المقدمة في تقرير الأمانة (TD/B/1196) ، فالتجارة الخارجية السوفياتية تتأثر أيضا بشتى القيود المفروضة على صادراتها الى الاقتصادات السوقية المتقدمة والكثير منها تمييزي .

٣١٧- وذكر أن الاصلاح الجذري للعلاقات الاقتصادية الخارجية يسير على قدم وساق في الاتحاد السوفياتي . وقد تم في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ اعتماد الاستراتيجية الطويلة الأجل لتنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية لبلاده وهي خطة تنص على ادماج الاقتصاد السوفياتي بطريقة أنشط وأعمق في التقسيم الدولي للعمل . وكان مجلس الوزراء السوفياتي قد أصدر قبل نهاية ١٩٨٨ مرسوما يستهدف تحقيق ديمقراطية جذرية للنشاط الاقتصادي الخارجي للاتحاد السوفياتي . وبناء على ذلك ، وابتداء من ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ سيسمح لجميع المؤسسات والمنظمات والتعاونيات الانتاجية بأن تشارك على نحو مستقل في عمليات التصدير والاستيراد . وستصبح قوانين انشاء وتشغيل مشاريع مشتركة برأس مال أجنبي أكثر تحررا وربما تفضيلية وبخاصة الأسهم . وذكر أن النظام المعمول به في البلاد والذي قوامه لوائح حكومية منظمة للتجارة الخارجية يتغير في اتجاه القواعد والمبادئ المعمول بها في التجارة الدولية ، بما في ذلك قواعد ومبادئ الغات . وفضلا عن التدابير الأخرى المقبولة في كامل أرجاء العالم ، هناك مجموعة جديدة من التعريفات الجمركية السليمة اقتصاديا ستصبح أداة تنظيمية مركزية في السنوات المقبلة .

٣١٨- وفيما يتعلق بالتكيف الهيكلي أشار الى مشكلة جديدة - أي اعادة تحويل القطاعات العسكرية للاقتصاد . وأومأ أن بإمكان الأونكتاد وأمانته أن يشاركا في تحليل هذه المشكلة ، وفقا لاختصاصات الأمانة .

٣١٩- وفي حين تبنى رأيا ايجابيا فيما يتعلق بالعمل المنجز داخل الأونكتاد بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي ، رأى أنه يجدر أن يبحث الأونكتاد بشكل أنشط عن سبل

للتقليل من الحواجز الحمائية وأن تنشر الأمانة بانتظام دراسات عن الوفاء بالتزامات التجميد والتراجع . وقال انه يرى أن على الأمانة أيضا أن تعد دراسة رئيسية عن مشاكل الحمائية عموما . ورأى ان المناقشة التي جرت بشأن البند ٣ من جدول الأعمال أثبتت على نحو مقنع أن الجزء الثاني من الدورة السادسة والثلاثين للمجلس سيكون وقتا مناسبا للنظر عن كثب في مسألة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع فيما يتعلق بعدم فرض قيود تجارية جديدة وإلغاء القيود الحالية تدريجيا . وقال مشيرا الى الخدمات إنه ينظر الى العمل المنجز داخل الأونكتاد نظرة ايجابية ، وأشار الى أنه حان الوقت لكي تبدأ الأمانة في إعداد دراسات متعمقة عن قطاعات مستقلة من تجارة الخدمات . وهو يرى أيضا أن المناقشة حول جولة اوروغواي أثبتت أنه ينبغي للأونكتاد أن يشارك مشاركة أنشط في تتبع تقدم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفقا لولايته ، وأنه ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تعد وثائق كافية للمناقشة .

٢٣٠- وقال ممثل اليابان انه يوافق على الرأي القائل ان الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التكيف الهيكلي لا يمكن أن تنجح ما لم تقم البلدان المتقدمة في ذات الوقت ببذل جهود مماثلة ، وأشار الى جهود التكيف الهيكلي التي تبذلها اليابان في هذا الصدد . وقال ان حكومة بلده اتخذت مجموعة منوعة من التدابير الرامية الى التقليل من اعتماد اليابان على الصادرات وحفز الطلب المحلي ومن ثمة الواردات ، وان الطلب المحلي يؤدي حاليا دورا أكبر بكثير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في اليابان . وضرب على ذلك مثلا بأن التوقعات كانت تفيد أن الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ١٩٨٨ سيزداد بالقيمة الحقيقية بنسبة ٤,٩ في المائة عما كان عليه في السنة السابقة ، وأن يزيد الطلب المحلي بنسبة ٦,٦ في المائة بينما ينخفض نمو فائض الحساب الجاري بنسبة ١,٦ في المائة . وعلاوة على ذلك ، أظهرت التنبؤات الأولى للسنة المالية ١٩٨٩ وجود نزعات في نفس الاتجاه . وبذا ، فإن النمو الذي يقود إليه الطلب المحلي قد ثبت على نحو راسخ منذ عام ١٩٨٦ . ومن المهم بالنسبة لليابان ، بوصفها احدى الجهات الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد العالمي ، لدى تخفيض الاختلالات العالمية بين الاقتصادات ، أن تخفض من فائضها التجاري وتحافظ في الوقت نفسه على نمو اقتصادي سليم على نحو معقول .

٢٣١- وأشار الى التجارة داخل قطاع الصناعة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأكثر تصنيعا فذكرٌ ما حققته اليابان من زيادة ملحوظة في الواردات من المصنوعات . وقال ان قيمة الواردات اليابانية قد ازدادت ، استنادا إلى التخليص الجمركي ، بما قدره ٣٨ مليار دولار في عام ١٩٨٨ ، منها ٢٥,٨ مليار دولار (٦٨ في المائة) تعزى للواردات من المصنوعات . وان الاقتصادات الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع هي المسؤولة بوجه خاص عن جزء رئيسي من زيادة حجم الصادرات من المصنوعات

الى اليابان ، بزيادة قدرها ٤٦,٣ في المائة في عام ١٩٨٨ مقارنة بعام ١٩٨٧ . ويبدو أن ازدياد حجم التجارة داخل الصناعات بين اليابان وبعض البلدان النامية ذو اتجاه واحد . وإذا كانت التجارة داخل الصناعات تتسبب في جعل المنتجات المجهزة من البلدان النامية تلقى مقاومة أقل لاختراق أسواق البلدان المتقدمة ، فإن هذا الشكل من التجارة يستحق المزيد من الاهتمام .

٢٣٢- وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ان النقطة الرئيسية في القانون التجاري الشامل لعام ١٩٨٨ هو سند الرئيس في تنفيذ الاتفاقات التجارية التي تتمخض عنها دورة اوروغواي . وفي هذا الصدد ، فان أحد المنجزات الرئيسية التي حققها هذا القانون هي اشتماله على الاجراءات "المستعجلة" التي لئن لم تضمن الموافقة على تلك الاتفاقات إلّا أنها تعزز كثيرا من احتمالات تنفيذ الكونغرس لها . وقالت ان الولايات المتحدة ملتزمة بنهج متعدد الأطراف بشأن تحرير التجارة . بيد أنه اذا لم يثبت هذا النهج جدواه ، فإنها مستعدة لبحث أشكال أخرى من المفاوضات لتحقيق أهدافه المنشودة .

٢٣٣- ورداً على الادعاءات القائلة ان القانون التجاري لعام ١٩٨٨ قانون حمائي قالت ان الولايات المتحدة تستوعب ٣٥ في المائة تقريبا من مجموع صادرات البلدان النامية و٦٠ في المائة من صادراتها المصنوعة . ونوّهت بدراسة اجراها البنك الدولي ، واستنتجت أن سوق الولايات المتحدة مفتوحة أمام البلدان النامية أكثر مما هي مفتوحة أمام غيرها من البلدان الصناعية وان الواردات من المصنوعات من البلدان النامية ازدادت بسرعة أكبر بكثير ، وبلغت مستويات أعلى في الولايات المتحدة مما بلغته في الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو اليابان . وقالت ان قانون عام ١٩٨٨ يضع بعض الاجراءات الشفافة لدراسة القيود في أسواق البلدان الأخرى التي يُزعم أنها تشكل عبئا على صادرات الولايات المتحدة . والحكومة مطالبة بأن تبلغ الكونغرس بانتظام بأهم هذه الممارسات وتجري مشاورات مع الشركاء التجاريين في محاولة لازالة العوائق التي تواجهها صادرات الولايات المتحدة . ان هدف الولايات المتحدة هو فتح الأسواق في الخارج ، لا اتخاذ اجراء وحيد الجانب .

٢٣٤- وأضافت قائلة ان الأحكام المتعلقة بمكافحة الاغراق والرسوم التعويضية الواردة في القانون تمثل ، في رأي الخبراء الخواص في الولايات المتحدة ، "أنقى" مجموعة تعديلات تدخل منذ عقود على أحكام مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية . ولم تلاحظ وزارة التجارة في الولايات المتحدة زيادة في عدد القضايا المرفوعة ضد البلدان النامية بموجب الأحكام المتعلقة بالتراكم والمراوغة منذ أن أصبح مشروع القانون قانونا نافذا في آب/أغسطس ١٩٨٨ ويجري تطبيق هذه الأحكام بطريقة شفافة وميسّرة . وأعربت عن تقديرها في هذا الصدد للتعليقات المؤيدة التي تقدمت بها الأمانة في

الوثيقة TD/B/1196 بشأن لجنة التجارة الدولية في الولايات المتحدة كمثال لهيئة وطنية تعنى بدراسة التدابير الحمائية .

٢٢٥- وقالت ان الولايات المتحدة بتنفيذها لاتفاق حرية التجارة مع كندا ، فإنها لا تدير ظهرها للنظام التجاري المتعدد الأطراف . ومن شأن منطقة التجارة الحرة أن تكون منشئة للتجارة لا مقيدة لها . وقالت في هذا الصدد إنها ستكون ممتنة لو تفضل أعضاء المجلس الذين ينتمون الى رابطات اقليمية بتزويدها بمعلومات عن الآثار التجارية المترتبة على تجمعاتهم .

٢٢٦- وذكرت أن الولايات المتحدة تتوقع أن تمتثل البلدان النامية للأنظمة والالتزامات في المفاوضات المتعددة الأطراف التي تعكس درجة قدرتها على المنافسة واهتمامها المتعلق بالتجارة في قضايا معينة . وإن منح البلدان النامية معاملة موحدة بشأن جميع القضايا التي تدور المفاوضات حولها أمر لا هو ملائم ولا هو في صالح البلدان النامية ذاتها . وللحصول على أفضل النتائج من جولة أوروغواي ، ينبغي للبلدان النامية أن تتفاوض في جميع المجالات ، بما في ذلك "القضايا الجديدة" ، وأن تكون على استعداد للتعهد بالتزامات دائمة إضافية .

٢٢٧- وفي جولة أوروغواي ، حددت الولايات المتحدة تحرير التجارة الزراعية وزيادة النظام فيها باعتبارهما أولوية رئيسية . واقتراح الولايات المتحدة البعيد المدى والطموح بإلغاء الإعانات الزراعية والقيود الاستيرادية معروف جدا . وينبغي للبلدان النامية أن تكون في طليعة البلدان التي تطالب بإلغاء الإعانات الزراعية ، وخاصة نظرا للمنفعة الحقيقية التي ستعود إليها من حيث ارتفاع أسعار صادراتها الزراعية . وربما كان هناك دور للأونكتاد في تحليل تكاليف الإعانات الزراعية على نطاق عالمي ، لا سيما مع إلقاء نظرة على الآثار على نطاق الجنوب - الجنوب ، وعلى سياسات الإنتاج الوطنية .

٢٢٨- وأضافت انها ترى أن التكيف الهيكلي والإصلاحات المتجهة الى السوق في البلدان النامية أدت إلى نمو اقتصادي وزيادة الإنتاجية . وذكرت أمثلة على البلدان التي ما فتئت تسير نحو الإصلاحات المتجهة الى السوق وتحد من دور التدخل الحكومي في اقتصاداتها .

٢٢٩- وأخيرا اقترحت عقد اجتماعات غير رسمية في إطار لجنة الدورة لمناقشة القضايا المتسمة باهتمام متبادل . واقترحت أيضا تحديد القضايا التي يمكن شمولها في مناقشات المجلس المقبلة تحديدا أوضح وأن تعكس جداول الأعمال مصالح جميع البلدان الأعضاء في الأونكتاد .

٣٣٠- وأعرب ممثل استراليا عن خيبة الأمل ازاء عدم تحقيق تقدم في تحرير التجارة العالمية منذ الاستعراض الأخير للحمائية والتكيف الهيكلي . وشدد على الحاجة إلى تحقيق تخفيض كبير في الحمائية والاعانات ، بالاقتران مع التكيف الهيكلي الملائم ، مما يسمح بانتقال الموارد بحرية من أحد مجالات المشاريع إلى مجال آخر حسبما تمليه القوى الاقتصادية . وقال إنه من غير المرضي ومن الأمور المحبطة أن تواصل البلدان الالتجاء الى الثنائية والتدابير الحمائية التي تلحق الضرر ، في كثير من الحالات ، بالاقتصادات المحلية التي ترمي هي الى حمايتها والتي تخالف قواعد مجموعة الاتفاق العام بالتعريفات الجمركية والتجارة (غات) والالتزامات الخاصة بالتجميد والتراجع المتعهد بها في بونتا ديل استي . وأوضح أن احدى الوسائل لوضع حد لهذه التدابير هي فضحها والكشف عما تسببه من تكاليف للناخبين المحليين والصناعات المتأثرة . وضرب مثلاً على هذه النقطة بالاشارة الى لجنة مساعدة الصناعات الاسترالية التي تتسم أنشطتها بالشفافية والانفتاح للمناقشة والنقد العلنيين . وقد ساعدت أنشطة اللجنة المذكورة على اقناع الجمهور بارتفاع التكاليف المحلية للحمائية كما أعانت في تخفيض التدابير الحمائية في استراليا .

٣٣١- وقال إن استراليا قلقة على نحو خاص إزاء زيادة التكلفة الاجمالية للدعم الزراعي . ومع ذلك ، لاحظ أن الأرقام المذكورة في TD/B/1196 مضللة وان مستويات الدعم الفعلية في استراليا لا يمكن مقارنتها بالأرقام المتعلقة بغيرها من البلدان . والواقع إن مستويات الدعم المطلقة الخاصة باستراليا قد خفّضت تخفيضا كبيرا منذ عام ١٩٨٦ . وقال إنه وإن كان يرحّب بالاجراءات التي اتخذتها بعض البلدان بشأن عمليات تكييف السياسات في التجارة الزراعية . فانه يتعين المضي إلى مدى أبعد في اصلاحات السياسات هذه وأنه لا تزال هناك حاجة إلى تحسين البيئة التجارية الدولية للمنتجات الزراعية . وقال إنه يعتبر الزراعة هي القضية المحورية في جولة اوروغواي . وما لم تتحقق نتيجة مرضية في هذا المجال في اجتماع الغات في نيسان/ابريل ، ستكون جميع الانجازات المحتملة الأخرى عرضة للخطر . وأيد الاقتراح الذي قدمه ممثل الولايات المتحدة والذي يدعو الى أن يقوم الأونكتاد بمزيد من التحليل لتكاليف الحماية الزراعية وأضاف أن المجال يتسع لقيام الأونكتاد بإيلاء مزيد من الاهتمام للبيئة التجارية للمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية . وشدد على الحاجة الى أن يطور الكثير من البلدان النامية قطاعاته الزراعية وأن يوسّعها . وقال إن النمو في البلدان النامية سيدعمه أيضا إصلاح السياسات والتكيف الهيكلي في البلدان النامية أنفسها ، وهو عنصر لا بد منه للتغلب على مشاكل الديون التي تواجهها . وقال إن الغاء التعريفات والتدابير غير التعريفية أو تخفيضها تخفيضا كبيرا وكذلك سياسات الدعم المشوّهة للتجارة أمر أساسي . وأن تحرير التجارة تحريرا شاملا وغير تمييزي سيعود بالنفع على جميع البلدان .

٣٣٢- وذكر ممثل بنغلاديش ان حكومته قد أقدمت على اتباع برنامج شامل للتكيف الهيكلي منذ ١٩٨٣/١٩٨٢ ، يركّز على تحسين بيئة السياسة الداخلية عن طريق تنظيم الطلب ووضع اطار زمني محدد لتنفيذ السياسات . وقال إن الادارة الاقتصادية القصيرة الأجل قد تحسنت ، ولكن الأثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان أقل ظهوراً . بيد أن التحسينات في السياسة الداخلية غير كافية للحماية من عدم الاستقرار النقدي الدولي . أو من التوترات في أسواق رؤوس المال العالمية ، أو من الحمائية أو الكوارث الطبيعية .

٣٣٣- وقال إن الالتزامات بالتراجع عن التدابير الحمائية وتجميدها لم يتم الوفاء بها في الثمانينات . فقد أصبحت الثنائية هي القاعدة ، كما أن التدابير غير التعريفية ، ولا سيما القيود الكمية ، قد أصبحت الأدوات الرئيسية للحماية . وأوضح أن النظام التجاري الدولي يخضع لضغط شديد نتيجة عدم التقيد بالقواعد القائمة ، وانه يجري الالتفاف حول الاجراءات التقليدية للغات ، واهمال الالتزامات المتعلقة بالدولة الأولى بالرعاية ، وأن آلية تسوية المنازعات قد فشلت في انفاذ الحقوق والالتزامات ، وأنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن نظام وقائي شامل ، وأنه كثيرا ما لا تنعكس القواعد والمبادئ المتعددة الأطراف في القوانين والأنظمة الوطنية .

٣٣٤- واسترعى الانتباه إلى الحاجة إلى استخلاص منافع ملموسة بدرجة أكثر من مخططات نظام الأفضليات المعمم عن طريق اتخاذ تدابير استثنائية لصالح أقل البلدان نموا . وقال إن عدداً من البلدان المتقدمة قد اعتمد مثل هذه التدابير ، وحث جميع البلدان المتقدمة الأخرى على أن تحذو حذوها وتنفذ تنفيذا تاما قرار المؤتمر ١٤٣ (د - ٦) . فأقل البلدان نموا هي مجموعة محرومة على وجه الخصوص وليس لديها إلا أدنى قدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية . كذلك فإن تدهور معدلات التبادل التجاري ، وهبوط حصائل الصادرات وزيادة أعباء الدين وركود تدفقات الموارد الخارجية ، بالاقتران مع الكوارث الطبيعية المتكررة ، قد أدت الى نكسات خطيرة في النمو والتنمية وزادت من تهميش هذه البلدان خلال الثمانينات . وإن زيادة التعاون والدعم أمر حتمي من أجل توسيع قاعدتها الانتاجية وفرصها التجارية . ودعا إلى اتاحة إمكانيات الوصول الى الأسواق دون عائق بتاتا أمام جميع المنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا .

٣٣٥- وقال إن بنغلاديش قدمت رسالة تتضمن بعض المقترحات الأولية ، باسم أقل البلدان نموا المشاركة في جولة أوروغواي . ودعا جميع المجموعات المتفاوضة ذات الصلة الى أن تضع هذه المقترحات في الحسبان وأن تترجم مبدأ إيلاء الاهتمام الخاص للحالة والمشاكل التي تنفرد بها أقل البلدان نموا إلى تدابير تنفيذية محددة وملائمة .

٣٣٦- وركز ممثل كندا على نواح معينة من الوثائق المقدمة من الأمانة وعلى التعليقات التي وُجهت إلى كندا خلال المناقشة . وأضاف أنه في حين يجد التحليل الوارد في الوثائق جيد التعليل وثاقبا ويتيح توجيها مدروسا بروية للبلدان المتقدمة والنامية على السواء ، فإنه يأسف للافتقار إلى الآراء المستندة الى معلومات بشأن التطور المحتمل للتجارة وتدفقات رؤوس الأموال وهياكل الانتاج استجابة لما للتغير التكنولوجي من حافز معجّل لا مفر منه . ولاحظ أن تقرير الأمانة ، في معرض مناقشته للاجراءات التجارية المتخذة ، يُشدّد على الاجراءات الوقائية التي تتخذها البلدان المتقدمة ويعقد مقارنة غير عادلة بالأنشطة التحريرية التي تقوم بها البلدان النامية . وفيما يتعلق بالأهمية المتواصلة للتدابير غير التعريفية ، أشار أيضا الى أن التقرير قد أغفل الاشارات الى التدابير غير التعريفية التي تفرضها البلدان النامية والتي هي في نظره ذات أثر حمائي على تجارة أقل البلدان نموا أشد مما للتدابير غير التعريفية التي تفرضها البلدان المتقدمة .

٣٣٧- وأعرب عن الأسف لأن التقرير ، فيما يخص معالجة الأمانة لقضايا التكيف الهيكلي في الزراعة ، لم يشرح بالتفصيل الأثر السلبي الرئيسي الذي يرتبه على التنمية الاقتصادية التحيّز التسعيري ضد انتاج الغذاء المحلي في معظم البلدان النامية . واقترح أن تتناول الوثائق المقبلة المتعلقة بهذا الموضوع هذه القضايا بصورة تفصيلية . وفي هذا السياق ، قال إن وفده يؤيد اقتراح الولايات المتحدة بإجراء دراسة عن الإعانات الزراعية .

٣٣٨- وردا على الاتهام القائل بأن كندا أسهمت في انتشار التدابير الحمائية بإضافة المثلّجات (الجيلاتي) والزبادي الى قائمة الحد من الواردات ، قال إن هذا الاجراء اتّخذ بما يتوافق تماما مع حقوق وتعهدات كندا بموجب الغات . وفضلا عن ذلك ، فليس لدى البلدان النامية اهتمام تصديري بهذين المنتجين . وفيما يتعلق بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في الأونكتاد السابع بشأن أهمية الآليات الوطنية في مكافحة الحمائية ، استرعى الانتباه إلى انشاء محكمة التجارة الدولية الكندية بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ والتي تولّت جميع وظائف التحقيق والاستئناف التي كان يباشرها مجلس التعريفات ، ومحكمة الواردات الكندية ، وهيئة المنسوجات والملابس . وعموما ، فإن جلسات المحكمة مفتوحة للجمهور . ويمكن للأطراف المهتمة التدخل في تحقيقاتها ، والمقصود أن تؤخذ في الاعتبار بالكامل مصالح الجمهور والمستهلكين . وكمثال أول على عملها ، طلب وزير المالية الى المحكمة استعراض سياسة كندا في مجال تجارة المنسوجات مع اشارة خاصة إلى أهمية تخفيض التعريفات على الأقمشة والألياف والخيوط وغيرها من المنسوجات المستوردة .

٢٣٩- وفي الختام ، كرر الاعراب عن رأي كندا بأن أهم معلم في تحقيق تحرير التجارة الدولية سيكون هو النجاح في جولة أوروغواي . وأضاف ان للبلدان المتقدمة في هذه الجولة أهداف حقيقية تنشد الاضطلاع بها في البلدان النامية ، وهذا يعطي البلدان النامية نفوذاً متزايداً في عملية التفاوض . وقال إن البديل لجولة أوروغواي ناجحة هو اتجاه أحادي الطرف تدريجي سيعود بالضرر على من لهم مصالح رئيسية ومتنامية في نظام تجاري دولي قابل للبقاء ونابض بالحياة ويمكن التنبؤ به .

٢٤٠- وأعرب ممثل افغانستان عن تأييده الكامل للبيان الذي أُدلي به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ . فليس من شك في أن توسيع نطاق التجارة المقسطة والتبادلية الفائدة هو أحد العوامل الرئيسية في انعاش الاقتصاد الدولي ، واستئناف النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، والتخفيف من عبء ديونها . على أن حالة البلدان النامية الحرجة في تجارتها مع البلدان المتقدمة قد تدهورت نظراً للسياسات الحمائية التي تتبعها البلدان المتقدمة . وقد اعترف الاونكتاد السابع بهذه الخطورة كما سلمت الدول الأعضاء بالاجماع بالحاجة الى الوفاء تماماً بالتزاماتها بوضع حد للحمائية والقيام بالتكيف الهيكلي . ولكن بعض البلدان المتقدمة لا تحترم هذه الالتزامات . فبالرغم من بدء جولة اوروغواي ، عمدت الى تصعيد التدابير الحمائية ضد البلدان النامية . وحث هذه البلدان على الوفاء بالتزاماتها بالحرف الواحد ، مع توجيه اهتمام خاص الى أثر الحمائية السلبي على قدرة البلدان النامية على ضمان تنميتها هي . ولهذه الغاية ، ينبغي تنفيذ الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع تنفيذا كاملا . وعليه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تمتنع عن اتخاذ مزيد من الاجراءات التقييدية بشأن المنتجات التي تهم البلدان النامية من الناحية التصديرية ، وأن تمنح بدلاً من ذلك ، حسب الاقتضاء ، معاملة تفضيلية على أساس غير تمييزي لصادرات هذه البلدان ، وأن تستحدث سياسات لتثبيت الأسواق العالمية للمنتجات الأولية . وينبغي للبلدان المتقدمة أيضا أن تسعى الى منح المنتجات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للبلدان النامية ، بما في ذلك المصنوعات وشبه المصنوعات للبلدان الأخيرة ، فرصاً متزايدة للوصول الى أسواقها .

٢٤١- وأعرب عن قلقه أيضا ازاء استمرار تدهور الحالة الاقتصادية في أقل البلدان نموا . وقال إن من المهم أكثر من أي وقت مضى اتخاذ مزيد من التدابير التفضيلية الاستثنائية لصالح صادرات هذه البلدان ، التي تتألف في المقام الأول من منتجات زراعية ومنتجات الحرف اليدوية . وفضلا عن ذلك ، يلزم أيضا تقديم مساعدة مالية لمساعدة هذه البلدان ، نوعيّا وكميّا ، على توسيع امكانياتها التصديرية من حيث القيمة والحجم .

٢٤٢- وقال ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة إنه على الرغم مما ظهر مؤخرا من اشارات مشجعة على نحو معتدل ، فإن بعض أشد المشاكل تفجرا في الاقتصاد

العالمي لا يزال دون حل ودون تغيير . وأضاف أن الكثير من البلدان النامية واقع في شرك أزمة ديون ما برح حجمها ينمو . فقد ازدادت الديون الأجنبية لما يسمى بمجموعة "بيكر الـ ١٥" من ٣٤٨ مليار دولار الى ٥٠٥ مليارات دولار في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٨ . وأوضح أن الحلول الجزئية التي جُرّبت حتى الآن غير كافية وأن الوقت قد حان لاتخاذ اجراءات أكثر تنظيما وعالمية لتسوية هذه الحالة . وينبغي لصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي بذل مزيد من الجهود الأكثر حيوية لحماية رفاه أفقر فئات المجتمع . وينبغي لهما هما والحكومات التي يساعدانها وضع برامج تكيف هيكلي ، تشتمل على تدابير فعالة وملائمة لمعالجة الآثار الاجتماعية المترتبة على التكيف . وقال إن تصميم برامج التكيف الهيكلي ينبغي دائما أن يضم تحليلا محددا للأثر المحتمل على فئات الدخل المنخفض . كذلك فان اختلالات التوازن الخطيرة في الاقتصاد الأمريكي عامل مقلق آخر . وستحتاج تسوية هذه الحالة إلى تنسيق فعال بين البلدان المصنعة لزيادة الاستثمار والتدريب ، مما ينشّط النمو ويخفّض البطالة . ويلزم أن تزيد البلدان ذات الفوائض في موازين المدفوعات وارداتها من البلدان الأخرى . وهذا ينطوي على دعم حقيقي للتقدم في الجولة المتعددة الأطراف للمفاوضات التجارية .

٣٤٣- وقال إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة يدعو إلى دعم الاستعراض النصفي لجولة أوروغواي وإيصاله الى خاتمة ناجحة ، وإنه يؤيد بقوة زيادة سلطات الغات عن طريق تدعيم نظام تسوية المنازعات وعن طريق اجراء مشاورات منتظمة على المستوى الوزاري . فهذه هي أفضل طريقة ممكنة لضمان الاحترام الكامل لمصالح الشركاء التجاريين من البلدان النامية الأضعف . وينبغي أن تحصل البلدان ذات المستوى الانمائي الأقل تقدما على معاملة خاصة في المفاوضات ، ولا سيما في مجال الخدمات .

٣٤٤- وأضاف أنه ينبغي ربط التجارة ربطا فعالا باحترام حقوق العمال الأساسية وأوضح أن عمل الأطفال وعمل الرق والإنكار التام للحقوق النقابية الأساسية هي أمور تغذّي الطلب على الحواجز التجارية الحمائية . وأضاف أن الاتحاد ينادي منذ وقت طويل بإدخال فقرة شرطية في الغات تربط المشاركة في نظام تجاري عالمي باحترام حقوق العمال الأساسية . ويكون الأساس هو قائمة بمعايير عمل دولية مختارة تصدرها منظمة العمل الدولية وينبغي المحافظة عليها من أجل التمتع بمنافع الغات .

٣٤٥- وأشار مدير ، منسق برامج التجارة الدولية رداً على النقاط التي أثارتها الوفود بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي ، الى أن المتحدث باسم المجموعة باء تساءل عن مدى صحة البيان الوارد في الفقرة ٤٣ من الوثيقة TD/B/1196 . وقال إن كل ما ذكرته الأمانة هو أن الدول الأعضاء اتفقت في الأونكتاد السابع على أهمية الآليات الوطنية لمحاربة الحمائية . واستشهد بالفقرة ١٠٥ من الوثيقة الختامية حول هذه

المسألة . أما بشأن التعليقات التي أفادت بأن العديد من قضايا السياسة لا ينبع من التحليل ، فقال إن القيود المفروضة على عدد الصفحات تميل الى خلق هذا الانطباع ، إذ يتعين معالجة طائفة واسعة من المواضيع في حيز من المكان صغير جداً . ولم تبذل محاولة لتقديم ملخص عن التقرير ولا الخلوص بأية استنتاجات ، إلا أن الأمانة عرضت بالفعل بعض قضايا السياسة التي وجدتها ذات صلة وثيقة بالموضوع ، وإن الكثير من هذه القضايا ينبع بالفعل من التحليلات المقدمة في التقرير .

٣٤٦- وفيما يتعلق بالملاحظة التي أبداها ممثل استراليا حول الجدول الثاني - ٢٣ في الوثيقة TD/B/1196/Add.1 الذي يتعلق بمتوسط الكلفة التقديرية للسياسات الزراعية في نخبة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وحول ادراج استراليا مع عدد من البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة المذكورة على الرغم من أن الكلفة المتوسطة لذلك البلد أدنى بكثير ، قال إن ما ورد في التقرير من أن متوسط الكلفة قد تضاعف من الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ الى الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ صحيح من الناحية الحسابية ، ولكنه يتفق مع ممثل استراليا على أن الكلفة في استراليا أصغر بكثير بالمقارنة بالعديد من البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة المذكورة ، كما بُين على النحو الواجب في الجدول ذاته .

٣٤٧- وفيما يتعلق بالاقتراح المقدم لزيادة نطاق تغطية التجارة وسياسات التكيف الهيكلي للبلدان النامية ، قال إنه يلزم بالفعل اجراء تحسين اضافي وإن الأمانة تشجع الحكومات على تقديم المعلومات الضرورية لهذا الغرض . وتقوم الأمانة أيضا باختيار مصادر منشورات مختلفة وقد ظهرت المعلومات في التقرير السنوي للأمانة .

٣٤٨- وقال إنه ابديت ملاحظة مفادها أن الأمانة قد أسهبت في الحديث عن التحرير الذي تواصله البلدان النامية ولكنها لم تصف القيود التي فرضتها هذه البلدان . وأشار الى أن التقرير تضمن تفاصيل عن الاجراءات التي اتخذت على مدى سنة واحدة أو ما يقرب من ذلك ، والى أنه وردت في الصفحات ١٢ الى ١٧ من الوثيقة TD/B/1196/Add.1 (النص الانكليزي) قائمة كاملة بالمعلومات المتعلقة بالتحرير في البلدان النامية وكذلك بالتدابير التي يمكن أن تسمى "خطوات في الاتجاه الآخر" . وأضاف أنه يجب اجراء تمييز بسيط بين التدابير التجارية للبلدان النامية والتدابير التجارية للبلدان المتقدمة : ففي البلدان النامية ، تطبق التدابير التعريفية وغير التعريفية لأربعة أسباب رئيسية هي: '١' لاعتبارات الدخل ؛ '٢' لحماية الصناعات الوليدة ؛ '٣' بسبب أولويات العملية الانمائية ؛ '٤' بسبب الأولوية في استخدام القطع الأجنبي . أما في البلدان المتقدمة فتستخدم الحمائية في كثير من الأحيان لإنعاش الصناعات التي لا تتمتع بقدرة تنافسية ، في حين أن الاجراءات الحمائية في البلدان النامية

ترتبط في كثير من الأحيان بعملية التنمية ولا ترتبط بحماية صناعة محددة غير قادرة على المنافسة .

٣٤٩- وشدد على أن تحليل الأمانة للحمائية والتكيف الهيكلي تعود جذوره الى القرارات التي اتخذتها الحكومات نفسها في سائر مؤتمرات الأونكتاد ، وأشار الى عدد من الأمثلة المتعلقة بولايات ذات صلة بهذا الموضوع .

٣٥٠- ورداً على طلبات الحصول على معلومات عن برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية المقدمة الى البلدان النامية بخصوص جولة أوروغواي ، أشار الى المواد التي قدمت الى المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة والثلاثين (TD/B(XXXIV)/SC.I/CRP.2) والى التعليمات اللاحقة التي قدمت الى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وقد عممت نشرة وصفية لهذا البرنامج ولأنشطته المحددة . وقال إن الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع قد طلبت الى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم مساعدة تقنية الى البلدان النامية بغية تسهيل مشاركتها على نحو فعال في جولة أوروغواي . ويتألف البرنامج ، الذي وضع بالتشاور الوثيق مع البلدان النامية ومع اللجان الاقليمية للأمم المتحدة ومع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، من مشروع أقاليمي ، ومن ثلاثة مشاريع اقليمية لافريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي . والمشاريع الاربعة جميعها يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي وتعمل بصورة متكاملة ويدعم بعضها بعضاً . والهدف العريض من البرنامج هو تعزيز القدرات التفاوضية لحكومات البلدان النامية وتعزيز اشتراكها في جولة أوروغواي . وثمة هدف هام آخر هو ارساء أساس لتبادل الآراء بصورة غير رسمية بين البلدان النامية وشريكاتها البلدان المتقدمة بهدف تسهيل فهم مواضيع المفاوضات فهماً أفضل . والأنشطة الرئيسية للبرنامج هي (أ) تحليل المواضيع ؛ (ب) بعثات استشارية ؛ (ج) أنشطة تدريب . وشرع البرنامج في عدد من الدراسات وورقات تقديم المعلومات ، ويجري اتاحتها الى البلدان النامية المشاركة . وسيتوفر قريباً مجلد يتضمن عشر ورقات اعدت في الأصل للبرنامج وسيتم توزيعه على الجميع .

٣٥١- ويوفر البرنامج أيضا ، بناء على طلب حكومات فردية أو مجموعات من البلدان النامية المعنية ، مساعدة في بحث الآثار المترتبة على المقترحات والقضايا المعروضة في جولة أوروغواي ، ومشورة حول التحقق من احتياجاتها من المساعدة التقنية ، ومشورة حول طرائق إعداد الدراسات الوطنية المتعلقة بالخدمات والمساعدة في إعدادها ، وحول تحسين قاعدة بيانات التدابير التجارية . وتشمل الأنشطة التدريبية حلقات دراسية أقاليمية واقليمية ودون اقليمية ووطنية وندوات عملية تتعلق بالقضايا

المتفاوض عليها . وتتوقع الأمانة أن تزداد وتيرة الأنشطة التدريبية وإعداد الدراسات التحليلية وورقات تقديم المعلومات زيادة كبيرة .

٣٥٢- وقال في ختام حديثه إن أنشطة البرنامج برمتها تخضع لاستشارات وثيقة مع موظفي برنامج الأمم المتحدة الانمائي ووصف بإيجاز الطريقة التي سار عليها هذا التعاون في الآونة الأخيرة .

٣٥٣- وشكرت المتحدثة باسم المجموعة باء (ايرلندا) مدير ومنسق برامج التجارة الدولية على توضيحه لأنشطة المساعدة التقنية التي تقدمها الأمانة في سياق جولة أوروغواي . ولاحظت أن سائر قرارات المؤتمر ، بما في ذلك الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، التي علق عليها ، تمثل تعهدات أخذتها الحكومات على نفسها ويرجع الى حكومات الدول الأعضاء ، في نهاية المطاف ، تفسير هذه القرارات .

٣٥٤- وفي الجلسة السادسة المعقودة في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، عرض المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الهند) مشروع قرار حول البند ٣ من جدول الأعمال عنوانه "الحمائية والتكيف الهيكلي" ، قدمه وفده نيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ وعُمم مشروع القرار فيما بعد في الوثيقة TD/B/(XXXV)/SC.I/L.5 .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الأولى للدورة

٣٥٥- وافقت لجنة الدورة ، في جلستها الثامنة (الختامية) . المعقودة في ١٧ آذار/ مارس ١٩٨٩ ، بعد أن أحاطت علما بعدد من التعديلات ، على مشروع المقرر المتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال المقدم من رئيس اللجنة الأولى للدورة (TD/B(XXXV)/SC.I/L.7) وأوصت المجلس بأن يعتمد المقرر .

٣٥٦- وفي الجلسة نفسها ، تم سحب مشروع القرار TD/B(XXXV)/SC.I/L.5 من قبل مقدميه .

٣٥٧- ولاحظ مدير ، منسق برامج التجارة الدولية انه رجي من أمانة الأونكتاد ، في الفقرة ٧ من المقرر الذي تمت التوصية بأن يعتمده المجلس ، أن تجري دراسه لتكاليف وعواقب التدابير غير التعريفية ، لا سيما تلك التي تؤثر على صادرات البلدان النامية تأثيراً ضاراً . وأضاف إن الأمانة ستراعي في إعداد الدراسة الفقرات ذات الصلة من مقرر المجلس ٣٥٤ (د - ٣٤) المتعلق بقاعدة البيانات بشأن التدابير التجارية ، والتوصيات التي اعتمدها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاريف والمنهجية المستخدمة في قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن التدابير التجارية ، فضلا عن الملاحظات التي أبديت بشأن قيود قاعدة البيانات .

النظر في البند في الجلسة العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٥٨- في الجلسة ٧٥٠ ، اعتمد المجلس مشروع المقرر TD/B(XXXV)/SC.1/L.7 ، بصيغته المعدلة شفوياً (للاطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة ، انظر الجزء الأول ، المقرر ٣٦٧ (د - ٣٥)) .

٣٥٩- ورحبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية بالمحصلة المتوازنة التي تحققت بشأن البند ٣ ، إذ أن نص المقرر يعكس اهتمامات ومسؤوليات كل المجموعات الإقليمية والصين . وتتوقع الولايات المتحدة ، في تنفيذ هذا المقرر ، أن تتضمن وثائق الأمانة تحليلاً يشمل التطورات الرئيسية في كل البلدان . وفيما يتعلق بآثار الترتيبات الثنائية وجهود التكامل الاقتصادي الاقليمي من المستحسن والمناسب إجراء تحليل شامل ، لأن مثل هذه الترتيبات إذا اتخذت معاً يمكن ، بل ومن المؤكد ، أن توثر تأثيراً كبيراً على التجارة العالمية . وعند النظر في تكاليف وآثار التدابير غير التعريفية ، يتبين أن هذه الإجراءات تتضمن دائماً تكاليف - بالنسبة للمستهلكين والكفاءة المحلية وفي النهاية بالنسبة لقدرة صادرات أي بلد على المنافسة . وبالتالي سيؤدي قصر التحليل على التدابير غير التعريفية لبعض البلدان فقط إلى إغفال عدة أبعاد هامة للقضية وقد يفضي إلى استنتاجات وتحليلات غير صحيحة .

٣٦٠- وتم سحب مشروع القرار TD/B(XXXV)/SC.I/L.5 .

الفصل الثالث

العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناشئة عنها

(البند ٤ من جدول الأعمال)

نظر المسألة في اللجنة الثانية للدورة

٢٦١- كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة الثانية للدورة لنظرها في البند ٤ من جدول الأعمال:

"الاتجاهات والسياسات في التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة : تقرير أعدته أمانة الأونكتاد" (TD/B/1195 and Add.1) ؛

"نص أحاله المجلس في الجزء الثاني من دورته الرابعة والثلاثين للنظر فيه في الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين" (TD/B(XXXV)/CRP.7) ؛

"الأهداف والمبادىء التوجيهية والعناصر المتعلقة ببرنامج لزيادة تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة: مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/1104/Rev.1) ؛

"نص غير رسمي مرفق بمقرر المؤتمر ١٤٥ (د - ٦) - أحاله المجلس بمقرره ٣٣٩ (د - ٣٣) لمواصلة النظر فيه (TD/B(XXXIII)/CRP.2)" .

٢٦٢- قال الرئيس إن مسألة التجارة بين النظم المختلفة ظلت ، رغم مناقشتها المنتظمة في الأونكتاد منذ انشائه ، مجالا مبشرا يستحق المزيد من البحث . ورغم ٢٥ سنة من العمل ما زال الجهد الدولي الجماعي في هذا المجال في مراحله الأولية ، وهذا يعني أن أمامنا قدرا كبيرا من العمل البالغ الأهمية . هذا فضلا عن أن التطورات الطارئة الآن على البيئة الاقتصادية الدولية والاقليمية والمشاكل الناشئة عن السياسات الداخلية لمختلف الدول تعني أن الوقت قد حان لاعادة تنشيط ولتعزيز عناصر التجارة الخارجية في سياسات النمو والتنمية .

٢٦٣- وأضاف أن المستوى الحالي للتجارة بين النظم ، وبخاصة التجارة بين الشرق والجنوب ، لا يتفق والامكانيات التي يمكن للشركاء أن يتيحوها لبعضهم البعض ، وهناك حاجة الى مواصلة إدخال التحسينات في كل من نطاق المنتجات المشمولة والتوزيع الجغرافي للتدفقات التجارية المعنية . وأعرب عن أمله في أن تسفر المداولات خلال الدورة الجارية عن نتائج ايجابية .

٣٦٤- وقال مدير برامج التجارة الدولية والمنسق المعاون لهذه البرامج ، في معرض تقديمه لهذا البند ، أن مقرر المجلس ٣٥٦ (د - ٣٤) المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٨ تضمن توجهات عريضة بالنسبة للعمل المقبل ، وقد استندت الأمانة في إعداد تقريرها لدورة المجلس الحالية ، الى الأحكام ذات الصلة في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع والى المقرر المذكور . ويتضمن تقرير الأمانة (TD/B/1195 و Add.1) معلومات عن التطورات الاقتصادية الأخيرة وعملية الاصلاح الجارية في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وحلّل التطورات في التجارة بين الشرق والغرب وبين الشرق والجنوب وناقش آفاقها القصيرة والطويلة الأجل . وكان المجلس بمقرره ٣٥٦ (د - ٣٤) قد قرر احالة العناصر المقترحة في مرفقات المقرر الى الدورة الحالية للمجلس لتكون بداية لصياغة برنامج لمواصلة تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي بين النظم المختلفة . وقد أعدت مذكرة بغرض الحصول على ردود أفعال الحكومات بشأن المشاورات التي يضطلع بها الأمين العام للأونكتاد عملا بالفقرة ١٠٥ (٢٧) من الوثيقة الختامية . وقد وجهت الدعوة في هذه المذكرة الى الحكومات لاجراء تقييم لتجربتها وعرض مقترحات بالطرق المبتكرة لزيادة دعم التجارة بين النظم . ومن المهام الأخرى المطروحة على المجلس بحث اختصاصات وتشكيل ومواعيد اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المشار اليه في مقرر المجلس ٣٥٦ (د - ٣٤) .

٣٦٥- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (بيرو) ان الانخفاض الذي طرأ على حصة البلدان النامية في التجارة العالمية وعلى تجارتها مع البلدان الاشتراكية في ١٩٨٧ ، أعقبه تحسن بسيط في التجارة بين الشرق والجنوب في عام ١٩٨٨ . غير أنه لا بد من أن الاهتمام برصد قابلية هذه التدفقات للادامة وأية تحسنات أخرى تطرأ عليها . فما زالت التجارة بين الشرق والجنوب في أيدي حفنة من البلدان ، ولذلك فانه من المهم أن يكفل مزيد من التنويع للأنماط التجارية والتوسيع لشمولها الجغرافي والسلعي .

٣٦٦- وكان اعتماد مقرر المجلس ٣٥٦ (د - ٣٤) خطوة هامة الى الأمام بالنسبة لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع . وتنفيذا لهذا المقرر تتيح الدورة الجارية للمجلس فرصة لمواصلة العمل بصدد صياغة برنامج من أجل زيادة تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي بين النظم المختلفة وبخاصة التجارة بين الشرق والجنوب . ويمكن العثور على عناصر لمثل هذا البرنامج في النص غير الرسمي المرفق بمقرر المؤتمر ١٤٥ (د - ٦) ، الوثيقة TD/B/1164/Rev.1 وفي مرفقات مقرر المجلس ٣٥٦ (د - ٣٤) . غير أن مجموعته على استعداد للنظر في أية مقترحات أخرى .

٣٦٧- وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ ترحب بالمعلومات التي قدمها الأمين العام للأونكتاد بصدد نطاق مشاوراته مع الحكومات بمقتضى الفقرة ١٠٥ (٢٧) من الوثيقة الختامية

للأونكتاد السابع . غير أنها تحث على البدء في عملية المشاورات حتى يمكن أن تكتسب الزخم اللازم في ١٩٨٩ .

٢٦٨- ولا بد لفريق الخبراء الحكومي الدولي الذي يطالب بانشائه في مقرر المجلس ٣٥٦ (د - ٣٤) أن يساهم الى حد كبير في عملية صياغة البرنامج المنصوص عليه في الفقرة ١٠٥ (٣٦) من الوثيقة الختامية . وترحب مجموعة الـ ٧٧ في هذا الصدد باقتراح الأمانة الوارد في الفقرة ٩١ من الوثيقة TD/B/1195 ، والذي يمكن أن يستخدم كأساس للاتفاق على تشكيل الفريق واختصاصاته . غير أن هناك حاجة الى ترتيب أكثر من دورة واحدة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المقترح لاتاحة وقت كاف لبحث المهام التي ستوكل اليه .

٢٦٩- وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ من جديد أنه ، فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، يعتبر من المهم اجراء الدراسة التي يطالب بها المجلس بمقرره ٣٥٦ (د - ٣٤) عن العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وأقل البلدان نموا .

٢٧٠- أما أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد بصدد تعزيز تجارة البلدان النامية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية فانها بحاجة الى مزيد من التوسيع بالتعاون مع اللجان الاقتصادية للأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وترحب مجموعة الـ ٧٧ بمبادرات أمانة الأونكتاد بعقدها مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي . غير أن هناك حاجة الى ترتيبات منهجية لضمان الموارد اللازمة لمثل هذه الأنشطة . وأضاف أن مجموعته ترحب بالاقتراح المقدم من الأمين العام للأونكتاد والرامي الى قيام الحكومات التي شاركت في مثل هذه الانشطة بتقييم جماعي في اطار أحد المحافل الحكومية الدولية .

١٧١- وأعرب المتحدث باسم المجموعة دال (بلغاريا) عن أمله في أن تتوصل اللجنة الثانية للدورة ، كما فعلت في السابق ، الى مقترحات ملموسة للعمل في المستقبل في ميدان التجارة بين النظم . وقال ان التقرير المقدم من الأمانة حسن الاعداد غير أن بعض البيانات الواردة في التقرير غير كاملة ، مما يؤدي الى تحليل ونتائج متحيزة .

٢٧٢- وفيما يتعلق بالتغييرات التشريعية والتدابير الاقتصادية المعتمدة مؤخرا في بلدان المجموعة دال ، قال إن الخاصية المشتركة فيها تكمن في البحث عن هيكل اقتصادي من شأنه أن يسهم في تهيئة ظروف للاستجابة على أكفأ وجه لمقتضيات السوق والحفاظ على هذه الظروف . فقد نما حجم الانتاج الصناعي للبلدان المعنية ، وكذلك ناتجها المادي الصافي ، بنسبة تتراوح بين أربعة وسبعة في المائة . ولا شك في أن

عملية الاصلاح والتحديث عملية طويلة تقتضي التعجيل بالتقدم العلمي والتكنولوجي واستثمارات ضخمة في الفروع الاقتصادية التي تعتبر في طليعة التقدم التكنولوجي .

٢٧٣- وتواصل بلدان المجموعة دال تعاونها المتعدد الأوجه مع البلدان النامية وكان الرقم القياسي للتجارة بين الشرق والجنوب في عام ١٩٨٨ ايجابيا بوجه عام . وتعلق البلدان الاشتراكية أهمية خاصة على العلاقات مع أقل البلدان نموا ، فقد زادت في ١٩٨٨ صادرات البلدان الاشتراكية الى أقل البلدان نموا بنسبة ١٠ في المائة وارتفعت صادرات أقل البلدان نموا الى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بأكثر من ١٥ في المائة .

٢٧٤- وقد اتضحت فائدة برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية في ميدان التجارة بين النظم ، اذ أنه يتيح امكانيات لتعيين القطاعات الجديدة التي يمكن تطوير التعاون والأنشطة المشتركة فيها .

٢٧٥- وفيما يتعلق بالتجارة بين الشرق والجنوب ، ينبغي أن يشهد المجلس في دورته الحالية خطوة جديدة الى الأمام في صياغة برنامج التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . ولا بد من النص على مبادىء توجيهية للبرنامج المقبل ، بأن يعهد بمهمة وضع مشروعها الى فريق الخبراء الحكومي الدولي المشار اليه في الفقرة ٤ من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٥٦ (د - ٣٤) . وينبغي أن تصاغ الوثيقة الجديدة المطلوب اعدادها على هيئة مشروع لبرنامج عمل الأونكتاد في ميدان التجارة بين النظم على الصعيد الحكومي الدولي وعلى صعيد الأمانة في آن واحد .

٢٧٦- وقال المتحدث باسم المجموعة باء (المملكة المتحدة) ان المناقشة الخاصة بالبند ٥ ينبغي أن تدور على ضوء ما تحقق في الاونكتاد السابع ، وعلى ضوء المداولات التي جرت في الجزء الثاني من الدورة الرابعة والثلاثين للمجلس ، وبرامج الاصلاح التي تنفذ حاليا في اوروبا الشرقية . وأضاف ان التجارة بين النظم المختلفة لا تمثل الا نصيبا صغيرا وآخذا في التقلص من مجموع التجارة العالمية ، كما انه على الرغم من التفاهم المشترك المعرب عنه في الفقرة ١٠٥ من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع فان نصيب التجارة بين الشرق والجنوب في مجموع التجارة العالمية ما فتىء يهبط . الا أن المتحدث اعتبر استعداد عدد من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية لتنفيذ برامج اصلاحية بمثابة أمر يبشر بالخير ، وقال ان استحداث آليات معينة موجهة نحو السوق يمكن أن يفضي الى تحسين في الأداء التجاري للبلدان الاشتراكية ، ومن ثم يؤدي الى عكس الاتجاه النزولي في التجارة بين النظم المختلفة .

٢٧٧- وقال انه تمشيا مع أحكام الوثيقة الختامية ، ما فتئت المجموعة باء تعتقد انه على الرغم من أن المجلس لا ينبغي له أن يتجاهل التجارة بين الشرق والغرب كلية ، فان الاهتمام ، في شكل قصد منه على وجه التحديد التركيز على مصالح البلدان النامية ، ينبغي أن يظل مركزا على مسائل العلاقات بين الشرق والجنوب . وأضاف أن الوثائق تعكس تقريبا التوازن بين هذين الموضوعين .

٢٧٨- وفيما يتعلق بالوثيقة TD/B/1195 قال انه مما شجع مجموعته ان محاولة جرت لاستكشاف مجال التكيف الهيكلي والاصلاح ، وان أقساما من التقرير بحثت بعناية نظام الأفضليات المعمم لدى بلدان اوروبا الشرقية وكذلك على المساعدة الانمائية والمساعدة التقنية التي تقدمها هذه البلدان الى البلدان النامية . الا انه يمكن التوسع في العنصر التحليلي للوثائق ، وبوجه خاص فان تقديم تحليل أوضح لأنصبة تجارة البلدان الاشتراكية في مجموع التجارة العالمية ، وتحليل الوزن النسبي للتجارة بين بلدان أوروبا الشرقية والبلدان النامية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، وقيمة وفعالية التنمية والمساعدة التقنية للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، سيتيح للمجلس رؤية قيّمة لصلب هذه المسائل .

٢٧٩- وفيما يتعلق بالمرفق الاحصائي (TD/B/1195/Add.1) ، قال انه يرحب ترحيباً خاصاً بالبحث الأكثر تفصيلا لتحليل تجارة البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية مع البلدان النامية الرئيسية . واستدرك قائلا انه حتى تتضح درجة أكبر من الشفافية بالنسبة للمعونة الانمائية المقدمة من البلدان الاشتراكية ، وحتى تقدم هذه الاحصاءات وفقا للتعريف المتفق عليه دوليا لما يشكل المعونة ، فان المقارنات الحقيقية ستكون صعبة للغاية . وقال انه لئن كانت الأمانة قد استكشفت الاختلافات بين تعاريف بلدان لجنة المساعدة الانمائية للمساعدة الانمائية الرسمية ، وتعاريف البلدان الاشتراكية "للمساعدة الاقتصادية" ، فان فريقه لا يعتقد ان التحليل المترتب على ذلك سليم . وقال ان تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد يكون أدق تعريف يتعين اعتماده كمعيار لاجراء تحليلات ومقارنات ذات مغزى . وان الأمانة ينبغي أن تدرس أيضا الصعوبات التي تسببها التقييدات المتعلقة بالعملات القابلة للتحويل ، ومشاكل سعر الصرف .

٢٨٠- وفيما يتعلق بالاتفاقات التي تم التوصل اليها بشأن وضع برنامج لمواصلة النهوض بالتعاون التجاري والاقتصادي ، وبشأن تشكيل واختصاصات فريق خبراء حكومي دولي ، فانه لسوء الحظ لم يحرز سوى تقدم ضئيل في مسألة المشاورات التي رجي من الأمين العام اجراؤها بموجب الفقرة ١٠٥ (٢٧) من الوثيقة الختامية . وقال ان الأفكار الواردة في المرفق الثاني بمقرر المجلس ٣٥٦ (د - ٣٤) تقدم أساسا مفيدا لاجراء المزيد من المناقشات التي ينبغي ان يكون الغرض منها هو تهيئة بيئة مشجعة لتنمية

التجارة بين النظم المختلفة ، لا سيما التجارة بين الشرق والجنوب ، وكذلك تحسين وضع البلدان النامية .

٢٨١- قال ممثل الصين ان التجارة بين النظم المختلفة لا تزال لا تستأثر سوى بنسبة صغيرة من التجارة العالمية ، وأن التجارة بين الشرق والجنوب بوجه خاص ما زالت بحاجة الى توسيع . وقال انه لئن كان من الصحيح ان الميزان التجاري بين البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية وبلدان امريكا اللاتينية هو في صالح البلدان الاخيرة ، فان العجز في الميزان التجاري للبلدان النامية ككل مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ما زال قائما ، ولم تتخذ خطوة هامة لعلاج هذه الحالة . الا ان الوفد الصيني - كما قال - يلاحظ جهود البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية فيما يتعلق بتقديم مساعدة انمائية رسمية وتنفيذ نظام الأفضليات المعمم ، مما يسهم في زيادة التجارة بين الشرق والجنوب .

٢٨٢- وقال ان عملية اعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية التي تنفذ حاليا ستتيح ايضا فرصا جديدة للتجارة بين الشرق والجنوب والتجارة بين الشرق والغرب . وأعرب عن أمله في الا يترتب على نمو التجارة بين الشرق والغرب تأثير سلبي على التجارة بين الشرق والجنوب وانما يصبح هذا النمو قوة دافعة جديدة لهذه التجارة أيضا .

٢٨٣- وفيما يتعلق بوضع برنامج لمواصلة النهوض بالتعاون التجاري والاقتصادي بين النظم المختلفة الذي طولب به في الفقرة ١٠٥ (٣٦) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، قال إن الخطوط العريضة التي اقترحتها مجموعة الـ ٧٧ في الجزء الثامن من الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية شاملة تماما ويمكن اتخاذها كأساس للعمل التفصيلي . وقال ان وضع البرنامج ينبغي أن يأخذ في الاعتبار العمل الذي انجز فعلا بشأن النص غير الرسمي المرفق بقرار المؤتمر ١٤٥ (د - ٦) وكذلك الآراء الواردة في الوثيقة TD/B/1104/Rev.1 . أما تكوين فريق الخبراء الحكومي الدولي فينبغي أن يكون على أساس توزيع جغرافي رشيد وأن يكون ممثلا لجميع الأطراف لاتاحة الفرصة للفريق للاسهام مساهمة فعالة في وضع البرنامج . ويمكن لمقترحات الأمانة بشأن هذا الموضوع والواردة في الوثيقة TD/B/1195 أن تؤخذ كأساس لتبادل الآراء .

٢٨٤- وفيما يتعلق بالوثائق المتعلقة بالبند ٤ من جدول الأعمال ، فان تأخر نشر المرفق الاحصائي بتقرير الأمانة (TD/B/1195/Add.1) وعدم اتاحة نص صيني خلق مشاكل بالنسبة لمداولات اللجنة . كذلك فان الوثائق التي عرضت على المجلس لم تقدم تقريرا عن مشاورات الأمين العام مع الحكومات التي رجي منه اجراؤها في القرار ٣٥٦(د - ٣٤) فيما يتعلق بتكوين واختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي . وقال انه يرغب في

معرفة مدى التقدم الذي أحرز في هذا الصدد وما هي البلدان التي جرى التشاور معها وما هي نتائج ذلك التشاور .

٣٨٥- وقال ممثل بولندا ان البلدان النامية تلعب دورا هاما في التجارة البولندية ، وان مجموع رقم الاعمال التجارية مع البلدان النامية في ١٩٨٨ قد تجاوز مستوى ١٩٨٧ بنسبة ١٧ في المائة . وأضاف ان الشرق الأوسط هو الوجهة الرئيسية للصادرات البولندية حيث يبلغ نصيبه منها قرابة ٤٠ في المائة ، تعقبه افريقيا بنسبة ٣٠ في المائة ، وامريكا اللاتينية وآسيا بنسبة ١٥ في المائة لكل منها . أما فيما يتعلق بواردات بولندا من البلدان النامية فقال ان امريكا اللاتينية تستأثر بنسبة ٣٥ في المائة منها ، وآسيا بنسبة ٣٥ في المائة ، والشرق الأوسط بنسبة ٣٠ في المائة . وقال ان النمط السلعي للتجارة البولندية يعكس الاحتياجات الأساسية وتغير أولويات البلدان النامية بدرجة متزايدة ، وأن عددا من الصادرات البولندية موجه على نحو خاص الى المستعملين النهائيين في البلدان النامية ، لا سيما في ميادين الزراعة والصناعات المنزلية وصيد الأسماك . وعملا بالفقرة ١٠٥ (٣٨) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، تشجع بولندا التعاون الصناعي مع البلدان النامية ، كما تسعى أيضا لتنويع وارداتها من هذه البلدان ، وتمنح الواردات الناشئة في البلدان النامية معاملة تفضيلية في اطار نظام الأفضليات المعمم . وقال ان تجارة بولندا في الخدمات مع البلدان النامية كفت عن ان تكون تجارة ذات اتجاه واحد ، أما فيما يتعلق بطريقة الدفع فان بولندا تحبذ الأشكال المتعددة الأطراف .

٣٨٦- وفيما يتعلق بمشاكل الاستدانة ، قال ان بولندا نظرا لكونها مدينا صافيا كبيرا ، شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية ، فانها تحبذ بشدة البحث عن جميع السبل والوسائل الممكنة للافلات من فخ الديون ، بما في ذلك ما يسمى بالتدابير البديلة .

٣٨٧- وقال ممثل الصومال انه نظرا للامكانيات التي تنطوي عليها التجارة بين النظم ، فان الموضوع يستحق اهتماما متواصلا . وأضاف ان اعادة الهيكلة الاقتصادية التي تجري حاليا في كثير من البلدان الاشتراكية ستتيح امكانيات جديدة للتجارة ، وستعزز كلا من التجارة بين الشرق والغرب والتجارة بين الشرق والجنوب . وقال انه ينبغي ان تعد أمانة الأونكتاد دراسة عن أثر عملية اعادة الهيكلة الاقتصادية في البلدان الاشتراكية على التجارة بين النظم ، ولا سيما على التجارة بين الشرق والجنوب . فهذه الدراسة - كما قال - ستمكن البلدان النامية من الاستفادة بقدر أكبر من عملية اعادة الهيكلة الاقتصادية في البلدان الاشتراكية .

٣٨٨- وأشار الى أهمية أنشطة المساعدة التقنية التي يقوم بها الأونكتاد لتعزيز التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية فأكد على وجوب زيادة تحسين تلك الأنشطة . وقال إن بلده قد سبق أن استفاد من هذه المساعدة وهو يرحب بتوسيع نطاقها . ويناشد وفده البلدان الاشتراكية ألا تربط الاعتمادات التي تقدمها الى البلدان النامية بمشاريع محددة أو أن تربطها باتفاقات ثنائية . وأضاف ان التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية من ناحية ، وأقل البلدان نموا والبلدان الافريقية من ناحية أخرى ، تجارة لا يعتد بها ، وإن اجراء تحسينات اضافية في مخططات نظام الأفضليات المعمم في البلدان الاشتراكية يمكن أن يساهم مساهمة ايجابية في هذا الشأن .

٣٨٩- وقال ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية إن بلده يبذل قصارى جهده لتنفيذ برنامجه الاجتماعي والسياسي ، وانه يجري القيام بتغييرات وإصلاحات عميقة بهدف إدخال التكنولوجيا العالية . وأضاف أن التغييرات التي تحدث في النظام الاقتصادي تقوم على فهم هو أن السوق يشكل جزءاً لا ينفصل عن الحياة الاقتصادية في البلد . وان التعريف الصحيح للعلاقة بين التخطيط والسوق يكتسب أهمية متزايدة . وقد حدث بالفعل عدد من التغييرات الجذرية في نظام تخطيط وادارة التجارة الخارجية ، بما في ذلك التجارة مع البلدان النامية . ويجري تشجيع كل أشكال التعاون الصناعي ، الى جانب التبادل التقليدي للبضائع .

٣٩٠- وشدد ، فيما يتعلق بأنشطة الأونكتاد على أن بلده يعتزم أن يسهم في تعزيز التعاون المنصف والمفيد على نحو متبادل بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، مع ايلاء مشاكل البلدان النامية اهتماماً خاصاً . وفي هذا الصدد ، يؤيد وفده الاستنتاج الوارد في الوثيقة TD/B/1195 بأن الآفاق المرتقبة في الأجل الطويل للتجارة بين الشرق والجنوب تبدو مشجعة . وفيما يتعلق بالتوسع في برنامج تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، هناك مجالان يمكن أخذهما كأساس للتوسع في البرنامج السالف الذكر وهما : الظروف والعوامل الناشئة عن تنمية التجارة العالمية والمؤثرة في التجارة فيما بين النظم ؛ وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الشرق والجنوب وتوسيعها .

٣٩١- وقال ممثل اندونيسيا إن عملية التنمية وإعادة الهيكلة الاقتصاديتين الجارية في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لها آثار هامة على تنمية التجارة فيما بين النظم . وستتيح هذه العملية ، في الأجل الطويل ، فرصاً كبيرة جديدة لتوسيع تجارة البلدان الاشتراكية . وستتعزز هذه الفرص بدرجة أكبر بفضل عملية التنمية والتكيف الهيكلي في البلدان النامية . وللإسراع بهذه العملية ، من المهم وضع الصيغة النهائية لبرنامج زيادة تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي فيما بين النظم ، الذي دعت اليه الفقرة ١٠٥ (٣٦) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع .

٢٩٢- وقال إن وفده يناشد البلدان الاشتراكية زيادة تحسين مخططات نظام الافضليات المعمم لديها ، كما دعت الى ذلك الفقرة ١٠٥ (٣٨) من الوثيقة الختامية . ومن شأن هذا التحسين ان يساعد البلدان النامية على تنويع علاقاتها الاقتصادية وتكثيفها . وان استمرار أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد لترويج تجارة البلدان النامية سيوفر فهماً أفضل لبرنامج الاصلاح الذي تنفذه البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وأضاف أن ثمة حاجة ، مع ذلك ، الى تعزيز أنشطة المساعدة التقنية هذه وتكثيفها ، وان وفده يطلب الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي والى البلدان المانحة ، سواء كانت من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة أو البلدان الاشتراكية زيادة دعمها لهذه الأنشطة .

٢٩٣- قال ممثل جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية إن المجتمع العالمي ينبغي أن يعمل متعاوناً من أجل حل المشاكل الرئيسية في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية . وإن التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة يُشكّل جزءا هاما لا يتجزأ من التجارة العالمية ويرتبط مباشرة بمشاكل التنمية الاقتصادية عموما .

٢٩٤- وقال إن المسألة ككل تكتسي أهمية قصوى في نظر جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ولا سيما فيما يتعلق بإدخال أشكال وطرق جديدة من الإدارة الاقتصادية في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية . وينبغي أن يتمثل دور الأونكتاد في هذا الصدد في كفالة تكامل سبل التعاون المتعدد الأطراف وإقامة تنسيق اقتصادي كلي عالمي .

٢٩٥- وفيما يتعلق بجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ذكر أن مؤسساتها تتاجر الآن من خلال الشركات التجارية الاجنبية المنشأة داخل هيكلها . وقد أنشئت منظمة التجارة الاجنبية "بييلوروسنتورغ" في عام ١٩٨٧ ، ومنذ ذلك الوقت أقامت اتصالات تجارية مع ما يزيد على ١٥٠ شركة أجنبية من ٤٠ بلدا وأبرمت ما يزيد على ١٥٠ عقداً . وتم كذلك إنشاء مشاريع مشتركة ، خصوصا في قطاعات التعدين والبناء والتكنولوجيا وفي صناعة الأحذية .

٢٩٦- وقال إن عملية إضفاء الصبغة الديمقراطية على النشاط التجاري الأجنبي في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لا تزال مستمرة ، كما أن جميع المؤسسات ستتمكن من الوصول الى الأسواق الأجنبية اعتبارا من نيسان/ابريل ١٩٨٩ . أما الإصلاحات الجارية فإنها ستخلق فرصا جديدة يستفيد منها الأونكتاد كذلك ، وينبغي أن تتمخض الدورة الحالية للمجلس عن اتفاقات ملموسة في مجال التجارة المشتركة بين النظم ، فتسهم بذلك في عملية التنمية الاقتصادية .

٢٩٧- شدد ممثل تشيكوسلوفاكيا على ان العلاقات التجارية بين البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، بالاضافة الى التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تمثل جزءا هاما ولا يمكن فصله من التجارة العالمية ، ومن النظام التجاري الدولي . وفيما يتعلق بعلاقات تشيكوسلوفاكيا الاقتصادية مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، قال انه على الرغم من توافر عناصر ايجابية معينة فيها ، فان مستواها الفعلي لا يضارع ما تنطوي عليه من امكانيات لعدة أسباب منها التدابير الحمائية الواسعة التي تطبقها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . أما فيما يتعلق بالتجارة مع البلدان النامية فقال انه لوحظ انخفاض معين فيها في ١٩٨٨ بسبب المشاكل المتعلقة بقدرة البلدان النامية على السداد .

٢٩٨- وأضاف أن عددا من التغيرات الهامة يحدث في تشيكوسلوفاكيا في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية . وأن القانون الخاص بالعلاقات الاقتصادية مع البلدان الأجنبية يؤكد ان المؤسسات غير مسؤولة قانونيا ، في أنشطتها ، عن التزامات الدولة . وأضاف أن هذا يبسط بدرجة كبيرة منح التصاريح بممارسة انشطة تجارية أجنبية . وان قانون المشاريع المشتركة الذي دخل حيز النفاذ ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ يسمح باقامة مشاريع مشتركة في جميع فروع الاقتصاد الوطني ، باستثناء المجالات التي يمكن أن تؤثر على الأمن الوطني . وقال إنه لم يشترط ان تكون هناك مشاركة غالبة من جانب شريك تشيكوسلوفاكي ، كما ان الشركاء الأجانب يتمتعون بحق نقل أنصبتهم من الأرباح الى الخارج بحرية وبالعملات القابلة للتحويل .

٢٩٩- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ان الامكانيات القائمة ، على نحو ما يتضح ، في التجارة بين الشرق والجنوب بعيدة عن التحقيق الكامل ، وأن نصيب التجارة بين النظم المختلفة في التجارة العالمية آخذ في الانخفاض . وقال ان البلدان الاشتراكية تحقق فائضا كبيرا في تجارتها مع البلدان النامية ، بل أنه من حيث القيم النسبية يعد الفائض أكبر في تجارتها مع أقل البلدان نموا . وعلى سبيل المقارنة ، قال ان واردات الولايات المتحدة من البلدان النامية أكبر بمقدار خمس مرات عن واردات البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية . وان هناك عجزا في تجارة الولايات المتحدة مع البلدان النامية ، وبذلك تسهم الولايات المتحدة في تنميتها ونموها .

٣٠٠- وأشار الى الفقرة ١٠٥ (٣٨) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع التي ترجو من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ان تعمل ، ضمن جملة أمور ، على زيادة وارداتها ، بما في ذلك وارداتها من المصنوعات من البلدان النامية ، لاحظ انه على الرغم من حدوث بعض النمو في هذا الصدد مؤخرا ، فان الواردات من المصنوعات من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة نمت بمعدل أسرع بكثير من الواردات من البلدان النامية . وقال ان هذا لا يمثل تطورا ايجابيا للتجارة بين الشرق والجنوب .

٣٠١- وقال ان أنشطة الاونكتاد في ميدان التجارة بين النظم المختلفة ترمي جزئيا الى تعليم البلدان النامية كيفية التفاعل مع النظام التجاري للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . الا انه مع التغيرات التي تحدث في هذا النظام ، ومع الانتقال الى نظام لا مركزي يستند الى المؤسسات ، ينبغي التساؤل عما اذا كان ينبغي وقف أنشطة الاونكتاد المعنية او اعادة توجيهها .

٣٠٢- وقال المتحدث باسم المجموعة دال (بلغاريا) ان ممثل الولايات المتحدة كان مصيبا في تشديده على التغيرات الهامة التي تحدث في البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، وأضاف انه قد يكون من الانسب في الواقع مناقشة التجارة بين النظم المختلفة ضمن اطار البند الخاص بالنظام التجاري الدولي . كذلك فان برنامج الأونكتاد الخاص بالنهوض بالتجارة بين النظم المختلفة يمكن ألا يكون الهدف منه هو تعليم اولئك المشاركين في التجارة وانما هو تحديد الامكانيات المباشرة لهذه التجارة .

٣٠٣- اما فيما يتعلق بموقف بلده الخاص ، فقال ان اداء بلغاريا في التجارة مع البلدان النامية كان ايجابيا جدا في ١٩٨٨ ، فالواردات من البلدان النامية الى بلغاريا زادت بنسبة ٧٠ في المائة . أما فيما يتعلق بمخطط بلغاريا الخاص بنظام الأفضليات المعمم فقال ان شروطه مجزية جدا فعليا بحيث انه من غير الممكن احداث تحسن آخر . وأضاف ان أقل البلدان نموا تتمتع بوجه خاص بحرية الوصول الى السوق البلغارية ، وأن التعريفات بالنسبة للبلدان النامية الاخرى تقل بنسبة ٥٠ في المائة عن البلدان التي تتلقى معاملة الدولة الاكثر رعاية .

٣٠٤- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (بيرو) انه يتفق مع ممثل الولايات المتحدة في نواح معينة ، لا سيما فيما يتعلق بامكانيات تحسين التجارة بين الشرق والجنوب . وأضاف في هذا الصدد ان العمل الخاص ببرنامج النهوض بالتجارة والتعاون بين النظم المختلفة المشار اليه في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ينبغي ان يتقدم الآن نحو مرحلة جديدة : إذ ينبغي أن تبدأ مشاورات الأمين العام مع الحكومات ، وينبغي لفريق الخبراء الحكومي الدولي ان يجتمع في أقرب وقت ممكن .

٣٠٥- وقال ممثل مصر إن التجارة المشتركة بين النظم تمثل جانباً رئيسياً في ولاية الأونكتاد . وفي حين سلّم بأن هناك عدداً من القيود التي تعوق البلدان المشاركة في التجارة بين الشرق والجنوب ، أعرب عن القلق إزاء زيادة التدهور في الميزان التجاري للبلدان النامية مع البلدان الاشتراكية ، فضلا عن انخفاض حجم تجارة البلدان الاشتراكية مع البلدان الافريقية . وقال إن هناك حاجة ملحة لزيادة حجم واردات البلدان الاشتراكية من المصنوعات وشبه المصنوعات من افريقيا .

٣٠٦- وذكر أن الوقت حان لاتخاذ إجراءات ملموسة في سبيل وضع برنامج لزيادة تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين النظم ، كما دعت الى ذلك الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع . وقال إن من الأفضل أن يجتمع فريق الخبراء الحكومي الدولي المشار إليه في مقرر المجلس ٣٥٦ (د - ٣٤) ، تمشياً مع اقتراحات الأمانة الواردة في الفقرة ٩١ من الوثيقة TD/B/1195 في دورتين ، كما أن بإمكان الأمانة أن تساعد في إعداد الوثائق اللازمة . وفي هذا الصدد قال إن وفده يولي أهمية لمشاورات الأمين العام المشار إليها في الفقرة ١٠٥ (٢٧) من الوثيقة الختامية ولوفاء البلدان بالالتزامات التي تعهدت بها في الوثيقة الختامية .

٣٠٧- وقال إن من الأمور التي لها أهمية خاصة تعزيز أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد من أجل النهوض بالتجارة بين الشرق والجنوب ، وإيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات أقل البلدان نمواً . وذكر أن وفد بلده دعا أمانة الأونكتاد إلى إعداد دراسة عن أثر إصلاحات التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية في شرق أوروبا على التجارة بين الشرق والجنوب ، فضلا عن آثار توقعات التجارة بين الشرق والغرب فيما يتعلق بالتجارة بين الشرق والجنوب .

٣٠٨- وذكر أن البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لم تستخدم قدرتها الكاملة على تنمية تجارتها مع البلدان النامية ، وأن استحداث أشكال مختلفة من أشكال ترتيبات الدفع يمكن أن تساهم في توسيع نطاق التجارة بين الشرق والجنوب . وهناك أيضا حاجة إلى التعاون في ميدان التكنولوجيا والخدمات والمشاريع المشتركة وزيادة مساهمة البلدان الاشتراكية في شرق أوروبا في عملية تنمية البلدان النامية .

٣٠٩- وقال ممثل كوت ديفوار ، إنه نظرا للأداء الاقتصادي المخيب للآمال في البلدان النامية خلال السنة الماضية ، فيلزم تعزيز التعاون الدولي في جميع القطاعات ومع جميع البلدان . وفي هذا الصدد فإن تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، ولا سيما الفقرات من ١٠٥ (٣٥) إلى (٣٩) أصبح أهم من أي وقت مضى . وذكر أن حجم التجارة بين الشرق والجنوب لا تتمشى وإمكانيات القدرة الحقيقية للبلدان المعنية . وقد تباطأ معدل نمو هذه التجارة التي لا تشمل حتى الآن سوى عدد محدود من البلدان النامية . وينبغي إيجاد حل لهذه المشاكل ، ولتحقيق ذلك تدعو الحاجة بإلحاح إلى تعزيز أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الأونكتاد والتي تهدف إلى تشجيع التجارة المشتركة بين النظم . وينبغي توفير ما يكفي من الموارد المالية لهذا الغرض من الميزانية العادية ، ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان المتقدمة النمو . وينبغي أن تتمثل أولويات الدورة الحالية للمجلس في وضع برنامج لزيادة توسيع مجال التجارة بين الشرق والجنوب ، واتخاذ قرار بشأن تكوين واختصاصات

فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي سيجتمع وفقا لمقرر المجلس ٣٥٦ (د - ٣٤) ، وضرورة إعطاء زخم لمشاورات الأمين العام المنصوص عليها في الفقرة ١٠٥ (٢٧) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع .

٣١٠- وقال ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية إن تغيرات ايجابية حدثت في الموقف الدولي نتيجة للتحسن الكبير في العلاقات السوفياتية الامريكية ، وأن أمام الاونكتاد اليوم فرصة للاسهام اسهاما حقيقيا في استقرار التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية بما يحقق مصالح الجميع . وأضاف أن تقرير الأمانة (TD/B/1195 and Add.1) مفيد ، ولكن من المهم تحسين القاعدة الاحصائية باستمرار . وينبغي أن يعكس برنامج تعزيز التجارة فيما بين النظم ، الذي ينظر فيه المجلس ، جميع التغيرات التي حدثت في التجارة فيما بين النظم ، كما ينبغي انشاء فريق خبراء حكومي دولي لصياغة البرنامج .

٣١١- وفيما يتعلق باعادة الهيكلة في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، فكثير من الشركات يمكنها اليوم الوصول الى الاسواق الاجنبية ، وقد اعلنت خطوات هامة أخرى في هذا الاتجاه في قرار مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وتصل الصادرات الاوكرانية اليوم الى ١٢٣ بلدا في جميع أنحاء العالم ، وبالرغم من المصاعب التي صودفت في عملية اعادة الهيكلة على هذا النطاق ، يبدو أن نجاح هذا الاصلاح في المآل اصبح مضمونا . وينبغي أن توضع في الاعتبار الكامل الظروف المتغيرة والفرص الجديدة في التجارة فيما بين النظم خلال مشاورات الأمين العام للأونكتاد وعملاً بالفقرة ١٠٥ (٢٧) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع .

٣١٢- وأخيرا ، اعرب عن أمله ، في أن يركز المجلس في هذه الدورة على صياغة تدابير ملموسة لتحسين التجارة فيما بين النظم .

٣١٣- وقال ممثل مجلس التعاضد الاقتصادي إنه في عالم اليوم المترابط ، لا يمكن لأي دولة أن تنمو على نحو عادي ما لم تضع في الاعتبار مصالح المجتمع الدولي ككل . والتفكير السياسي الجديد السائد اليوم على المستوى الدولي سوف يساعد البلدان الاشتراكية على أن تشترك اشتراكا كاملا في النشاط الاقتصادي الدولي ، كذلك فان تطبيع العلاقات بين مجلس التعاضد الاقتصادي والجماعة الاقتصادية الاوروبية سوف يساعد على زيادة تطوير التعاون الاقتصادي الدولي كما سيحسن المناخ السياسي في أوروبا وفي العالم بأسره .

٣١٤- وأضاف أن لمجلس التعاضد الاقتصادي علاقات مع منظمات اقتصادية دولية كثيرة ، كما انشئت بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي وثماني بلدان نامية لجان

حكومية دولية مختلطة للتعاون الاقتصادي . ويقوم حاليا مجلس التعاضد الاقتصادي باعادة هيكلة آليته للتعاون والتكامل المتعدد الأطراف ، مع توجيه اهتمام خاص لقضايا التخطيط والنقد والتمويل والائتمان .

٣١٥- ويسعد مجلس التعاضد الاقتصادي أن يسهم في تنفيذ المقترحات الواردة في الوثيقتين TD/B/1195 وAdd.1 . وفيما يتعلق بصياغة برنامج لتعزيز التجارة فيما بين النظم ، سوف يكون من المفيد أن يدرس المجلس في دورته الحالية صياغة مثل هذا البرنامج ، وكذلك تكوين افرقة الخبراء الحكوميين الدوليين المشار اليها في مقرر المجلس ٣٥٦ (د - ٣٤) ومواعيد اجتماعاتها .

٣١٦- قال المدير والمنسق المشارك لبرامج التجارة الدولية ردا على تعليقات الوفود ، إن الأمانة اضطرت ، ازاء عدم توفر بيانات كاملة وقت اعداد تقريرها (TD/B/1195 and Add.1) ، الى أن تعتمد على التقديرات في تحليلاتها . وقد كان على الأمانة أيضا أن تقصر نفسها على الـ ٣٤ صفحة المسموح بها لتقارير الأمانة الى الهيئات الحكومية الدولية . ومع ذلك ، يمكن للأمانة أن تعد دراسات مختارة عن بعض المواضيع التي جرى تناولها في التقرير في مرحلة لاحقة ، إذا قرر المجلس ذلك . وفيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية ، فقد جمعت الامانة كافة المعلومات الرسمية المتاحة ، وليس في متناولها أن تدلي بأي حكم على البيانات الرسمية التي تنشرها الحكومات أو أن تسدي لها مشورة بشأن النهج المتبع .

٣١٧- وقد واصلت الأمانة وفقا لمقررات المؤتمر والمجلس ذات الصلة وفي اطار مواردها المحدودة ، وضع برنامج مساعدتها التقنية لتنمية تجارة البلدان النامية مع البلدان الاشتراكية . ومع ذلك ، فمن المهم تكثيف هذا النشاط ، ولهذه الغاية ، فان الأمين العام للأونكتاد يتشوف الى نوع من التقييم الجماعي أو التوجيه من جانب الحكومات . ومن الممكن القيام بمثل هذا العمل في عام ١٩٩٠ ، في اطار اجتماع للخبراء يمكن أن يطلب من برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن يوفر الموارد اللازمة لعقده . ولم تستطع الأمانة ، بسبب نقص الموارد ، أن تستجيب للعديد من الطلبات المقدمة من البلدان لتنظيم أنشطة في اطار برنامج المساعدة التقنية . ولتمكين الاونكتاد من مواصلة هذه الأنشطة ، يلزم تأمين الموارد له ، وأولا وقبل كل شيء من برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٣١٨- قال المتحدث باسم المجموعة باء (المملكة المتحدة) ، إن مجموعته تقدر جهود الأمانة في التنبؤ بالاحصاءات عن الفترة الممتدة حتى نهاية ١٩٨٨ ، إذ ساعد ذلك في غياب البيانات الكاملة ، على تقديم صورة للتطورات المؤخرة في التجارة فيما بين النظم . أما فيما يتعلق بقصر التقرير على ٣٤ صفحة ، ربما كان من المفيد استخدام الجداول لتقديم جانب من البيانات .

٣١٩- وفيما يتعلق بالمساعدة الانمائية المقدمة من الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، قال إن مجموعته تفهم المصاعب المتعلقة بالحصول على بيانات ذات معنى ، وإنه لهذا السبب بالتحديد ربما كان من الأفضل تلافي وضع تقييمات على أساس البيانات المتاحة .

٣٢٠- قال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه قد جرى في الاتحاد السوفياتي خلال العام الماضي اعتماد عدد من القرارات الهامة المتعلقة بقضايا التجارة الخارجية . وتهدف جميع التدابير المتخذة إلى زيادة دمج الاقتصاد السوفياتي في التقسيم الدولي للعمل ، ومن شأن تنفيذها في ظل أوضاع خارجية مواتية أن يوسّع وينوّع بقدر كبير العلاقات التجارية للاتحاد السوفياتي ، بما في ذلك علاقاته مع البلدان النامية .

٣٢١- وفيما يتعلق بتقرير الأمانة (TD/B/1195) ، قال إن نوعية التحليل قد تحسّنت ولكن ينبغي في الجزء الوصفي استخدام الرسوم البيانية بقدر أكبر .

٣٢٢- وأضاف أن أساليب العمل المتبعة حاليا في الأونكتاد بشأن التجارة فيما بين النظم المختلفة قد عفا عليها الزمن إلى حد ما ، وأن الوقت قد حان لايجاد أساليب جديدة تمكّن الأونكتاد من التركيز على مشاكل عاجلة حقاً . وهذا الأمر ذو أهمية بارزة بسبب أنه نتيجة للاصلاحات الاقتصادية في البلدان الاشتراكية سيجرى بصورة متزايدة النظر إلى المسائل المتصلة باشتراك هذه البلدان في التجارة العالمية لا في الاطار المحدود للتجارة فيما بين النظم ولكن في إطار عالمي . وان البرنامج المشار اليه في الفقرة ١٠٥ (٣٦) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع يتيح امكانيات جيدة في هذا الصدد .

٣٢٣- وقال إن هذا البرنامج ينبغي أن يحدد التوجّهات الرئيسية لأنشطة الأونكتاد في التجارة فيما بين النظم ، بالنظر إلى اعتبار هذه التجارة جزءا لا يتجزأ من التجارة العالمية . وينبغي أن يشكل هذا البرنامج برنامج عمل للأونكتاد يشمل التوجهات الأساسية للعمل البحثي الذي تضطلع به الأمانة ، أو لأفرقة الخبراء أو للحلقات الدراسية الحكومية الدولية ، وأن يشكل كذلك برنامجا للمساعدة التقنية . أما مواضيع البحوث التي تستطيع الأمانة القيام بها فيمكن أن تشمل الأشكال الجديدة للتعاون ، بما في ذلك المشاريع المشتركة ، والتسويق ، والخدمة المشتركة للمعدات المصدّرة ، والمناطق الاقتصادية الخاصة ، والتجارة المقابلة ، والتعاون الثلاثي الأطراف ، وما إلى ذلك . وينبغي توسيع أنشطة المساعدة التقنية التي تتولاها الأمانة حيثما كان ذلك ممكنا ، ومما يؤمل فيه أن يتسنى تدبير موارد كافية في هذا الصدد .

٣٢٤- وأخيراً ، فاذا أثبت هذا البرنامج فعاليته ، فقد يكون من الضروري عقد اجتماع للجنة دورة تعنى بالتجارة فيما بين النظم وذلك كل عام ، ولكن حسب الاحتياج فقط .

٣٢٥- وفي معرض إشارة ممثلة فرنسا الى بيانات أدلت بها بعض البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بشأن العلاقات الاقتصادية بين الشرق والجنوب ، طلبت من البلدان المعنية أن تقدم إلى اللجنة مزيدا من المعلومات عن قضايا مثل وقف تحصيل جميع الديون ، لمدة ١٠٠ عام ، المستحقة للاتحاد السوفياتي على أقل البلدان نموا أو اتاحة امكانيات الوصول بحرية الى السوقين البلغارية والبولندية أمام جميع المنتجات المجلوبة من أقل البلدان نموا . وقالت إن بلدها سيستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في عام ١٩٩٠ وأن أي معلومات متصلة بالعلاقات الاقتصادية للبلدان الاشتراكية مع أقل البلدان نموا ستكون ذات أهمية لأعمال اللجنة .

٣٢٦- وقال المتحدث باسم المجموعة دال (بلغاريا) ، وهو يجيب على ممثلة فرنسا ، إن المعلومات المشار اليها يمكن الحصول عليها على أفضل وجه من البلدان المعنية مباشرة . أما عن بلغاريا ، فإن أقل البلدان نموا تتمتع فعلاً بامكانيات الوصول بحرية إلى السوق البلغارية .

٣٢٧- وقال ممثل بولندا إن أقل البلدان نموا مستمرة ، في ظل مخطط نظام الأفضليات المعمم البولندي الجديد الذي دخل حيز النفاذ منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، في التمتع بامكانيات الوصول بحرية إلى السوق البولندية . وأضاف أن تفاصيل المخطط البولندي لنظام الأفضليات المعمم قد أُبلغت إلى مجموعة الاتفاق العام المتعلق بالتعريفات الجمركية والتجارة "غات" .

٣٢٨- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إن وفده سيقوم ، عند الطلب ، بتزويد الوفود المهتمة بتفاصيل النهج السوفياتي إزاء مشكلة الديون .

٣٢٩- في الجلسة الرابعة للجنة المعقودة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩ ، عرض المتحدث باسم المجموعة دال (بلغاريا) الوثيقة المعنونة "اطار عام لنهج بلدان المجموعة دال بشأن اعداد البرنامج المشار اليه في الفقرة ١٠٥ (٢٦) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع مقدم من بلغاريا باسم الدول الأعضاء في المجموعة دال" (TD/B(XXXV)/SC.II/L.7) .

٣٣٠- وقام الرئيس ، في الجلسة (الختامية) المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، بتقديم مشروع مقرر عنوانه "العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناتجة عنها" (TD/B(XXXV)/SC.II/L.8) مع بعض تعديلات طفيفة في الصياغة .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة

٣٣١- وقررت اللجنة الثانية للدورة في جلستها الخامسة (الختامية) المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ بأن توصي المجلس باعتماد مشروع المقرر TD/B(XXXV)/SC.II/L.8 بصيغته المعدلة (انظر المرفق) . وقررت كذلك بأن ترفق بمشروع المقرر "النهج الموجز الذي قدمته بلدان المجموعة دال لاعداد البرنامج المشار اليه في الفقرة ١٠٥ (٢٦) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع" (TD/B(XXXV)/SC.II/L.7) الذي قدمته بلغاريا نيابة عن الدول الاعضاء في المجموعة دال .

٣٣٢- وفي جلستها الخامسة أيضا ، اعتمدت اللجنة الثانية للدورة مشروع تقريرها (TD/B(XXXV)/SC.II/L.6 و Add.1 and 2) مع بعض التعديلات الطفيفة ، وصرحت للمقرر بأن يستكمل التقرير حسب الاقتضاء .

المشاورات الثنائية

٣٣٣- قام الرئيس ، في الجلسة الخامسة (الختامية) المعقودة في ١٧ آذار/ مارس ١٩٨٩ بابلاغ اللجنة بأن عددا من البلدان اغتنمت الفرصة التي اتاحتها الالية المنشأة داخل الاونكتاد لعقد مشاورات ثنائية تتناول قضايا ذات أهمية متبادلة . وكانت هذه المشاورات ، كما نصت على ذلك المقررات ذات الصلة التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية ، سرية واختيارية ودون التزامات .

٣٣٤- وعقدت المشاورات الثنائية في الدورة الراهنة بين بلد اشتراكي واحد وثلاثة بلدان نامية . وناقشت البلدان المعنية قضايا مختلفة تتعلق بعلاقاتها التجارية والاقتصادية المتبادلة .

البيانات الختامية في اللجنة الثانية للدورة

٣٣٥- قال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (بيرو) ان مجموعته ترحب بنتيجة أعمال اللجنة فهي تعتبرها خطوة أولى لاعداد البرنامج كما توخته الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع . وقال إن أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المشار اليه في مشروع المقرر المقدم إلى المجلس مع توصية باعتماده ستتيح فرصة كبيرة لاحراز التقدم . وفي هذا الصدد ، حثت الأمانة على اتباع المبادىء التوجيهية المنصوص عليها في مقرر اللجنة عند القيام بالأعمال المقبلة .

٣٣٦- وقال المتحدث باسم المجموعة دال (بلغاريا) ان مجموعته تؤيد مقرر اللجنة . وذلك أن الهدف الرئيسي الذي تتطلع اليه مجموعته هو تحديد ولاية واضحة لفريق الخبراء الحكومي الدولي بصدد اعداد برنامج لتعزيز التجارة فيما بين الأنظمة . ويؤمل أن يؤثر عمل فريق الخبراء تأثيرا ايجابيا على هذه التجارة .

٣٣٧- وقال ممثل المجموعة باء (المملكة المتحدة) انه يرجى أن يساعد مقرر اللجنة في دعم بيئة تشجع التجارة فيما بين الأنظمة ، لا سيما التجارة بين الشرق والجنوب ، ويحسن حالة البلدان النامية .

٣٣٨- وقال ممثل الصين ان اللجنة قد حققت نتائج طيبة نسبيا . فالتوافق في الآراء الذي توصلت اللجنة اليه انما يوضح الحالة الدولية الراهنة حيث حلّ الحوار محل المواجهة . ويؤمل أن ينفذ مقرر اللجنة على وجه السرعة لتعزيز التجارة العالمية ككل ، والتجارة فيما بين الأنظمة ، وتجارة البلدان النامية بوجه خاص .

٣٣٩- وقال الرئيس ان تغييرات رئيسية في مجال السياسة العامة وتغييرات هيكلية تحدث الآن في مجالات ترتبط بالتجارة في عدد من البلدان التجارية الرئيسية وانها ستخلف آثارا هامة على التجارة بين مختلف الأنظمة وداخلها . غير انه يلزم مع حدوث هذه التغييرات الحفاظ على الالتزامات التي تم التعهد بها في الماضي لأنها تشكل قاعدة اساسية للأعمال المقبلة . ويمكن أن تتيح الاتجاهات الجديدة الناشئة فرصة طيبة لدعم التعاون الاقتصادي بين الشرق والجنوب والغرب في اطار برنامج عملي يعزز تنوع المنتجات والتنوع الجغرافي في التدفقات التجارية ويشجع أشكالا جديدة من التعاون الاقتصادي . ويؤمل أن تفضي الترتيبات التي وضعتها اللجنة في الدورة الراهنة الى وضع مثل هذا البرنامج العملي لتعزيز التجارة فيما بين الأنظمة ، لا سيما التجارة بين الشرق والجنوب ، محققة بذلك واحدة من الوظائف الرئيسية والفريدة من نوعها التي يضطلع بها الأونكتاد .

النظر في المسألة في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٤٠- اعتمد المجلس في الجلسة ٧٥٠ المقرر TD/B(XXXV)/SC.II/L.8 (للاطلاع على النص ، انظر الجزء الأول أعلاه ، المقرر ٣٦٨ (د - ٣٥)) ، وقرر بأن يرفق به "النهج الموجز الذي قدمته بلدان المجموعة دال لاعداد البرنامج المشار اليه في الفقرة ١٠٥ (٢٦) من الوثيقة الختامة للأونكتاد السابع" الذي عرضته بلغاريا نيابة عن المجموعة دال .

الفصل الرابع

قضايا أخرى لينظر فيها المجلس على نحو ما هو مفوض في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) وفي سياق الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية بشأن التجارة الدولية ، فضلا عن قرارات الجمعية العامة والمؤتمر الأخرى ذات العلاقة بالموضوع: أثر التغير التكنولوجي على أنماط التجارة الدولية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٤١- عرضت الوثيقة التالية على المجلس لنظره في هذا البند:

"أثر التغير التكنولوجي على أنماط التجارة الدولية" - مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B(XXXV)/SC.I/CRP.2) .

٣٤٢- قال مدير ومنسق برنامج التجارة الدولية ، في معرض تقديمه لمذكرة أمانة الأونكتاد حول أثر التغير التكنولوجي على أنماط التجارة الدولية (TD/B(XXXV)/SC.1/CRP.2) ، إنه طرأت منذ إنشاء الغات تغيرات شتى لم تؤثر على حجم التجارة وتكوينها واتجاهها فحسب بل أثرت أيضاً على طرق تسيير التجارة الدولية . وكان التغير التكنولوجي ، رغم كونه خارجيا عن التجارة ، من أقوى العوامل التي أثرت على هذه التطورات ، ومن أهم العوامل التي تفسر تطور التجارة الدولية في المواد الخام والمصنوعات في الآونة الأخيرة ، والتحولات التي حدثت في الميزة النسبية للبلدان في تجارة الصناعة التحويلية والتي تفسر تزايد التفاوت في الأداء التجاري .

٣٤٣- وأضاف أن تزايد أهمية التكنولوجيا كعامل محدّد للأوضاع النسبية للبلدان والشركات في الاقتصاد العالمي أثر على الأفكار بصدد طابع التجارة الدولية . كما أدى إلى استجابات في السياسة العامة من حكومات بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة . فاتخذت تدابير في مجالات التجارة وتشجيع الابتكار وحماية المنافسة/الملكية الفكرية . وفي الوقت نفسه ، ما زالت الشركات عبر الوطنية تعتبر بعض جوانب سياسات البلدان النامية في مجالي الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا - وهما المصدر الأساسي للابتكار التكنولوجي لغالبيتها - أمراً يتضارب مع استراتيجياتها التنافسية العالمية بينما تظل البلدان الصناعية تنظر اليها باعتبارها أمرا يتضارب مع مصالحها التجارية والتكنولوجية ، مما أدى الى ضغوط ثنائية ومتعددة الأطراف من أجل تغيير هذه السياسات ، وإلى احتكاكات تجارية إذا لم يطرأ مثل هذا التغيير .

٣٤٤- وتابع يقول إن العديد من استجابات السياسة العامة لأثر التكنولوجيا على التجارة الدولية لا تسهم على ما يبدو في هدف تعزيز وتحسين النظام التجاري الدولي بما يدعّم البلدان النامية ، حسبما هو متوخى في الفقرتين ١٠٥ (٣٣) و(٣٤) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع . وقال إنه يتعين على المجتمع التجاري الدولي ،

في المفاوضات الراهنة ، التسليم بدور التكنولوجيا المهيمن في إنشاء أوضاع تنافسية دولية وبشرعية التدابير التي تتخذها البلدان النامية لمساندة تنمية قدراتها التكنولوجية المحلية . ولكن تحسين البيئة الاقتصادية العالمية وحل مشكلة الدين يمثلان ، بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية ، شرطا إضافيا لازما لهذه التنمية . وسيلزم أيضا دعم إضافي متعدد الأطراف للبلدان الأفقر بينها .

٣٤٥- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الهند) إن مجموعته ترى من المهم دراسة وتحليل التطورات في النظام التجاري الدولي في ضوء ولاية الأونكتاد العامة حول هذه المسألة . وأوضح أن المناقشة الحالية تتيح فرصة لتنشيط التفكير حول طرائق وسبل تصحيح نواحي القصور واقتراح تحسينات في النظام التجاري الدولي وفقا للأسس المبينة في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع . وأضاف أن مداولات الأونكتاد حول النظام التجاري الدولي يمكن أن تساعد على تشكيل جوانب هامة من النظام ، والتأثير على السياسات الحكومية ، والإسهام في إنشاء آليات حكومية دولية للتعاون الدولي . كما يمكن أن تساهم ايجابياً في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأن تتناول أيضا في الوقت نفسه قضايا هامة لا تعالجها تلك الجولة . ويمكن أيضا أن تساعد في توضيح آثار التغيرات الهيكلية الجارية في الاقتصاد العالمي .

٣٤٦- ومضى يقول إن التغيرات التكنولوجية وأثرها على النظام التجاري الدولي كانت خيارا ملائما لتركيز المناقشة على هذا البند لأن لها أثرا على السياسات التجارية التي كثيرا ما تمليها . وقد كشفت دراسات الأونكتاد العديدة أن أنماط التجارة العالمية آخذة في التغير بسرعة . ويمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات الهامة بشأن التجارة الدولية مع إشارة محددة إلى التجارة المتصلة بالتكنولوجيا . فقد زادت الثغرة اتساعاً بين الأداء التصديري للبلدان المتقدمة والبلدان النامية في الثمانينات بسبب تزايد دور التكنولوجيا مما سبب انخفاضا في القدرة التنافسية التجارية للبلدان النامية وقدرتها على التكيف مع التغيرات في الأسواق الدولية وزاد في الوقت نفسه من الميزة التنافسية للبلدان المتقدمة . فزاد النمو والتغير التكنولوجيان من تقلص قدرة البلدان النامية على المشاركة في النظام التجاري الدولي والاستفادة منه ، هذا في وقت أدى فيه افتقارها إلى القدرات التكنولوجية والمهارات التنظيمية والإدارية ذات الصلة إلى زيادة ضعفها . ووصف بالتفصيل الأثر المناوئ للتغير التكنولوجي على صادرات البلدان النامية من المواد الخام ، وعلى النمط المتغير للتجارة في المصنوعات وعلى الخدمات ، وخلص إلى القول بأن الهبوط في نصيب البلدان النامية في التجارة العالمية خلال الثمانينات يعود إلى حد كبير الى افتقارها لميزة التقدم التكنولوجي . فالتغير التكنولوجي يمكنه إبطال أثر كافة القدرات التفاضلية التي تشكل الميزة النسبية للبلدان النامية ، وبذا تفقد ميزتها النسبية .

٣٤٧- وأضاف أن البلدان النامية ليست متضررة فحسب بالتغيرات التكنولوجية ، وإنما تعاني أيضا من نكسة أخرى في التجارة والتنمية نتيجة ردود أفعال حكومات بعض البلدان المتقدمة في مجال السياسة العامة إزاء التغيرات التكنولوجية التي يُنظر إليها على أنها قوة محرِّكة لاكتساب القدرة على المنافسة التجارية . وقال إن إقامة الحواجز الحمائية ، وخصوصا ضد الصادرات التي اكتسبت فيها البلدان النامية قدرة تنافسية بشق الأنفس ، ومنع الوصول إلى تكنولوجيات جديدة معيَّنة استنادا الى معايير حساسية تقرر بصورة تعسفية مشبطان للعزيمة . بيد أن أخطر تطور في سياسات بعض البلدان المتقدمة يتعلق بتغير موقفها إزاء حماية الملكية الفكرية محليا وثنائيا وعلى نحو متعدد الأطراف ، فتبذل جهود حاليا للاستعاضة عن المعايير القديمة ، القائمة على مبادئ المصلحة العامة والمعاملة الوطنية وعدم التمييز ، بمعايير جديدة موحَّدة عالمية النطاق وأكثر قوة وتقييدا . وإحدى النواحي المثيرة للجزع في هذه السياسات محاولة إقامة صلة بين التجارة في السلع ونوع ومستوى حماية الملكية الفكرية في البلدان النامية . وترى مجموعة الـ ٧٧ أن الأثر الكلي لهذه الاتجاهات الجديدة سيكون تفاقم حالة صعبة بالفعل فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتطورها التكنولوجي المحلي ، لا سيما وأن الحوار الدولي بشأن هذه القضايا برعاية الأونكتاد قد وصل إلى طريق مسدود بسبب الموقف السلبي الذي تتخذه بعض البلدان المتقدمة .

٣٤٨- وفي الختام ، قال إنه بالنظر إلى ما تواجهه البلدان النامية من عراقيل أصيلة فيما يبدو بوضوح أنه نمو تقوده التكنولوجيا في التجارة الدولية ، يلزم تعويض البلدان النامية لا بمجرد اتخاذ إجراء أكثر إيجابية وتطبيق إيجابي للمعاملة التفاضلية والأكثر مواتاة في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وإنما أيضا بضمان ألاّ تؤدي نتيجة هذه المفاوضات في بعض المجالات إلى زيادة وإدامة افتقارها لميزة التقدم التكنولوجي . وتلزم تحويلات كبيرة من الموارد - مالية وتكنولوجية على السواء - من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية ، وإلاّ فلن يكون للمحاولات المبذولة في جولة أوروغواي لتحرير وتدعيم النظام التجاري المتعدد الأطراف أي مغزى للبلدان النامية .

٣٤٩- وأعربت المتحدثة باسم المجموعة باء (ايرلندا) عن الأسف لتعذر التحضير تحضيراً شاملاً لمناقشة هذا البند من جدول الأعمال بسبب تأخر الاتفاق على جدول أعمال دورة المجلس الحالية . ومع ذلك ، ذكرت أنه جرى تناول قضايا تتصل بالموضوع في تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٨ ، وفي الدورة السابعة للجنة نقل التكنولوجيا . وقالت إن المجموعة باء تؤيد ما ورد في تقرير التجارة والتنمية من أن التكنولوجيا شديدة الأهمية كقوة من القوى المحركة العديدة في التجارة الدولية . وقد دفع

التقرير بأن أهم عامل لخلق ميزة تنافسية هو تراكم المعرفة على مستوى الشركات . وأحد الاستنتاجات الأخرى للتقرير أن التكنولوجيا من العوامل التي تسهم في اتجاه يؤدي إلى تقارب في الأوضاع النسبية للاقتصادات الصناعية الرئيسية وأن عددا صغيرا من البلدان النامية اكتسب أيضا قدرة على المنافسة في نطاق واسع من فئات المنتجات . وقالت إن التقرير ذكر أيضا أن القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية في أسواق البلدان المتقدمة قد ارتفعت في الصناعات القائمة على كثافة أنشطة البحث والتطوير المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة في مستوياتها خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٥ . ومع ذلك ، يوجد فيما بين البلدان النامية تفاوت متزايد في أداء صادرات المصنوعات بين مجموعة صغيرة من البلدان الرئيسية المصدِّرة للمصنوعات والبلدان المتبقية . وإن حجم التقدم التكنولوجي في عدد من البلدان النامية ، وخصوصا في آسيا ، كبير لدرجة تجعله يستحق دراسة متعمقة . وتحتاج مثل هذه الدراسة أيضا إلى التركيز على السياسات الاقتصادية التي تخلق مناخا مواتيا للاستثمار وتمنح أولوية عليا لتنمية الموارد البشرية . كما ذكر التقرير أيضا بالتفصيل أن هذه المجموعة من البلدان النامية المتقدمة تكنولوجياً أصبحت مصدرة رئيسية للسلع الانتاجية وخدمات الهندسة الاستشارية إلى غيرها من البلدان النامية ، وأبرز ضرورة زيادة التعاون الاقاليمي ودون الإقليمي .

٣٥٠- وقالت إنه إلى جانب قصص النجاح في مجال التكنولوجيا ، توجد اتجاهات لا تبعث على التشجيع بنفس الدرجة تناولتها لجنة نقل التكنولوجيا في دورتها السابعة . فلاحظ القرار الذي اتخذته اللجنة ، مع القلق ، ما يترتب على الهبوط الظاهر في تدفقات التكنولوجيا من آثار إنمائية . ووفقا لذلك ، أوضحت اللجنة المجالات التي يمكن فيها للأونكتاد المساهمة في الجهود المبذولة لحفز تدفقات التكنولوجيا . وذكرت ما يلي من سمات القرار:

- يمكن للأونكتاد في أعماله مستقبلا دراسة دور السياسات الوطنية في تشجيع ابتكار التكنولوجيا واستيعابها والاستفادة منها ؛
- ينبغي للأونكتاد دراسة الصلة بين أنشطة البحث والتطوير وأنشطة الإنتاج ؛
- يمكن للأونكتاد مواصلة تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نقل التكنولوجيا ؛
- ينبغي مواصلة العمل بصدد فرص التعاون الدولي ؛
- ينبغي إيلاء اهتمام متزايد لما يترتب على التكنولوجيات الجديدة والناشئة من فرص وآثار في مجالي التجارة والتنمية .

ولا شك في أن المسائل التي جرى تناولها في هذا القرار وفي المناقشات الحالية على السواء ، ستنظر فيها الدورة الثامنة للجنة نقل التكنولوجيا .

٣٥١- وفي الختام ، وجهت الشكر لمدير ومنسق برامج التجارة الدولية على عرضه الشامل للبند ٥ من جدول الأعمال . وقالت إنه كرد فعل أولي عليه تود المجموعة بـاء لو تلاحظ شكوكها الخطيرة حول بعض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن ما يترتب على الاتجاهات التكنولوجية من آثار على التجارة الدولية .

٣٥٢- وأشار ممثل الصين إلى أن التغير التكنولوجي يمثل قوة دافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ودليل ذلك التطور الذي شهدته التجارة العالمية على مدى الثلاثين عاما الماضية . وفي حالة البلدان النامية ، أدى استحداث تكنولوجيات جديدة إلى انخفاض صادراتها التقليدية . وعلى الرغم من أن البلدان النامية في معظمها اعتمدت عددا من التدابير لتعزيز طاقاتها التكنولوجية وتيسير نقل التكنولوجيا ، فإنها لم تحقق إلا نجاحا محدودا في صادراتها من المصنوعات . وقد نجمت هذه الحالة أساسا عن التدابير الحمائية من قبل البلدان المتقدمة وإساءة استخدام الضمانات التكنولوجية . ويتطلب البحث والتطوير استثمارات كبيرة وبنية تعليمية واقتصادية قوية تفتقر اليهما معظم البلدان النامية . وتعمل الفوارق القائمة في مستوى التطور التكنولوجي على توسيع الهوة بين الأغنياء والفقراء ، باستثناء عدد محدود جدا من البلدان النامية التي تتمتع ببيئة سياسية وجغرافية واقتصادية خاصة تمكنها من زيادة صادراتها الكثيفة البحث والتطوير .

٣٥٣- وعليه ، فقد حث المجتمع الدولي على اتخاذ عدد من التدابير . وأضاف أنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تساعد البلدان النامية التي تواجه صعوبات بسبب تضاؤل السوق وانخفاض الأسعار السلعية على تنويع اقتصاداتها . كما ينبغي اتخاذ تدابير دعم اجتماعية . وينبغي التعجيل بعملية التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة بما يتيح للبلدان النامية الاستفادة من نقل الميزة النسبية إليها في بعض القطاعات . كما ينبغي خفض الحواجز التجارية . وتشمل التدابير الأخرى زيادة الاستثمارات في البلدان النامية ، وتيسير نقل التكنولوجيا ، والمساعدة في التنمية التعليمية ومشاركة العلماء والموظفين من البلدان النامية في برامج مشتركة للبحث والتطوير . كما ينبغي أن تساهم المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وينبغي للبلدان النامية ، من جانبها ، أن تكيف سياساتها الانمائية ، وأن تقوم بدور ايجابي في التعاون والتبادل الدوليين ، وأن تعبئ جميع العوامل الايجابية المحلية وأن تعمد إلى الاستخدام الكامل لمبادرات مختلف القطاعات الاجتماعية والأفراد .

٣٥٤- وختاما ، أعرب عن أمله في أن تعمد الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، جنبا إلى جنب مع محاولة تحسين امكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق ، إلى إيلاء كامل الاعتبار لدور التكنولوجيا في عملية التنمية ،

والمساهمة في نقل التكنولوجيا والموارد إلى البلدان النامية . وينبغي أن تقترن الأحكام الرامية إلى حماية المستثمرين بجهود تستهدف توافق الاستثمار ونقل التكنولوجيا مع الأهداف الانمائية للبلدان النامية . ولا غنى أيضا عن كفالة حق البلدان النامية في تطوير التكنولوجيا الخاصة بها ووضع أنظمتها في مجال الملكية الفكرية وفقا لاستراتيجياتها الانمائية .

٣٥٥- وأكد ممثل مصر على الآثار العالمية للتغير التكنولوجي السريع على أنماط التجارة الدولية وخاصة على المصالح التجارية للبلدان النامية وشركاتها . وأضاف أن آثار المديونية وكساد الأسواق السلعية أضعفت قدرة البلدان النامية في افريقيا وغيرها على استيراد التكنولوجيا الجديدة المتواصلة التغير والمتعاظمة الكلفة ، وبهذا تتعرض ميزتها التنافسية للخطر . وتظهر التجارب القريبة العهد للبلدان النامية ما تواجهه من صعاب في تنفيذ سياسات إعادة التكيف بدون الوصول إلى المدخلات التكنولوجية الجديدة . وأدى عدم توافر الموارد إلى تدهور الأداء الاقتصادي المتصل بالتكنولوجيا في معظم البلدان النامية . وقد مورست ضغوط ثنائية على البلدان النامية لتحقيق المستويات المطلوبة لحماية الملكية الفكرية و/أو الصناعية ، على نحو يعوق قدرتها على استيعاب التكنولوجيا المستوردة وتشربها الكامل بما يحسن أداءها التصديري . وقد نجم أثر مماثل عن تخفيف المنافسة وسياسات مكافحة الاحتكارات في سياق تشجيع البحث والتطوير في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وبناء على ذلك ، فإنه ينبغي لأية صكوك لحماية الابتكار التكنولوجي أن تأخذ في الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والانمائية للبلدان النامية ومتطلباتها التكنولوجية وأن تتقيد بمبدأ المعاملة الوطنية . وعلاوة على ذلك ، ينبغي إقامة صلة بين حماية التكنولوجيا وامكانية وصول البلدان النامية إليها . ولا غنى للبلدان النامية ، كيما تحسن وضعها الحالي في التجارة العالمية ، عن أن يتاح لها الانضمام إلى ترتيبات البحث والتطوير في البلدان المتقدمة وشركاتها والاستفادة من هذه الترتيبات ، وبخاصة في قطاعات الصادرات . وبالاضافة إلى ذلك ، يجب تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية بغية دعم قدرات الابتكار التكنولوجي في البلدان النامية . وثمة ضرورة لامتثال جميع البلدان لتعهداتها بموجب الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع . كما يجب إظهار الإرادة السياسية من قبل جميع البلدان بغية الوصول إلى نتيجة إيجابية ومبكرة بشأن مدونة قواعد السلوك في نقل التكنولوجيا التي ستأخذ في الاعتبار في جملة أمور المصالح التجارية للبلدان النامية .

٣٥٦- وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن بلدها لم يتمكن ، بسبب القرار المتأخر بإدراج البند ٥ في جدول الأعمال ، من إكمال دراسته لمذكرة الأمانة بصورة تفصيلية ومن ثم فإنه لا يعتزم الاشتراك في مناقشة بشأن جانبها الموضوعي في هذه الدورة للمجلس . بيد أنه يمكن إشارة عدد من النقاط . وأضافت أنه على حين أن الوثيقة تشتمل على بعض الآراء التي تستحق الاهتمام فإنه لا يسعها أن توافق على الاستنتاجات الواردة فيها وبخاصة الاستنتاجات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية . والواقع أنه بذات القدر من التحليل الوارد في المذكرة كان من الممكن الوصول إلى استنتاجات مختلفة تماما . وعليه ، فإنها ترى أنه من غير المناسب - والسابق لأوانه حقا - محاولة الوصول إلى نتيجة بشأن هذا البند خلال هذه الدورة ، قبل أن يناقش الموضوع تماما فيما بين جميع المجموعات والأعضاء في المجلس . كما أعربت عن أملها في أن تتمكن الأمانة من أن تقدم إلى دورة مقبلة للمجلس وثائق عن البند ٣ (ب) بشأن الأدوار التي تؤديها كل من السياسات الوطنية والبيئة الخارجية في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سياق الفقرات ٢٥ - ٣٣ من الوثيقة الختامية .

٣٥٧- وقال ممثل كندا إنه في العصر الذي تغدو فيه الأسواق العالمية والانتاج الكبير هما القاعدة ، تمثل التكنولوجيا عاملا رئيسيا في عملية الانتاج وفي إقامة بيئة تنافسية . بيد أنه يتعين التسليم بأنه بالنسبة لبلدان معينة تخلفت القدرة على تطوير التكنولوجيا عن احتياجاتها المتعلقة بالنمو ؛ وتواجه في الوقت ذاته صعوبات في الوصول الى التكنولوجيا - إما لأنها لا تملك الموارد اللازمة لشرائها أو لأنها تواجه قيودا إنمائية أساسية تعوق نقل التكنولوجيا . ولكن على حين أن احترام الحقوق والالتزامات في جميع مجالات الأنشطة ، بما في ذلك التكنولوجيا أمر أساسي بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع العالمي ، فإن قضية توزيع الحقوق المتعلقة بالتكنولوجيا تمثل مسألة متشابكة وتتصل بأمور منها مشكلة تحديد المكافأة المنصفة لمن يقومون باستحداث التكنولوجيات وتعديلها وتحسينها . ومن الواضح في هذا الصدد أنه ليست كل الصورة التي رسمتها الأمانة مغرقة في التشاؤم . وتسلم كندا ، وهي مستورد صاف كبير للتكنولوجيا ، بضرورة إقامة نظام قوي وواضح لحماية الابتكار التكنولوجي اقتناعا منها بأنه سينشط الاستثمار ونقل التكنولوجيا والجهد الابتكاري المحلي . ومن المعتقد أيضا أنه يمكن مراقبة مزايا تعديلات الانتاج الناجمة عن تطبيق التكنولوجيا من خلال سياسات تشجع المنافسة أو تمنع بصورة حساسة استغلال الهيمنة السوقية . وجميع البلدان التي لها مصلحة في الوصول الى التكنولوجيا - وهي البلدان النامية والمتقدمة على السواء ، مهتمة بتحقيق توازن مناسب في مستوى حماية التكنولوجيا وفي انفاذها على السواء ، بغية خفض تشوهات التجارة إلى الحد الأدنى . وأضاف ان بلده يؤمن أيضا بأن النهوض بعملية تقوم على أساس قواعد متعددة الأطراف للحماية يخدم مصالح الأعضاء الأضعف في المجتمع التجاري الدولي بصورة أكثر إنصافا من

عملية التسوية الثنائية البديلة ويعزز أيضا شفافية النظام التجاري وامكانية التنبؤ بشأنه .

٣٥٨- وقال ممثل النمسا إن وفده يؤيد تماما البيان الذي أدلت به المجموعة باء . وأضاف قائلاً إنه ، من جانبه ، يرى أن عدم كفاية مفهوم الميزة النسبية لتفسير التخصُّص الذي لا ينشأ عن توافر الموارد بل عن عملية مثل عملية الابتكار التكنولوجي ينبغي ألاّ يفضي إلى رفض النظرية برمّتها . ومن أجل جعل هذه النظرية متفقة مع الاشتراطات الجديدة ، ينبغي توسيعها لتشمل عوامل إضافية مثل تنمية المهارات البشرية والدراية التكنولوجية .

٣٥٩- وفيما يتعلق بانطباق دورات المنتجات في التنمية الاقتصادية في عالم اليوم ، لاحظ أنه لئن كان يتعين دائماً على الوافدين الجدد البدء من بداية السلم ، فليس من المحتوم أن يظلّوا دائما في الصف الثاني . ولا يمكن استبعاد إمكانية أن تصبح القوة الدافعة الناجمة عن عملية التحوّل من القوة بما يكفي لتمكين الوافدين الجدد من الوصول إلى الصف الأول . وإذا ما تم التسليم بهذه الامكانية ، فمن المحتمل للاتجاه الحالي نحو الاختلالات الهيكلية أن يستمر . وإذا فقدت بعض البلدان موقعها في الصف الأول ، فسيختلف السيناريو المرتقب تماماً عن السيناريو الذي تصورته أصلا نظرية دورة المنتجات . ويبدو أيضا أن هذه النظرية تثير صعوبات لسبب آخر ، فسير التجارة العالمية بسلاسة يتطلب من البلدان المتقدمة ؛ بعد أن فتحت مجالات جديدة للانتاج ، أن تتخلى عن بعض مجالات الانتاج لصالح الوافدين الجدد . ولكن الحال ليس كذلك دائماً ، فسرعة الابتكار ، مع أنه لم يسبق لها مثيل في المنظور التاريخي ، ليست قويّة بما يكفي لإتاحة إمكانية وصول الوافدين الجدد إلى الأسواق بسهولة . إلا أن وجود الاحتكاكات التجارية لا يؤثر على إيمان بلده بالتجارة الحرّة . والواقع أن النمو السريع في تغلغل البلدان النامية في أسواق المنتجات القائمة على الاستخدام الكثيف لأنشطة البحث والتطوير خلال الثمانينات ينبغي أن يفسّر لا باعتباره دليلاً على قدرة الاقتصادات الناشئة حديثاً على غزو الأسواق العالمية فحسب ، بل باعتباره دليلاً أيضاً على استعداد بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة لتقبُّل الغزو .

٣٦٠- وقال ممثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية إن من الصعب التعليق بصورة كاملة على مذكرة الأمانة (TD/B(XXXV)/SC.I/CRP.2) لأنه كان من الضروري تعميمها خلال الدورة . وبالرغم من أن العديد من الحجج المطروحة في المذكرة تبدو معقولة ، فإن هذا لا ينطبق على الاستنتاجات . فالنجاح الأكبر نسبياً الذي حققته بعض البلدان النامية في استيعاب واردات السلع الانتاجية والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة التقنية يمكن أن يُعزى إلى وجود بيئة إقليمية واقتصادية مؤاتية للقيام ، بأدنى

تكلفة ممكنة ، بتطوير تكنولوجيا ذات قدرة عالية على المنافسة وتطبيقها على منتجات مختارة تصدّر إلى عدد محدود من الأسواق التي يرتفع فيها مستوى الطلب على هذه المنتجات . إلا أن هذا النجاح المؤكد لهذه العملية لا يمكن أن يُعمّم على جميع البلدان النامية ، إما بسبب إختلاف مستويات تنميتها أو بسبب خطر إشباع الأسواق ذات الصلة . وإذ ما أريد تشجيع هذه العملية القائمة على دوافع تكنولوجية ، فإن هذا يتطلّب قدراً أكبر من التنويع للمنتجات وللأسواق على السواء من أجل تجنُّب إحداث المزيد من الاختلالات في شبكة التجارة . والابتكار لا يحدث بقرار ، بل يتطلّب وجود بيئة إنمائية مناسبة بما في ذلك مراعاة الشرط الهام الذي يقتضي احترام الملكية الفكرية . وهذا ينطبق بصفة خاصة على التكنولوجيات المتقدمة ذات القدرة العالية على المنافسة ، التي ينطوي نقلها على أكثر من مجرد الدراية أو مجرد بدء الانتاج .

٣٦١- ومهما كان مستوى التقدُّم التكنولوجي لبلد ما ، فإن أداءه يكمن في قدرة شركاته على ترشيد أساليبها الخاصة بالانتاج والتكيف مع التغيُّر . ومن ثم ينبغي للأمانة أن تركّز أيضاً على أقل البلدان نمواً ، حسبما طلبته لجنة نقل التكنولوجيا ، وعلى البلدان المتوسطة المستوى ، مع مراعاة البيئة التي يجري فيها نقل وتطبيق التكنولوجيا .

٣٦٢- وأخيراً قال إنه لئن كانت الجماعة الاقتصادية الأوروبية ستعمِّق تحليلها للنقاط الأخرى المشارة في مذكرة الأمانة ، فليس بإمكانها الآن تقديم استنتاجاتها النهائية . كما أنها لا ترغب في إصدار حكم مسبق على نتائج المناقشات الجارية في محافل أخرى .

٣٦٣- وفي الجلسة ٧ المعقودة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩ ، عرض المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الهند) مشروع قرار بشأن البند ٥ من جدول الأعمال قدّمه وفده باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ . وقد تم فيما بعد تعميم مشروع القرار في الوثيقة TD/B(XXXV)/SC.I/L.6 .

الاجراء الذي اتخذته اللجنة الأولى للدورة

٣٦٤- في الجلسة الثامنة (الختامية) المعقودة في ١٧ اذار/مارس ١٩٨٩ قررت لجنة الدورة أن توصي باحالة موضوع "أثر التغير التكنولوجي على أنماط التجارة" إلى المجلس لينظر فيه أثناء الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين .

٣٦٥- وفي الجلسة نفسها سحب مقدمو مشروع القرار TD/B(XXXV)/SC.I/L.6 مشروعهم .

البيانات الختامية بشأن البنود ٣(أ) و٣ و٥ من جدول الأعمال في الجلسة الثامنة (الختامية) للجنة الدورة الأولى المعقودة في ١٧ اذار/مارس ١٩٨٩

٣٦٦- علق المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (الهند) قائلا إن لجنة الدورة توصلت إلى نتائج مرضية بشأن البنود ٣(أ) و٣ و٥ من جدول الأعمال . فالمقرر الذي وافقت اللجنة عليه بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي (TD/B(XXXV)SC.I/L.7) يتسم بأهمية خاصة . وإذا ما استمرت روح التعاون التي سادت الدورة الراهنة فسيتمكن المجلس من انجاز عمل بناء بصدد القضايا التي أحيلت إلى اللجنة الأولى للدورة .

٣٦٧- وقالت المتحدثة باسم المجموعة باء (ايرلندا) ان مناقشة بناءة وجيدة قد دارت في الدورة الراهنة للمجلس . فالبيانات التي أدلى بها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال مشجعة وتعكس العديد من الاهتمامات المشتركة بصدد القضايا المرتبطة بالحمائية والتكيف الهيكلي . وشعرت بأن ذلك ينم عن تزايد الوعي بالمصلحة المشتركة لجميع المشاركين في التصدي لهذه القضايا . وفيما يتعلق بالمقرر الذي وافقت اللجنة عليه لتوها بشأن البند ٣ ، فان المجموعة باء ترحب بأنه أمكن التوصل الى وضع نص متوازن يعكس الاهتمامات المشتركة لجميع الأطراف ، خاصة في الفقرات ١ و٤ و٦ و٧ . وترجو مجموعتها أن يستمر العمل المقبل بهذه الطريقة البناءة والتعاونية . وفيما يتعلق بالفقرة ٧ ، فقد كررت المجموعة باء آراءها بشأن حدود قاعدة بيانات الأونكتاد كأداة تحليلية لدراسة التدابير غير التعريفية . وفي هذا الصدد ، ترحب بالضمانات التي أعطاها المدير/المنسق لبرامج التجارة الدولية بأن الأمانة سوف تواصل جهودها لتحسين قاعدة البيانات . وأخيراً ، أعربت عن تقدير مجموعتها لتبادل الآراء الشائق حول قاعدة البيانات في اطار غير رسمي ، وعن اعتقاد المجموعة بأن فائدة مداولات المجلس ستتضاعف إذا أمكن تنظيم مثل هذه التبادلات غير الرسمية في دورات المجلس المقبلة .

٣٦٨- وقال المتحدث باسم المجموعة دال (هنغاريا) ان مجموعته تقدر تبادل الآراء الحي والشائق الذي دار بين عدد كبير من الوفود . وما الاختلاف الكبير في الاراء والنهج إلا تعبير عن تعقد طابع مجالات المشاكل المطروقة في اللجنة الأولى للدورة . وأعرب عن أمله في أن تكون المناقشات قد أسهمت في زيادة فهم اهتمامات الشركاء التجاريين ومشاغلهم . والأمر المشجع بوجه خاص هو أن المشاركين وجدوا الأرضية المشتركة اللازمة للموافقة على مقرر يتناول بعض الجوانب الرئيسية التي تنطوي عليها الحمائية والتكيف الهيكلي (البند ٣) وأعطوا الأمانة مزيداً من التوجيه للعمل في هذا المجال . وقد تابعت بلدان المجموعة دال المناقشات في اللجنة باهتمام كبير . وتشترك المجموعة مع وفود عديدة في رأيها بأن التطورات الحديثة في البيئة التجارية الدولية لا تبعث على الرضا . ففي الوقت الذي ترحب فيه هذه البلدان ببعض الاشارات الطيبة ، لا يسعها ان تنسى المشاكل المتصاعدة التي تثيرها الضغوط والاجراءات الحمائية . فقد كشفت المداولات التي دارت بشأن قضية الخدمات (البند٣ (أ)) الاهتمام

الذي تعلقه جميع البلدان على هذا الموضوع الرئيسي . وقال ان أعمال البحث التي اضطلعت بها الأمانة في هذا المجال ، لا سيما التحليل المستفيض الوارد في تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٨ ، جدير بالثناء ويجب أن يستمر . وتعرب المجموعة دال عن تقديرها للمناقشات التي شرعت اللجنة في اجراءها بشأن أثر التغير التكنولوجي على أنماط التجارة الدولية (البند ٥) . فقد ألقي الضوء على عدد من مجالات المشاكل وعلى بعض السمات البارزة للتطورات الحديثة . وتتطلع المجموعة دال الى مواصلة هذه المناقشات بمزيد من التفصيل في الدورة القادمة للمجلس .

٣٦٩- ولاحظ ممثل الصين ان لجنة الدورة الأولى قد أجرت مداولات مكثفة بشأن البنود ٣ (أ) و٣ و٥ من جدول الأعمال . وانها اجرت بوجه خاص مناقشات متعمقة وكاملة بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي (البند ٣) . وصرحت وفود عديدة بآرائها حول هذا البند مما اسهم في التوصل الى تفاهم متبادل . وعلى هذا الأساس ، تم الاتفاق على بعض القضايا الرئيسية كما ينعكس ذلك في مشروع المقرر الذي وافقت عليه اللجنة (TD/B(XXXV)/SC.I/L.7) . ويشعر وفده بسعادة ازاء هذه النتيجة . وفي الوقت ذاته ، تأمل الصين بأن تفي جميع البلدان بكل التزاماتها المتعلقة بتدابير التجميد والتراجع وأن تمتنع عن اتخاذ تدابير اضافية تضر بتجارة البلدان النامية وتنميتها . ذلك ان هذا التصرف مسألة تهم جميع المشاركين .

٣٧٠- ونظرا لضيق الوقت ، لم تتمكن اللجنة من اجراء مشاورات مكثفة بشأن البندين ٣ (أ) و٥ . وأعرب عن أمله في أن يتسع المجال خلال الجزء الثاني من الدورة السادسة والثلاثين للمجلس لتبادل الآراء حول هذين البندين ، وخاصة فيما يتعلق بأثر التغيير التكنولوجي على انماط التجارة الدولية (البند ٥) . وقال إنه مقتنع بأنه لن يمكن التوصل إلى اتفاق على هاتين القضيتين إلاّ بزيادة التفاهم المتبادل وبتعزيز تجارة البلدان النامية .

النظر في المسألة في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٧١- وافق المجلس في الجلسة ٧٥٠ علىٰ احالة النظر في موضوع "أثر التغير التكنولوجي على انماط التجارة الدولية" إلى الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين .

٣٧٢- وسحب مشروع القرار TD/B(XXXV)/SC.I/L.6 .

الفصل الخامس

الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٧٣- ذكر رئيس البرنامج الخاص للأونكتاد لأقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية في بيان افتتاحي أن عملية الإعداد للمؤتمر الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، الجاري الاضطلاع بها على مستويات مختلفة ، بدأت بالدعوة إلى عقد اجتماع لكبار الشخصيات في لاهاي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وخلال عام ١٩٨٩ ، سيدعو الأمين العام للأونكتاد إلى عقد اجتماعات لخبراء بشأن قضايا مختلفة . وعلى المستوى القطري ، فإن الإعداد للعروض القطرية من قبل حكومات أقل البلدان نموا بلغ مراحل مختلفة . وعلى الصعيد الاقليمي ، سوف يكرس الاجتماع التاسع لمؤتمر وزراء أقل البلدان نموّا الافريقية ، في نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، للإعداد لهذا المؤتمر . كما ستدعو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى عقد اجتماع حكومي دولي في أوائل عام ١٩٩٠ .

٣٧٤- وتجري التحضيرات لاجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة التقنية والمالية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا ، المزمع عقده في الفترة من ٢٢ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ . وسوف تعقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر في الفترة من ٢٦ آذار/مارس إلى ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

٣٧٥- لاحظ المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (بنغلاديش) مع الارتياح الترتيبات التي يجري اتخاذها على مستوى الأمانة لضمان اسهام الأمانة على نحو فعال في عملية الإعداد للمؤتمر . وقال إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأقل البلدان نموا استمر في التدهور أثناء الثمانينات بالرغم من جهودها الحازمة من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجهها . وقد تأثرت أقل البلدان نموا بوجه خاص بالبيئة الخارجية المناوئة التي سادت أثناء هذا العقد . ولم تنجز بعد الالتزامات والتعهدات التي أخذها المجتمع الدولي على نفسه في سياق برنامج العمل الجديد الكبير .

٣٧٦- وسيكون على أقل البلدان نموا أن تعوض عن عقد ضائع من خلال مضاعفة الجهود على جميع الجبهات وأن تحدّد تدابير وبرامج فعالة للتسعينات . واعتبارا لهذا ، تتطلع مجموعة الـ ٧٧ الى اسهام شركائها في التنمية على نحو نشط وفعال في الاجتماعات التحضيرية لضمان حصيلة ايجابية تكفل نجاح المؤتمر .

٣٧٧- وأعرب عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولحكومة النرويج لاتاحتهما أموالا للأونكتاد للمساعدة في الأعمال التحضيرية للعروض القطرية وفي تغطية تكلفة اشتراك مندوبين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا في الاجتماعات الحكومية الدولية وفي المؤتمر نفسه .

٣٧٨- وقال المتحدث باسم المجموعة باء (الدانمرك) إن مجموعته ستتابع باهتمام كبير الأعمال التحضيرية الاخرى التي ستضطلع بها أمانة الأونكتاد وإنه يتطلع إلى إحاطة الأمانة علما بكل ما يجري بشأنها .

٣٧٩- وتعلق المجموعة باء أهمية كبيرة على العمل التحضيري كأداة هامة لضمان حصيلة ناجحة للمؤتمر . وفي هذا السياق ، فإن على أمانة الأونكتاد ، بوصفها جهة الوصل للأعمال التحضيرية ، مسؤولية خاصة عن أن توفر في وقت مبكر مدخلات موضوعية ومتوازنة لعملية التحضير . والمفروض في هذه المدخلات أن تسهم في تقييم التقدم المحرز في أقل البلدان نموا خلال الثمانينات ، وفي تحليل متطلبات هذه البلدان أثناء التسعينات فضلا عن تحديد الاجراءات الوطنية والدولية للتعجيل بعملية التنمية فيها . وفي الوقت ذاته ، من واجب جميع البلدان أن تقدم أفكارا ومدخلات يسترشد بها في العملية التحضيرية .

٣٨٠- وأردف أن المجموعة باء تتعهد بمواصلة المشاركة على نحو نشط وبناء في العملية التحضيرية .

٣٨١- وتحدث ممثل اسبانيا بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية وعن الدول الأعضاء فيها ، فأيد البيان الذي ألقاه المتحدث باسم المجموعة باء . وقال إن الاداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا أثناء الثمانينات كان دون التوقعات .

٣٨٢- وقد يقتضي الأمر برنامجا كبيرا لأقل البلدان نموا في التسعينات . وينبغي ايلاء مزيد من الاعتبار للمؤشرات الاجتماعية لجوانب الجودة . وستكون هناك حاجة إلى استكمال الاجراءات التي تتخذها أقل البلدان نموا بمساعدة مالية وتقنية كبيرة . وينبغي أن تصاغ برامج التكيّف لأقل البلدان نموا بالمراعاة الواجبة لاحتياجاتها المحددة وللقيود الخاصة بها . ومن الضروري تحسين تنسيق المساعدة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء . كما ينبغي تحسين آليات الرصد .

٣٨٣- وتشارك الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها بنشاط على جميع مستويات التحضير للمؤتمر . والجماعة والدول الأعضاء فيها هي الى حد بعيد أكبر مانحي المساعدة الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا . والباب الخامس من اتفاقية لومي الثالثة يحتوي على أحكام عامة بشأن أقل البلدان نموا تستهدف منحها معاملة خاصة وتغطي الجانب الأكبر من التدابير المنصوص عليها في الفصل ٣ من برنامج العمل الجديد الكبير . وأشار الى المبادرة الأخيرة التي اتخذتها الجماعة لصالح أقل البلدان نموا التي لم توقع على اتفاقية لومي والبرنامج الخاص لصالح البلدان الفقيرة وذات المديونية الثقيلة في أفريقيا جنوب الصحراء .

٣٨٤- وسوف تشترك الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها بنشاط في الاجتماعات التحضيرية الحكومية الدولية في أيار/مايو ١٩٨٩ وآذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٩٠ . وحث أمانة الأونكتاد على نشر وتوزيع الدراسات الافرادية عن بنغلاديش وتوغو ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والسودان ، ونيبال .

٣٨٥- وقال ممثل فنلندا متحدثا باسم البلدان النوردية (الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج) إن هذه البلدان تعلق أهمية كبيرة على المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا في سياساتها التعاونية الانمائية وأنها نفذت توصيات برنامج العمل الجديد الكبير . وتؤيد البلدان النوردية تأييدا تاما الآراء التي أعرب عنها المتحدث باسم المجموعة باء وتشدد على أهمية العمل الموضوعي من أجل انجاح المؤتمر . وأضاف ان البلدان النوردية ستواصل دعم الأعمال التحضيرية التي تمثل إحدى المهام المهمّة التي تضطلع بها الأمانة وأنها ستعمل بنشاط من أجل التوصل إلى اتفاق في المؤتمر بشأن برنامج عمل لأقل البلدان نموا في التسعينات .

٣٨٦- وقال ممثل الصين إن حكومته تعير أهمية كبيرة لهذا المؤتمر وأعرب عن تقديره لأمانة الأونكتاد للعناية التامة التي توليها للعملية التحضيرية . وبغية ضمان نجاح المؤتمر ، تحتاج الأمانة إلى الاضطلاع بمزيد من التحضيرات . وستشترك المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة اشتراكا نشطا في اطار الولايات الخاصة بكل منها ، في هذه العملية التحضيرية بحيث يتمكن مؤتمر باريس من القيام بدور ايجابي في تعزيز تنمية أقل البلدان نموا .

٣٨٧- وقال المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) إن عددا من البلدان النامية ، ولا سيما أقلها نموا ، لم تتمكن من الاستفادة من الثورة العلمية/التكنولوجية ، ومن هنا ازداد اتساع الفجوة بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة . وترى البلدان الأعضاء في المجموعة دال ان الأمر يستلزم

جهودا مشتركة من قبل جميع الدول ونهجا دوليا من أجل تعزيز التنمية . وترحب المجموعة دال بالجهود الضخمة التي تبذلها أمانة الأونكتاد لصالح أقل البلدان نموا . وينبغي أن تحظى المشاكل التي تواجهها هذه البلدان باهتمام دائم في عمل أمانة الأونكتاد في الأعوام القادمة .

٣٨٨- وأردف أن المؤتمر الثاني لأقل البلدان نموا هو فرصة للوصول الى اتفاق دولي على الطرق والوسائل التي تستهدف تذليل مشاكل أقل البلدان نموا . وتساعد البلدان الاشتراكية تلك البلدان في حدود ما تملك من امكانات . وفي هذا السياق ، أشار الى المبادرات التي اتخذها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لتخفيف عبء الديون على أقل البلدان نموا .

٣٨٩- وإن المجموعة دال ساعدت في برنامج التحضير للمؤتمر وسوف تشترك بطريقة بناءة في الاجتماعات التحضيرية وفي المؤتمر .

٣٩٠- وأيد ممثل الصومال تأييدا تاما بيان المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ورحب بردود الفعل الايجابية التي بدرت من ممثلي المجموعات الاقليمية وبتعهداتها بالمشاركة بنشاط في الاجتماعات التحضيرية وفي المؤتمر . وأشار الى تجربة الصومال في تنفيذ برامج التكيّف الهيكلي فقال إن الهدف الذي قوامه تكيف هيكلي ذو مسحة انسانية لم يتحقق . وحث المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الاسهام بطريقة فعالة في انجاح المؤتمر .

٣٩١- وأيد ممثل السودان البيانين اللذين ألقاهما المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ وممثل الصومال . وأشار بوجه خاص الى تنفيذ برامج التكيّف الهيكلي والى الحاجة الى اضفاء مسحة إنسانية عليها . وأكد على ضرورة عكس اتجاه التدهور الخطير في مستويات المعيشة في أقل البلدان نموا .

٣٩٢- وقال إن الأعمال التحضيرية للمؤتمر تستدعي أن يسلك فيها المجتمع الدولي نهجا جادا طابعه التفاني . وحث منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على الاسهام بفعالية في التحضير للمؤتمر . وشكر الحكومة الفرنسية على استضافتها المؤتمر .

٣٩٣- ولاحظ المراقب عن غرفة التجارة الدولية باهتمام أن الأمين العام للأونكتاد سيدعو الى عقد اجتماع رفيع المستوى في هلسنكي بشأن دور قطاع المؤسسات في تنمية أقل البلدان نموا . وقال إن غرفة التجارة الدولية ، التي شاركت في الندوتين المتعلقتين بالمؤسسات اللتين نظمهما الأونكتاد ، يهمها أن تبحث مع الأمانة ما إذا كان يمكن لها الاسهام في اجتماع هلسنكي وفي أعمال المتابعة الخاصة به .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٩٤- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٧٤٤ ، المعقودة في ٨ آذار/مـــارس ١٩٨٩ ، بالبيان الذي ألقاه ممثل الأمانة بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحـــدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا .

الفصل السادس

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

ألف - مساهمة الأونكتاد ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للادامة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ وفي متابعة قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨ (البند ٧(أ) من جدول الأعمال)

٣٩٥- ذكر المدير/المنسق لموارد برنامج التنمية ان الوثيقة TD/B/1199 هي محاولة أولى لدمج أهداف تتعلق بالتنمية القابلة للادامة في برنامج عمل الأمانة استجابة لقرارين بشأن البيئة والتنمية اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين . وهي تحدد ثلاثة ميادين ترى الأمانة أنه يمكن لها أن تسهم فيها في ايجاد تفاهم دولي بشأن مفهوم التنمية القابلة للادامة وهي: السلع الأساسية ؛ وقضايا التجارة المتصلة بالبيئة والمشاكل البيئية ؛ والكوارث في أقل البلدان نموا . وتتعلق مقترحات الأمانة بمواضيع محددة تدخل بوضوح في اطار ولاية الأونكتاد وتستجيب لاشارات محددة في قراري الجمعية العامة . وهي تعكس أيضا التقييدات الشديدة التي تواجهها الأمانة على صعيد الموارد .

٣٩٦- وذكر المتحدث باسم المجموعة باء (الدانمرك) ان المشاكل البيئية ، التي أُهملت في الماضي ، لا تزال تعالج على النحو غير الملائم . وقد ازداد القلق الدولي إزاء تدهور البيئة في الأعوام القليلة السابقة وأدى الى ادراج المشاكل البيئية في جدول الأعمال السياسي للمجتمع الدولي .

٣٩٧- والمفروض في الأهداف الموضوعة للسياسات البيئية والانمائية أن تشتمل على ضمان النمو وتخفيف الفقر على أساس ثابت ومسؤولية انجازها ملقاة على عاتق البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء . وتقر المجموعة باء بالجهود المتزايدة التي تبذلها أجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، سعيا الى ايجاد حلول لمشاكل البيئة ، وهي تتفق مع الأمين العام للأونكتاد على انه ينبغي أن ينظر الى اسهام الأونكتاد على أنه مسألة برنامج عمل أساسا . وينبغي دمج أهداف التنمية القابلة للادامة في النهج الأساسي الذي يتبعه الأونكتاد في معالجة قضايا التجارة والتنمية .

٣٩٨- وتعتقد الدول الأعضاء في المجموعة باء انه ينبغي للأمين العام للأونكتاد: (أ) أن يحلل ماهية أثر التنمية القابلة للادامة في قضايا التجارة والتنمية وكيفية

امكان دمج أهداف التنمية القابل للادامة في عملية الاصلاح الهيكلي في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ؛ (ب) أن يشرع في التحضير لاسهام الأونكتاد في العملية التحضيرية لمؤتمر ١٩٩٣ كما هو متوخى في قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٣ ؛ (ج) أن يقوم أثناء التحضير للمؤتمر الثاني المعني بأقل البلدان نموا بايلاء عناية مناسبة للتنمية المطردة واعداد دراسة عن التنمية القابلة للادامة والسليمة بيئيا في أقل البلدان نموا بغية تحديد العوامل التي يمكن أن تعزز تخطيطها الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل وقدراتها على ادارة المخاطر ؛ (د) وضع مقترحات للمساعدة التقنية بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة الانمائي والوكالات الأخرى ذات الصلة ليمولها مؤتمر الأمم المتحدة الانمائي ومانحون آخرون .

٣٩٩- وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي أن يستعرض وأن يفحص كل من المجلس واللجان الرئيسية متابعة الأونكتاد لهذه المسائل . وينبغي للجنة السلع الأساسية أن تقوم ، في اطار ولايتها ، بتحليل هدف التنمية القابلة للادامة فيما يتصل بالسلع الأساسية والتجارة فيها ، وأن تأخذ في الاعتبار الحاجة الى تنفيذ تدابير للحفاظ على البيئة ؛ وينبغي للجنة نقل التكنولوجيا أن تعمد ، في اطار ولايتها ، الى دراسة مسألة نقل تكنولوجيا البيئة والحاجة الى مساعدة تقنية من أجل تعزيز تنمية التكنولوجيا المؤدية الى التنمية القابلة للادامة طويلة الأجل .

٤٠٠- وأخيرا ، تأمل المجموعة باء في أن تسهم المناقشات الجارية في الدورة الحالية في وضع مبادئ توجيهية عملية وصريحة لعمل الأونكتاد بشأن التنمية القابلة للادامة مستقبلا .

٤٠١- وذكر ممثل بولندا أن فكرة التنمية الايكولوجية التي طرحها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية والتي كانت لها في البداية دلالات سلبية قد أصبحت مقبولة على نطاق واسع . وأشار الى قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ ، فأيّد بقوة النهج ذات التوجّه البيئي للتصدي لمشكلة مديونية البلدان النامية وغيرها من البلدان المثقلة بالديون . وقد أعد الأونكتاد ، في مرحلة مبكرة ، برنامج بحوث بشأن المشاكل المترابطة للتجارة والتنمية من منظور بيئي . وينبغي الاستمرار في متابعة هذا العمل .

٤٠٢- ووافق على أنه ينبغي لاسهام الأونكتاد في تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ و١٨٧/٤٣ أن يركّز على السلع الأساسية ، وقضايا التجارة المتصلة بالبيئة ، والبيئة والكوارث في أقل البلدان نموا . وسوف يشتمل عمل الأمانة بشأن المعايير البيئية واللوائح التي تنظم الواردات ، مثل امكانية وضع حواجز غير تعريفية ، على المزيد

من استخدام نظام معلومات تدابير الرقابة التجارية الذي يطبقه الأونكتاد . وينبغي أن تنفذ هذا العمل بالتعاون مع الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . وفضلا عن ذلك ، فإنه بالنظر الى ما يواجه من تحد لدى اجراء تغيير عميق في الهيكل الانتاجي وفي أنماط التنمية ، يتعين على الأونكتاد أن يدرج في أعماله المقبلة البحث في المشاكل الهيكلية الايكولوجية المترابطة .

٤٠٣- وأكد على أن الحكومة البولندية الجديدة مهتمة اهتماماً كبيراً بمسائل النقل الدولي لتكنولوجيا البيئة وبحماية البيئة في السياق الأعم للأمن الايكولوجي ، وأشار الى الاقتراح الذي قدمته حكومته الى الدورة الرابعة عشرة لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن "عقد حماية البيئة ١٩٩١ - ٢٠٠٠" وكذلك الى الاقتراح الذي قدمه فوتشيش جاروزلسكي أثناء دورة الجمعية العامة الاربعين حول النقل الدولي الذي لا يعوقه عائق لتكنولوجيا البيئة .

٤٠٤- وذكر ممثل الصين أن حكومته تعلق دائما أهمية عظيمة على المشاكل البيئية خصوصا عند وضع خطط تنميتها الاقتصادية . وقال إن البيئة الطبيعية السليمة تمثل إرثاً مشتركاً للبشرية يجب على كل الدول حمايته . وأوضح أن الفقر هو أهم أسباب التدهور البيئي وأن من شأن تفاقمه أن يؤدي الى زيادة حدة هذا التدهور .

٤٠٥- ومضى قائلا إن الاونكتاد قد اضطلع في الماضي بعمل مفيد بشأن البيئة والتنمية ، ولكنه ينبغي له أن يفعل المزيد . وينبغي له ، في حدود ولايته ، أن يولي اهتماما للمسائل البيئية فيما يتعلق بالسلع الأساسية ، والديون ، وأقل البلدان نموا . وأن يولي أيضاً اهتماما خاصا للتدابير غير التعريفية التي تستخدم كذرائع لأغراض حمائية ، وأن يحاول تجميع المعلومات بصورة منهجية بشأن المسائل التجارية ذات الصلة بالبيئة .

٤٠٦- وتابع قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي ، خدمة للمصلحة المشتركة ولتأمين التنمية المستمرة لجميع الدول ، وخصوصا تنمية البلدان النامية أن يولي اهتماما كاملا لترابط بعض العوامل مثل الانتاج الصناعي ، والسكان ، وتدفقات الموارد ، والديون ، والفجوة بين الأغنياء والفقرات ، بالمسائل البيئية والتنمية المستمرة . وقال إنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تقدم المساعدة للبلدان النامية وأن تخفف من الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في ايجاد حلول لمشاكلها البيئية الشديدة الوطأة أصلا . وينبغي للبلدان المتقدمة ، أثناء قيامها بذلك ، أن تراعي آثار عملياتها الاستثمارية على البيئة الطبيعية للبلدان النامية . وفي هذا الخصوص ، قال إن ممارسة "مقايضات الدين بالطبيعة" قد أخذت تظهر في امريكا اللاتينية . وعلاوة

على ذلك ، فقد ذكر أن بندا جديدا بشأن الديون والمسائل البيئية سيدرج للمرة الأولى على جدول أعمال مؤتمر قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبع الذي سيعقد هذه السنة . وبالنظر الى التطورات الايجابية الأخيرة ، فإن الصين تأمل أن تكتسب مسألة البيئة والتنمية المستمرة المزيد من الأهيمة .

٤٠٧- وأعرب ممثل اسبانيا ، الذي تحدث نيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، عن تأييده الكامل للتعليقات التي أبداها المتحدث باسم المجموعة باء والأمين العام للأونكتاد بشأن التنمية المستمرة . وقال إن الجماعة توافق على أن العمل المرتقب للأونكتاد بشأن جوانب التنمية المستمرة ينبغي أن يصاغ بحيث يسهم في تحقيق أهداف برامج الاونكتاد القائمة وبحيث يدمج ضمن هذه البرامج .

٤٠٨- ومضى قائلا إن الجماعة الإقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها تعلق أهمية عظيمة على المسائل البيئية ليس على أساس أوروبي فحسب بل على أساس عالمي أيضا . وأوضح أنه تم توسيع الجزء ٣ من المعاهدة المؤسسة للجماعة ، عملا بالقانون الاوروبي الموحد ، عن طريق ادراج باب سابع بعنوان "البيئة" . وهذا ينص على أن عمل الجماعة فيما يتعلق بالبيئة ينبغي أن يحفظ ويحمي ويحسن نوعية البيئة ؛ وأن يسهم في حماية الصحة البشرية وأن يكفل الاستخدام المتبصر والرشيد للموارد الطبيعية . ويجب أن يشكل اشتراط الحماية البيئية عنصرا من عناصر السياسات الأخرى للجماعة .

٤٠٩- وتابع قائلا إن المجلس الاوروبي لوزراء البيئة قرر في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ازالة انتاج واستهلاك المركبات العضوية الكلورية الفلورية بحلول نهاية القرن . وينبغي أن يتم ذلك على مرحلتين تجري في الأولى منهما ازالة نسبة لا تقل عن ٨٥ في المائة في أقرب وقت ممكن . وقد حبذت الجماعة في هذا الصدد مراجعة بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفد طبقة الاوزون (إن الدول الـ ١٢ الأعضاء في الجماعة وفي اللجنة الأوروبية هي من بين الدول الـ ٣٤ الأطراف التي صدقت على البروتوكول) ، الذي ينص على اجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة فقط في انتاج المركبات العضوية الكلورية الفلورية بحلول سنة ٢٠٠٠ . وفي ٧ آذار/مارس الماضي ، وافق مؤتمر "المحافظة على طبقة الاوزون" على أنه تنبغي مراجعة بروتوكول مونتريال وعلى أن سبل مساعدة البلدان النامية في القضاء على انتاج واستهلاك المركبات العضوية الكلوروية الفلورية ينبغي أن تكون سمة رئيسية من سمات هذه المراجعة . وقد لاحظ رئيس المؤتمر أن أفكارا بناءة قد قدمت لمساعدة البلدان النامية في المهمة المذكورة أعلاه بطريقة لا تعرض نموها الاقتصادي للخطر . وأشير ايضا الى الاعلان بشأن البيئة الذي صدر عن المجلس الاوروبي في رودس (٢ - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨) .

٤١٠- ومنذ بدء سريان القانون الاوروبي الموحد ، ما برحت البيئة تعتبر جزءا لا يتجزأ من جميع سياسات الجماعة الاقتصادية الاوروبية . وقد أعربت جميع الدول الأطراف ، خلال مفاوضات لومي الجارية ، عن رغبتها في اعطاء الاهتمامات البيئية مكانة أكبر في مؤتمر لومي الرابع .

٤١١- ومضى قائلا إن الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، ادراكا منها للصلة بين الكوارث الطبيعية والممارسات البيئية السيئة ونقص التنمية في أقل البلدان نموا ، قد وضعت برنامج مكافحة التصحر وانشأت صناديق للمعونة في حالات الطوارئ . وثمة دراسة حول هذا الموضوع يمكن أن تكون ذات فائدة عظيمة وهي دراسة اجراها الأونكتاد بالتعاون مع وكالات أخرى رئيسية تابعة للأمم المتحدة ويمكن للأونكتاد أيضا أن يقدم مساهمة في بلوغ غايات وأهداف قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٣ الذي اعتبرت التسعينات بموجبه العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية .

٤١٢- وقال ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة إن ما يدعو إلى القلق أن البند ٧ (أ) قد استقطع من البند ٣ (ب) وأفرد كبند مستقل في حين أن البندين وثيقا الاتصال ببعضهما .

٤١٣- وأضاف قائلاً إن حكومته تشاطر بالكامل ما يبديه المجتمع الدولي من اهتمامات ازاء التلوث والتدهور البيئيين وأنها عازمة على أن تبذل قصارى جهدها لحفظ وتحسين البيئة الطبيعية ضمن الموارد المحدودة المتاحة لبلد يبلغ دخل الفرد فيه ٨٠ سنتا أمريكيا في اليوم .

٤١٤- وتساءل عما إذا كان قد تم اجراء أي تقييم للموارد الاضافية اللازمة لمعالجة التلوث البيئي ولضمان أن يصبح حفظ البيئة عنصرا دائما في جميع أنماط انتاج السلع والخدمات . وأوضح أن ما هو أهم من ذلك أن وفده يشعر بالقلق فعلا ازاء الكيفية التي سيتم بها تأمين هذه الموارد الاضافية . فمن المفترض في البلدان الصناعية أن توفر السوق هذه الموارد عن طريق اجراء تعديل مقابل في الأسعار . وبالنظر الى أن البلدان المعتمدة على السلع الأساسية تظل تحت رحمة التقلبات السوقية كما تظل عرضة لشروط التبادل التجاري المتردية ، فإن هذه البلدان ستتحمل عبء حماية البيئة على المستوى العالمي .

٤١٥- وفيما يتعلق باقتصادها المحلي ، ستكون هذه البلدان مضطرة لمواجهة المشكلة المستعصية المتمثلة في تأمين الطاقة من أجل البقاء مع السعي في الوقت نفسه الى تأمين نظام لدعم الحياة في المستقبل عن طريق المحافظة على الاشجار والغابات . وفي

هذه الأثناء ، تصبح سواحل هذه البلدان ملوثة على نحو متزايد نتيجة للتصريف العشوائي للنفايات من قبل السفن التي تستخدم مياهها . وعندما تجري مطالبة شركات النقل البحري بدفع تعويضات ، فإنها تهدد بالتوقف عن العمل أو برفع اجور الشحن . ومن الحتمي أن يترتب على ذلك ارتفاع في أسعار الواردات وانخفاض في حصائل الصادرات . وفي صدد التجارة ، يظل من الممكن القاء العبء على الفقراء عن طريق مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات وسيشعر وفده بالراحة لو تبين له أن مخاوفه لا محل لها .

٤١٦- وذكر المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) أن السنوات الاخيرة قد شهدت زيادة لم يسبق لها مثيل في الترابط بين البلدان ، وظهور تكنولوجيا جديدة وتفككا في الهياكل التقليدية للاقتصاد العالمي وظهور مرحلة جديدة من التدويل . وقد بات على العالم الآن أن يتكيف مع فكرة الترابط الايكولوجي المتزايد . وأوضح أن ادراك حقيقة أن التصنيع الذي ينفذ بالطرق التقليدية يمكن أن يفضي الى كوارث ايكولوجية وأن المشاكل البيئية يمكن أن تترك أثرا خطيرا على الامن الدولي هو أمر يعمّق مشاعر القلق على مستقبل البشرية . وقال إن العالم يواجه الآن مشكلة ما يسمى ب "اللاجئين الايكولوجيين" وأن عمليات التصحر وازالة الغابات قد اسفرت عن حركات سكانية واسعة النطاق .

٤١٧- وتابع قائلا إن بلدان المجموعة دال تدرك وجود تهديد حقيقي للتنمية ، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينسق جهوده الرامية للمحافظة على الموارد الاساسية لهذا الكوكب . وأوضح أن مكافحة المشاكل الايكولوجية تتطلب تغييرا في طرق التفكير وأنماط التشغيل التقليدية ، وأنه يلزم أن يكون هناك تفكير سياسي جديد . وفي هذا السياق يتعين ايلاء الاعتبار لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ و١٨٧/٤٣ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨ وكذلك لوثيقة الدول الأطراف في معاهدة وارسو "تأثير سباق التسلح في البيئة الطبيعية وجوانب أخرى في الأمن الايكولوجي . فإن الرئيس غورباتشوف ، في كلمته أمام الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، قد دعا الى تعزيز دور الأمم المتحدة في تنظيم عمل دفاعي جماعي ضد المخاطر الايكولوجية وانشاء آلية دولية لحل المشاكل البيئية . وينبغي للأونكتاد أن يسهم في حدود ولايته ، في دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية . ومضى قائلا إن المجموعة دال توافق عموما على الاستنتاجات الواردة في الوثيقة TD/B/1199 وخاصة ما تعلق بالاعداد لمؤتمر ١٩٩٠ الخاص بأقل البلدان نمواً وترحب بمساهمة الاونكتاد في معالجة المسائل البيئية . وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يسهم بنشاط في اعداد المؤتمر القادم الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ بشأن مشاكل البيئة . ويمكن الحصول على الموارد الاضافية اللازمة لتحسين البيئة من الموارد التي يتم الافراج عنها نتيجة لعملية نزع السلاح .

٤١٨- وقال ممثل كندا إنه يؤيد بالكامل الآراء التي أعرب عنها المتحدث باسم المجموعة باء ، وشدد على أنه لا يمكن السماح باستمرار القيود التي يجري فرضها على عملية التنمية مع ما يصحب ذلك من ارتفاع في مستوى التدهور البيئي . وقال إن كندا ما برحت منذ مدة طويلة مهتمة بصفة خاصة بالعلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية . وأوضح أنه بالنظر الى أن بلده يشغل ثاني أكبر مساحة من أراضي المعمورة وأن لديه أطول ساحل يمتد على حدود ثلاثة محيطات ، فإنه أحد المؤيدين الرئيسيين للمؤتمر المقبل الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية والذي يشكل علامة مميزة بالنسبة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالمسائل البيئية .

٤١٩- وأضاف قائلا إن كندا تعمل بنشاط على عدد من الجبهات الاخرى وهي مؤتمر تورونتو حول التغير الجوي ، وبروتوكول مونتريال بشأن طبقة الاوزون ، واجتماع اوتاوا الحديث جدا للخبراء القانونيين وخبراء السياسة العامة بشأن المسائل الجوية ، وكلها تعزز المداولات الدولية بشأن التنمية المستمرة . وفي هذا الخصوص ، قال إن كندا تؤيد بالكامل تقرير لجنة برونتلاند . وأوضح أنه لم يعد من الممكن اعتبار مفهوم التنمية المستمرة مجرد مفهوم بل يجب دمجه في أولويات جميع الدول ويجب أن يصبح عاملا أساسيا في عملية صنع القرار فيها بصرف النظر عن مستوى تنميتها . ومن أجل بلوغ هذا الهدف ، ينبغي بذل كل جهد في هذه الدورة لتوجيه أعمال الأونكتاد المقبلة في هذا المجال .

٤٢٠- وتحدث ممثل النرويج بالنيابة عن البلدان الشمالية (الدانمرك ، السويد ، فنلندا ، النرويج) مؤيدا الآراء التي أعربت عنها المجموعة باء ، وقال إن البلدان الشمالية تتوقع أن يبذل الأونكتاد أقصى جهده للمساهمة في تحقيق تنمية مطردة . وانه ينبغي أن ينظر الى هذا الهدف من جانب جميع البلدان وليس من جانب البلدان النامية فحسب بوصفه وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر على أساس مطرد .

٤٢١- وقال الممثل إن مساهمة الأونكتاد في متابعة قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالبيئة والتنمية ينبغي أن تكون أوسع نطاقا من المساهمة المبينة في الوثيقة TD/B/1199 . وينبغي للأونكتاد أن يسعى لتوضيح كيف يمكن دمج التنمية المطردة في منهجه الاساسي إزاء قضايا التنمية وينبغي له أن يحدد ما يحتمل أن يظهر من تقييدات ، وكذلك التدابير التصحيحية التي يتعين تنفيذها على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي . ومن ثم ، وحسبما ذكر الأمين العام للأونكتاد ، من الضروري وضع برنامج عمل في الدورة الراهنة للمجلس من أجل الاعمال المقبلة للأونكتاد في هذا المجال ، وتحديد اتجاه حكومي دولي ازاء هذه الاعمال .

٤٢٢- وقال إن البلدان الشمالية ترى أنه ينبغي ألا تتخلف الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد عن تقديم مساهمتها في معالجة بنود محددة في مجال تلقي كفاءة الاونكتاد فيها اعترافا وتقديرا دوليين . وقال إنه اذا لم تغتنم هذه الفرصة ، فقد لا تتاح للأونكتاد فرصة أخرى ليشارك فيما سيصبح أولوية في جدول أعمال المداولات الدولية المقبلة .

٤٢٣- ذكر ممثل النمسا أنه لئن كان يتفق مع تقييم الأمين العام للمزايا الأعلى لمفهوم التنمية المضطردة ، فإنه لا ينبغي التغافل عن جانبين أساسيين هما : عدم القدرة على التنبؤ بالتنمية ، وتكاليف التنمية التي يمكن تفاديها .

٤٢٤- لا يمكن التنبؤ بالتنمية وبالآثار البيئية المترتبة عليها . فلا يستطيع أحد أن يتنبأ بظواهر مثل الامطار الحمضية أو نفاد طبقة الاوزون كما أن أسبابها ونتائجها لا تزال غير معروفة . ويعني هذا أن ادوات التنبؤ مع أهميتها ينبغي أن ترافقها ادوات تتيح اتخاذ تدابير سريعة وفعالة لعلاج الآثار الضارة بالبيئة قبل أن تصل الى نسب أكبر . وقال إن النقطة الثانية تقود الى رأي مؤداه أنه حيث أن جميع البلدان لا تتقدم بنفس الوتيرة ، وإنما بالاحرى تدخل مراحل تنميتها في اوقات مختلفة ، فإن البلدان التي تتعثر في الخلف ينبغي أن تحاول تفادي الآثار السلبية التي تبين أنها متصلة بتكنولوجيات معينة . وينبغي لهذه البلدان أن تجنب سكانها تأثير هذه الأخطاء بدلا من الاستسلام لاغراء مجرد تقليد البلدان الأكثر تقدما . وأضاف أن من يدخل مجالاً معينا من مجالات التنمية يتعين عليه أن يختار بين التكنولوجيات المتاحة . ولذا فإن هذا الاختيار ينبغي أن يتم مع آخذ المخاطر والاخطار المعروفة التي ينطوي عليها في كامل الاعتبار .

٤٢٥- وقال انه يمكن بالتأكيد ، ومن نواح شتي ، التشكك في هذه الملاحظات ذات الطبيعة التكهنية . الا أن وفد النمسا يأمل أن تقدم غذاء اضافيا للفكر في مناقشة تعتبر محتمة نظرا للاحتياجات والشواغل المشتركة للجنس البشري .

٤٢٦- وفي الجلسة ٧٤٦ عرض المتحدث باسم المجموعة باء (الدانمرك) مشروع القرار TD/B/L.854 المعنون "مساهمة الأونكتاد في التنمية القابلة للادامة" .

٤٢٧- رد ممثل النمسا على ممثل نيكاراغوا الذي كان قد طلب منه التوسع في شرح مفهوم "التنمية الواجب تجنبها" ، فقال ان البلدان التي دخلت مراحل التنمية بعد غيرها من البلدان قادرة على أن تختار من بين تكنولوجيات مختلفة ، وهي بناء على ذلك في مركز مؤات .

٤٢٨- واضاف قائلا ان "التنمية الواجب تجنبها" يمكن تعريفها بانها كل تنمية تقود المجتمع في اتجاه مخالف لنظام قيم هذا المجتمع . ولا يمكن حصر مفهوم "التنمية القابلة للادامة" في اعتبارات ايكولوجية ولكن يجب ان تشمل عوامل مثل اصلاح التنظيم الاجتماعي ، والتقاليد الثقافية ، والمعتقدات الدينية والفلسفية ، بل وحتى أبسط عادات الاكل واللبس والسكن . وهكذا فان دفع التنمية في اتجاه يهمل هذه العوامل يمكن ان ينجر عنه انهيار النظام الاجتماعي بأكمله أو ، على الاقل ، اداء غير مرض . وفي حين اظهرت البشرية قدرة فائقة على التكيف وفق التغيرات في بيئتها الطبيعية ، الا انها أبت إباء شديدا في نفس الوقت قبول أنظمة التنظيم الاجتماعي المفروضة فرضا . ومن ثم فان التنمية تتطلب مقوما اساسيا هو الحرية . ولا بد للتنمية ، لتكون قابلة للادامة على مدى فترة طويلة من الزمن ، من ان تكون مقبولة على نطاق واسع من الشعب .

٤٢٩- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (غواتيمالا) انه وان كان مفهوم "التنمية القابلة للادامة" قد كرسته قرارات صادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مطمحا من مطامح المجتمع الدولي بأكمله ، الا أن الهيئة المتخصصة على صعيد منظومة الامم المتحدة والمكلفة بالمسؤولية الاولى عن معالجة مسائل البيئة هي برنامج الامم المتحدة للبيئة . لذلك ، ومع احترام ما يدعو قرارا الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ، لا ينبغي للأونكتاد أن يقوم بأنشطة في ميدان البيئة تسبب الازدواج بينها وبين ما تركز عليه مختلف الهيئات أو تضعف ذلك التركيز أو تبدد موارد الامم المتحدة المحدودة . وقال ان دور الأونكتاد الأولى هو ولايته المركزية في مجالي التجارة والتنمية الاقتصادية عموما ، التي هي شغل مجموعة الـ ٧٧ الشاغل .

٤٣٠- واردف قائلا ان البلدان النامية منشغلة ايضا وواعية بالحاجة الى حماية وتحسين وصيانة البيئة الوطنية . وما انفكت الجهود تبذل على الرغم من البيئة الاقتصادية غير المواتية . ويجب ان تتحمل البلدان المتقدمة ، التي خلقت الجزء الاعظم من المشاكل ، البيئية العالمية ، المسؤولية الاساسية عن تدهور البيئة . واشار الى ان رئيسة وزراء المملكة المتحدة قالت في المؤتمر الدولي المعني بطبقة الاوزون "ان من الغطاعة بمكان أن تتوقع البلدان التي تطورت صناعيا ، والتي تسببت في الجزء الاعظم من المشاكل ، من البلدان الاخرى دفع الثمن على حساب آمال ورفاه شعوبها" .

٤٣١- واسترسل قائلا ان العوامل الرئيسية التي تعرقل جهود البلدان النامية لحماية مواردها الطبيعية وبيئتها تتمثل في مشاكل الديون العالقة والتي لم يسبق لها مثيل ، والنقل السلبي للموارد ، وهبوط حصائل الصادرات ، وندرة الموارد ، والقيود المفروضة على اكتساب التكنولوجيا وتوسيعها . والبلدان النامية تواجه بالفعل وضعا

حرجا تسوده المشروطية والمشروطية المتبادلة من قبل الوكالات المتعددة الاطراف والبلدان الدائنة . ولقد قبلت هذه البلدان القيام بعمليات تكيف هيكلي وفي مجال السياسات تتصف بالصرامة مقابل تكلفة اجتماعية واقتصادية هائلة . ومن شأن اية مشروطية جديدة مهيمنة باسم البيئة ان تشلّ قدراتها التي استغلت الى أقصاها لايجاد الموارد الانمائية التي تحتاج اليها اشد الحاجة . وبناء على ذلك يجب الا يؤدي التعاون الدولي الى مشروطية جديدة تربط الموارد الانمائية من جهة بالتدابير البيئية من جهة اخرى ، ولكن يجب ان يدعم جهود البلدان النامية من اجل حماية بيئتها وفقا لاولوياتها وبرامجها الوطنية .

٤٣٢- وتعتقد مجموعة الـ٧٧ اعتقادا راسخا أن حماية البيئة العالمية حماية فعالة لا تتيسر الا عن طريق تحسين الوضع العام للاقتصاد العالمي بطريقة من شأنها ان تؤدي الى تنمية ونمو البلدان النامية . ويجب التأكيد بشكل خاص على تحسين التعاون والدعم على المستويين الدولي والاقليمي للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية ، مع ايلاء عناية خاصة للمشاكل التي تواجهها اقل البلدان نموا ، والبلدان النامية الجزرية وغير الساحلية .

٤٣٣- ويجب ان تركز مساهمة الاونكتاد ، في اطار ولايته ، في ميدان البيئة والتنمية ، على ما يلي :

'١' مسائل محددة تتعلق بالسياسات والتشريعات والتنظيمات ذات الصلة بالبيئة والمعتمدة في البلدان المتقدمة ؛

'٢' يجب ان تواصل الامانة ، في سياق برنامج عملها بشأن اقل البلدان نموا ، انشطتها الجارية فيما يتصل بالبيئة والتنمية ، وخاصة في الاعمال التحضيرية لمؤتمر باريس لعام ١٩٩٠ ؛

'٣' يمكن الطلب من الامين العام ان يقترح اجراءات محددة من جانب البلدان المتقدمة والاونكتاد لتعزيز التعاون التقني مع البلدان النامية لتمكينها من تطوير وتعزيز قدرتها على تعيين مشاكل البيئة وتحليلها ورصدها ودرئها وادارتها طبقا لخططها وأولوياتها وأهدافها الانمائية الوطنية ، كما هو مشار اليه في الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ ؛

'٤' يمكن ان يطلب من الامين العام عقد اجتماع سنوي اثناء دورات المجلس تعلن فيه البلدان الصناعية عن تبرعات والتزامات مالية محددة لتوفير موارد مالية اضافية لمساعدة البلدان النامية في مهمتها ، كما هو مطلوب في الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ ؛

'٥' يمكن ان يطلب من الامين العام ، عملا بالقرارين ، ان يسرد في تقريره مختلف الانشطة التي تقوم بها الامانة والواردة في الفقرات ٧ و ٨ و ٩ من الوثيقة TD/B/1199 .

٤٣٤- وقالت ممثلة لبنان ان بلدها يواجه صعوبات خطيرة في مجال البيئة لها صلة بالاتجار في المواد والنفايات السامة والخطرة . وقالت ان جزءا من النقل الدولي للمواد والنفايات السامة والخطرة يتم مخالفة للتشريع الوطني القائم وللصكوك القانونية الدولية ذات الصلة ، على نحو يضر بالبيئة وبالصحة العامة في جميع البلدان ، وخاصة منها البلدان النامية .

٤٣٥- واضافت قائلة ان وفدها يعتقد أنه لا يمكن حل مشاكل البيئة الخطيرة الناشئة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بدون قيام تعاون كاف فيما بين اعضاء المجتمع الدولي ، وانه لا بد من اتخاذ تدابير بهذا الخصوص . وبالاضافة الى ذلك يجب الا تؤدي التنمية القابلة للادامة الى أي شكل جديد من اشكال "المشروطية" ، ولكن يجب ان تكون مكملة للجهود الوطنية والاقليمية في مساعدة البلدان النامية على حماية وصيانة بيئتها . وبهذا الخصوص ، يجب تفادي الازدواجية والتداخل في انشطة هيئات الامم المتحدة .

٤٣٦- وقال ممثل بنغلاديش ان التنمية القابلة للادامة تشمل مسائل مترابطة عديدة مثل الثروات الطبيعية المحلية ، وصيانة الموارد الطبيعية واستغلالها الحكيم ، والصلة التي تربط بين الفقر وتدهور البيئة ، والثورة الخضراء ، واستخدام الاسمدة الكيميائية ومبيدات الحشرات ومبيدات الاعشاب ، الخ ... وتصدير السلع المحظورة محليا ، والالقاء بالنفايات الخطرة ، وتأثير برامج التكيف الهيكلي ، وتدفقات الموارد الى الخارج ، والوصول الى التكنولوجيات والاسواق اللازمة . واضاف قائلا انه يجب ان تكون مسائل الكوارث الطبيعية المتكررة مثل الفيضانات ، والاعاصير ، وارتفاع المد ، الخ ، التي تمس بشكل خاص أقل البلدان نموا ، من بين شواغل المجتمع الدولي الرئيسية . ذلك لأن هذه البلدان تملك اضعف قدرة على تحمل صدمة الكوارث الطبيعية المتكررة .

٤٣٧- وأضاف قائلا إن العالم يواجه جبر الخسائر التي تسببها الكوارث الطبيعية والمضي في نفس الوقت بخطى مقبولة في التنمية . ولا يسع المجتمع الدولي ولا بنغلاديش مشاهدة الملايين من الدولارات تجرفها المياه في ظرف أيام ، محبطة جهودهما الإنمائية . وقال إن وفده يعتقد اعتقادا راسخا أن الإنسان قد ساهم في التغيرات الخطيرة المؤدية إلى الكوارث الايكولوجية . ولقد توقع العلماء احتمال اختلال كامل

التوازن الايكولوجي للعالم . وإذا ظلت التغيرات المناخية والبيئية بلا هوادة ، فإن العديد من البلدان الساحلية المنخفضة سوف تغمرها البحار .

٤٣٨- وبالنسبة لبنغلاديش ، كانت فيضانات عام ١٩٨٨ أشد الفيضانات عنفا ورعبا يذكرها الانسان . ولقد حذر خبراء بارزون من أن بنغلاديش قد تتعرض لفيضانات متكررة كل عام بسبب اختلال التوازن البيئي الذي حصل بالفعل . والبلد ضحية كوارث ايكولوجية عامة يتعذر عليه التحكم فيها وبناء على ذلك فإنه يجب اعتبار مثل هذه النكبات الطبيعية المشكل البيئي للعالم بأكمله . فعلا ، إن للمجتمع الدولي ، في تحقيق أهداف "التنمية القابلة للإدامة" ، دورا أساسيا يلعبه في التخفيف من أثر الكوارث البيئية المدمر .

٤٣٩- وقال إنه يوافق الأمين العام في أن المشاكل البيئية في البلدان النامية - مثل نفاذ الموارد ، وإتلاف الغابات ، وتآكل التربة ، والفيضانات ، والتصحر ، والتلوث ، وظروف العيش غير الصحية ، والنفايات السامة - لا يمكن حلها إلا في سياق أهداف وطنية للنمو والتنمية ، وليس من خلال معايير أو شروط تفرض من الخارج .

٤٤٠- وركزت ممثلة <u>ترينيداد وتوباغو</u> على الشواغل المحددة للدول النامية الجزرية الصغيرة مثل ترينيداد وتوباغو . وأشارت إلى قرار آخر من قرارات الجمعية العامة - هو القرار ١٨٩/٤٣ - الذي حثت فيه الأونكتاد على "أن يعزز دوره بوصفه مركز تنسيق للإجراءات المحددة المتخذة على الصعيد العالمي لصالح البلدان الجزرية النامية ، وأن يؤدي دور العامل الحفاز في هذا الصدد" ، فأكدت أن هذه البلدان لها نظم ايكولوجية هشة للغاية . وترينيداد وتوباغو مضطرة لأن تكافح الآثار السلبية لتدهور البيئة على تنميتها الاقتصادية: وحيث كانت لتدابير إتلاف الغابات التي تتخذ دون أي تخطيط آثار سلبية على الحيوانات والأحواض المائية أدت إلى زيادة الفيضانات ، ونفاد مصائد الأسماك ، وألحقت أضرارا لا يمكن تعويضها بالشعاب المرجانية ، الخ . وبهذا الخصوص يمكن أن تشجع الأمانة التعاون داخل المنطقة ، الذي يمكن أداؤه هو الآخر ، في سياق دولي .

١٤١- والتنمية القابلة للادامة تتجاوز إلى حد بعيد حفظ البيئة . وهي تعني زيادة في تكاليف النمو الاقتصادية ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية . وهي تضع العالم النامي وجها لوجه أمام نتائج سياسات البلدان المتقدمة السابقة التي أسيء توجيهها أو الدالة على اللامبالاة ، في أثناء معالجتها للموارد البيئية لصالح تنميتها الخاصة . والبلدان المتقدمة تفرض في نفس الوقت على البلدان النامية ضرورة تقاسم المسؤولية .

٤٤٢- وبهذا الخصوص فان البلدان النامية تواجه بالفعل ارتفاع تكاليف التمويل الانمائي في الأسواق الدولية ، والارتفاع المطرد في تكاليف البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات البديلة لصيانة البيئة ، وتواجه استمرار انخفاض تدفقات المساعدة التساهلية ، كما أنها قلقة جدا ازاء التكاليف المقنّعة للتنمية التي تفرض على صادراتها نحو البلدان المتقدمة في حين أن هذه البلدان ، تحت ستار حفظ البيئة ، تتخذ تدابير حمائية تؤدي الى زيادة تدهور معدلات التبادل التجاري .

٤٤٣- ولاحظت ممثلة الأرجنتين ان القرارات التي اعتمدت في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة قد أقرت بأن عدم تناسب عبء المديونية ، وتزايد الحمائية في البلدان المتقدمة ، وعدم كفاية التدفقات المالية الى البلدان النامية تضر ، الى جانب عوامل أخرى ، باحتمالات التنمية في البلدان النامية وتسهم في تدهور البيئة . وان الحل لتدهور البيئة هو توفير بيئة اقتصادية دولية تؤدي الى تنمية أسرع للبلدان النامية .

٤٤٤- وينبغي للأونكتاد ألا يحاول تكرار النقاش الحكومي الدولي بشأن التنمية المطردة الذي يدور في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو في الجمعية العامة . اذ يتعلق الأمر بالنسبة للأونكتاد ببرنامج عمل يجب أن ينظر فيه في اطار البرامج القائمة ذات الصلة ، وبصفة أساسية في اطار أنشطة الأمانة . وينبغي للأمانة ألا تشرع في عمل بشأن التنمية المطردة على حساب البرامج القائمة . فهذا سيتطلب موارد اضافية ، وفقا لما تنص عليه قرارات الجمعية العامة ١٨٤/٤٢ و١٨٧/٤٢ و١٩٦/٤٣ . وينبغي أن يكون اسهام الأونكتاد في حدود ولايته والمتطلبات المحددة الواردة في قرارات الجمعية العامة ، ولا سيما تلك الواردة في القرار ١٨٦/٤٢ .

٤٤٥- ويمكن للأمانة أن تدرج معلومات تفصيلية عن التدابير غير التعريفية ذات الطابع البيئي في تقريرها السنوي عن الحمائية والتكيف الهيكلي . وينبغي لها أن تواصل الاهتمام بمشاكل التنمية المطردة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، ولا سيما في الأعمال التحضيرية لمؤتمر باريس لعام ١٩٩٠ . ويمكن مستقبلا استكشاف وسائل ادماج الاعتبارات المتعلقة بالتنمية المطردة في سياق السلع الأساسية ، ولكن دون ازدواجية مع أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة ، أو منظمة الفاو أو مختلف المنظمات السلعية . وأخيرا ، ينبغي أن تأخذ الأمانة التنمية المطردة في الاعتبار في برامجها الجارية للمساعدة التقنية . وسيتطلب ذلك تمويلا اضافية من خارج الميزانية وينبغي الا يشكل هذا ازدواجا مع المساعدة التقنية التي توفرها عناصر أخرى في منظومة الأمم المتحدة .

٤٤٦- لاحظ ممثل البرازيل ان الحالة الاقتصادية والمالية في العالم تكاد لا تؤدي الى تنمية البلدان النامية وبالتالي فهي تشكل حاجزا أمام الحل الشامل للمشاكل البيئية العالمية . وان الظروف المعيشية السيئة والصعوبات الاقتصادية الخارجية تكمن وراء المشاكل البيئية في البلدان النامية . وان برامج التكيف الهيكلي التي شرعت فيها البلدان النامية المدينة تقتضي نموا دائما في الصادرات لتوليد قطع أجنبي ، وهي بالتالي تمارس ضغوطا اضافية على بيئتها .

٤٤٧- وقال ان البرازيل قامت دائما بدور ايجابي ونشط في الحوار الدولي بشأن المسائل البيئية وعرضت استضافة المؤتمر الدولي المعني بالبيئة الذي سيعقد عام ١٩٩٢ . وفيما يتعلق بالتعاون الدولي بشأن شؤون البيئة ، ذكر انه ينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تسهم بموارد اضافية في برامج حماية البيئة في البلدان النامية ، وان تنشىء مرافق جديدة لهذا الغرض ، دون أن تحاول استحداث شروط جديدة . وينبغي أن توفر البلدان المتقدمة موارد اضافية لحماية البيئة لأنها هي التي أحدثت وما زالت تحدث أضرارا بالغة في التوازن الايكولوجي العالمي بادخالها أنماطا غير منظمة من الاستهلاك واساءتها استخدام الموارد . وبالتالي يتعين عليها أن تتحمل التكاليف والمسؤولية الرئيسية عن معالجة المشاكل البيئية التي يعاني منها العالم اليوم .

٤٤٨- وينبغي أن يركز عمل الاونكتاد في ميدان البيئة على التشريعات واللوائح التي تعتمد في البلدان المتقدمة على أسس بيئية يمكن لها أن تشكل حواجز تجارية أمام صادرات البلدان النامية . ولم يحدث أبدا أن قدم الاقتراح الوارد في الفقرة ١٨ من الوثيقة TD/B/1199 رسميا الى المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية ، وينبغي ألا تناقش المسائل التي تقع في نطاق الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية إلا داخل تلك المنظمة .

٤٤٩- لاحظ ممثل تونس ان هناك اتجاها متناميا الى الربط بين تدهور البيئة والبلدان النامية ، رغم ان الضرر المباشر أو غير المباشر الذي ألحقته البلدان المتقدمة بالنظام الايكولوجي أعظم تدميرا وأقل تبريرا . وكثيرا ما يعزى تدهور البيئة في البلدان النامية الى الفقر المدقع . وليس مما يثير الدهشة ، وقد ضعفت البلدان النامية بسبب القيود التي تفرضها عليها برامج التكيف الهيكلي وخدمة الديون الباهظة ، أن تولي تلك البلدان للمشاكل البيئية أولوية دنيا . وتفضي الأسعار السلعية المستقرة والمجزية الى تهيئة بيئة أفضل للنمو . وقد اتخذت تونس بالفعل تدابير ترمي الى التوفيق بين التنمية والبيئة .

٤٥٠- وينبغي ألا تفرض حماية البيئة بأي حال أعباء جديدة على البلدان النامية أو أن تتحول الى مشروطية جديدة وتستخدم كذريعة لشكل آخر من الحمائية . وينبغي للبلدان المتقدمة أن تساعد البلدان النامية على التنبؤ بالمشاكل الايكولوجية لديها ، وليس من المقبول بالمرة أن يستبدل تمويل التنمية بالموارد المستخدمة لهذا الغرض .

٤٥١- أما عن دور الأونكتاد ، فان برنامج الامم المتحدة للبيئة هو المحفل الملائم لمعالجة مسائل البيئة ، وفي وسع الأونكتاد أن يقدم مساهمته فيه على ضوء قراري الامم المتحدة ١٨٦/٤٢ و١٨٧/٤٢ . وتستحق المقترحات الواردة في الوثيقة TD/B/1199 عناية متأنية . وينبغي استخدام أموال من خارج الميزانية لتمويل أنشطة الأونكتاد في هذا الشأن .

٤٥٢- وقال ممثل كوت ديفوار إن حكومته تدرك تماماً تردي البيئة مما يشكك في مدنية تقوم على خرافة النمو الاقتصادي .

٤٥٣- ولقد وضت كوت ديفوار استراتيجية وطنية لحماية البيئة على مدى السنوات العشر الماضية ، وانضمت تماماً إلى التدابير الدولية الواقعية التي يتعين اتخاذها إزاء خطر تردي البيئة . واشترك رئيس كوت ديفوار في الاجتماع الاخير الذي ضم ٢٤ رئيس دولة وحكومة في لاهاي . على أنه لا ينبغي استخدام هذه التدابير ذريعة لفرض مشروطية جديدة على البلدان النامية الأمر الذي قد يضر جهودها الرامية إلى النهوض باقتصاداتها ويضر بمستقبل سكانها .

٤٥٤- وقد جاء في المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (Environmental Perspective to the year 2000 and beyond) أن الفقر والمديونية والهبوط المطرد لأسعار السلع الأولية هي أهم أسباب التردي البيئي في بلدان العالم الثالث . وهكذا يتضح أن الكفاح ضد إزالة الغابات والتصحر والتلوث يعني بالضرورة وجوب تطبيق تدابير ملموسة وعاجلة للتعجيل بالنمو الاقتصادي ، وتحسين العائد من صادرات البلدان النامية ووصول سكانها إلى الموارد . ولم يمكن حل هذه المشكلة من خلال قوى السوق . ولقد صيغت مقترحات أمانة الأونكتاد صياغة مناسبة في الفقرات من ١٣ إلى ١٨ في الوثيقة TD/B/1199 . إلاّ أنه تعثرت فيما يبدو وللأسف محاولة إضافة بند عن حماية البيئة في جداول أعمال بعض لجان الأونكتاد الرئيسية ، باعتبار أن الهيئة الوحيدة المختصة بهذه المسائل هي برنامج الامم المتحدة للبيئة ، في انتظار متابعة اجتماع لاهاي .

٤٥٥- في الجلسة ٧٥٠ ، قدم رئيس المجلس مشروع مقرر أرفقت به استنتاجات متفق عليها أُعدّت في مشاورات غير رسمية (TD/B(XXXV)/L.858) ، فقال إنه فهم من المشاورات غير الرسمية التي ترأسها أن الأمين العام للأونكتاد سيقدم بياناً فيما يتعلق بالاستنتاجات المتفق عليها وأن البيان سيسجل بأكمله .

٤٥٦- وقال الأمين العام للأونكتاد إن الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في مرفق المقرر ، تتطلب من الأمين العام للأونكتاد إجراء تحليل عن التقابل بين التنمية القابلة للإدامة والخطوط الرئيسية لأنشطة الأونكتاد في حدود ولايته ، وإن هذه مهمة معقدة متعددة الجوانب ، كما بينت مناقشات المجلس . وقال إنه في قيامه بالعمل الذي يتطلبه ذلك سيضع في اعتباره تأثير البيئة الاقتصادية الخارجية على التنمية القابلة للإدامة .

٤٥٧- ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء (الدانمرك) بيان الأمين العام للأونكتاد ، وطلب أن يسجل في محضر الجلسة أن المجموعة باء ما زالت عند رأيها القائل بأنه يجب عند النظر في التنمية القابلة للإدامة إعطاء الثقل المناسب لكل من السياسات الوطنية والبيئة الاقتصادية الخارجية .

٤٥٨- وفي الجلسة ٧٥١ ذكّر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (غواتيمالا) بأن مجموعته بذلت قصارى جهدها للتوصل إلى الاستنتاجات المتفق عليها وأن جميع المجموعات قد اتفقت على أن يلقي الأمين العام بياناً ، تعلم تماماً ما سيتضمنه .

٤٥٩- ولذا سُرَّت مجموعة الـ ٧٧ لأن المجموعة باء لم تتنصل ، على خلاف الانطباعات السابقة ، من بيان الأمين العام ، الأمر الذي لو حدث لبعث الشك في حسن النية في الترتيبات التفاوضية السائدة حتى الآن بين كل المجموعات ، فضلاً عن الشك في مصداقية الأمين العام كمؤسسة .

٤٦٠- وقال إن مجموعته تود تسجيل ثقتها الجازمة في الأمين العام ، سواء بصفته الشخصية أو بصفته الوظيفية . وقد وافقت مجموعة الـ ٧٧ ، بحسن نية وبمرونة مناسبة ، على مواصلة التفاوض على قرار ـ قدمته المجموعة باء بشأن التنمية القابلة للإدامة إلى ما بعد المهلة المحددة في النظام الداخلي الذي اعتمده المجلس لنفسه . وينبغي أن تبين هذه المرونة بوضوح في محاضر المجلس للرجوع إليها مستقبلاً .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٦١- اعتمد المجلس في جلسته ٧٥١ مشروع المقرر TD/B(XXXV)/L.858 (للاطلاع على النص انظر الجزء الأول أعلاه المقرر ٣٧٠ (د ـ ٣٥)) .

باء - مساهمة الأونكتاد في الاعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي
(البند ٧ (ب) من جدول الأعمال)

٤٦٢- ذكر نائب الأمين العام للأونكتاد أنه على الرغم من أن الهدف الرئيسي لمداولات المجلس هو تقرير كيف يمكن للأونكتاد القيام بمسؤولياته بموجب قراري الجمعية العامة ١٨٣/٤٣ و ١٨٨/٤٣ ، فان مداولات المجلس يمكن أن تقدم أيضا توجيها أساسيا لمساهمة الأونكتاد في إعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . ومن المؤكد أن قرار المجلس بشأن الطرائق سيتأثر بالتصور العام لمساهمة الأونكتاد في إعداد الاستراتيجية الجديدة .

٤٦٣- وأضاف ان الأونكتاد مؤهل تأهيلا جيدا بسبب نهجه العالمي ازاء التنمية الاقتصادية وخبرته في شؤون الترابط لتقديم مساهمات مفيدة للمرحلتين لاعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية . وستركز المرحلة الأولى على وضع إطار مفاهيمي عام للاستراتيجية يساعد في تحديد أهدافها ، وكذلك على معالجة بعض المشاكل السياسية والتقنية الهامة المتصلة بما يلي : تقسيم المسؤوليات على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي ، طبيعة الاصلاحات المؤسسية ونطاقها ، الأدوار النسبية للحكومة وللمؤسسات ، وكذلك للقطاعين العام والخاص ، وما إلى ذلك . وتتضمن المرحلة الثانية تحديد شتى المساهمات القطاعية ، وتجميعها بطريقة متسقة . أما فيما يتعلق بالأونكتاد ، فان القطاعات التي يتعين تغطيتها تشمل التجارة الدولية في السلع والخدمات ، والسلع الأساسية ، وتمويل التنمية ، والتكنولوجيا ، والتعاون فيما بين البلدان النامية ، والمشاكل الخاصة بأفقر البلدان .

٤٦٤- وقال إنه فيما يتعلق بمسألة طرائق تنظيم أعمال المجلس بشأن هذا الموضوع في المستقبل ، فان الأمانة اقترحت (في TD/B(XXXV)/CRP.9) أن يتوخى المجلس ثلاثة مسارات ممكنة للعمل . فأولا ، يمكنه أن يقرر انشاء فريق عامل حكومي دولي لبحث الاطار العام السياسي والمفاهيمي للاستراتيجية ، وكذلك المكونات المحددة للسياسات العامة . على أن يقدم هذا الفريق العامل تقريراً الى المجلس في دورته الخريفية لعام ١٩٨٩ ، ويمكن التصريح له بأن يقدم في الوقت المناسب مدخلات في عمل اللجنة الجامعة المخصصة . وثانيا ، يمكن تنظيم مناقشة في تلك الدورة على أساس وثيقة تعدها الأمانة . وثالثا ، وبالاضافة الى تنظيم المناقشة في الدورة المقبلة ، يمكن للمجلس أن يتوخى أيضا انشاء فريق عامل في الدورة الخريفية يقدم تقريره إلى الدورة التالية . وشدد على أنه في حالة مسار العمل الثاني أو الثالث ، من المفيد توخي وضع ترتيبات للمعلومات ما أن تضع اللجنة الجامعة المخصصة خطة عملها للاضطلاع

بعمليات التحضير هذه حسبما يتطلب لمناقشات المجلس في الدورة التالية . ومن المفيد أيضا انشاء آلية للاستجابة لطلبات الحصول على مدخلات من اللجنة الجامعة المخصصة إذا طُلبت هذه المدخلات قبل تلك الدورة .

٤٦٥- وذكر المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) أنه خلال عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث الذي اتسم بعدم الاستقرار وبالاختلالات الهيكلية ، واصلت الظروف الاقتصادية لمعظم البلدان النامية تدهورها . وشدد على انه نظراً للترابط والتشابك الوثيقين للاقتصاد العالمي هناك ضرورة لاجراء حوار عالمي يشمل جميع البلدان بشأن المشاكل الاقتصادية للاقتصاد العالمي .

٤٦٦- وقال إنه في الأونكتاد السابع ، إعتمد المجتمع الدولي الوثيقة الختامية بتوافق الآراء . ويلزم اتباع نهج مماثل تجاه اعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وهناك ضرورة في هذا السياق لاجراء تحليل متعمق لأسباب المشاكل الاقتصادية الحالية .

٤٦٧- وقال إن الاستراتيجية الجديدة ينبغي أن تكون أداة متوازنة وموثوق بها تأخذ في الاعتبار مصالح جميع البلدان وكذلك العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب ، بالاضافة الى هذه العلاقات بين الشرق والغرب . وينبغي أن تكون القضية الرئيسية للاستراتيجية الجديدة هي الجانب الاجتماعي - الاقتصادي للرفاهية الانسانية . وفضلاً عن ذلك ، ينبغي أن تكون الاستراتيجية الجديدة حجر الزاوية لبناء الاقتصاد العالمي من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين . وفي هذا الصدد ، قال إن الاستراتيجية الجديدة ينبغي أن تركز على عدد من القضايا تتمثل فيما يلي : العوامل التجارية والايكولوجية ، التغير التكنولوجي ، تعزيز الترابط المتسق ، مشاكل الديون والتدفقات المالية الى البلدان النامية من أجل التنمية ، خلق بيئة اقتصادية خارجية مؤاتية وسياسات اقتصادية محلية مناسبة للتعجيل بالتنمية . وأضاف أن الاستراتيجية ينبغي أن تقدم أيضا مبادئ توجيهية من أجل الاستخدام الفعال للموارد المحلية .

٤٦٨- وقال إنه من الضروري لتعزيز التنمية ، تقليص الانتاج المتصل بالجوانب العسكرية . وانه يمكن للموارد المحررة من جراء تقليص الانفاق العسكري أن تستخدم في التعجيل بالتنمية . وأضاف ان نجاح الاستراتيجية الجديدة يعتمد أيضا على تفاعل السياسات الوطنية والدولية وكذلك على تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية .

٤٦٩- أما فيما يتعلق بمساهمة الأونكتاد في الاستراتيجية الجديدة فقال إن المجموعة دال مقتنعة بأن الأونكتاد يستطيع تقديم نهج متكامل تجاه الاستراتيجية الجديدة يكون هدفه الرئيسي هو تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتوسيع العلاقات الاقتصادية

فيما بين النظم المختلفة ، وتثبيت أسواق السلع الأساسية ، وتعزيز التدفقات التكنولوجية الى البلدان النامية ، وتقليل الآثار السلبية المترتبة على عمليات النقل القاسية للتكنولوجيا ، ومعالجة المشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا معالجة فعالة .

٤٧٠- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الختام أن المجموعة دال على استعداد للتعاون مع المجموعات الأخرى في إعداد مساهمة الاونكتاد في الاستراتيجية الجديدة التي ينبغي أن تكون في رأيه أداة مرنة ومناسبة على السواء لمواجهة التحدي الذي يطرحه التعجيل بالتنمية .

٤٧١- وفي الجلسة ٧٤٦ عرض المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (غواتيمالا) مشروع القرار TD/B/L.853 .

٤٧٢- شدد المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ ، (تونس) على أن هذا البند يتسم بأهمية خاصة لمجموعته لأن معظم العالم الثالث يواجه مشاكل انمائية معقدة في بيئة اقتصادية دولية غير مؤاتية ولا يمكن التنبؤ بها ، كما ان هناك ، من ناحية أخرى ، حاجة ملحة الى تلبية احتياجات شعوب كبيرة العدد ، وتحقيق قدر أكبر من العدل والانصاف في العالم . وقال إنه كان بالإمكان تفادي التدهور في الحالة الاقتصادية العالمية لو كانت الأهداف الموضوعة للثمانينات قد أنجزت . وأضاف ان هذه الأهداف ما فتئت سليمة ، وأن السبب الرئيسي للحالة الحالية هو نقص التزام البلدان المتقدمة بالتعاون الدولي من أجل التنمية . وان رفض هذه البلدان اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي على نحو منصف يشكل عقبة أمام اعادة تنشيط الاقتصاد العالمي . وقال ، من ناحية أخرى ، ان البلدان النامية اضطرت الى تنفيذ برامج تكيف هيكلي قاسية بدون وجود بيئة اقتصادية دولية مؤاتية . وسبب هذا اضطرابات اجتماعية وسياسية في هذه البلدان .

٤٧٣- وقال إن المبدأ الأساسي الذي ينبغي أن يوجه الاعداد للاستراتيجية الجديدة يكمن في العزم السياسي الصادق من جانب المجتمع الدولي على القيام بجهود متضافرة من أجل ازالة عدد من المعوقات التي تعترض عملية التنمية . وان مجموعة الـ ٧٧ التي تدعو دائما الى اجراء حوار بناء من أجل التعاون الدولي لا تتردد في تقديم مساهمتها الكاملة في هذا الإعداد بروح يحدوها التراضي من أجل التعجيل بالنمو والتنمية في اطار الترابط بين الاقتصادات والبلدان .

٤٧٤- وقال إن الترابط ينبغي أن يكون نقطة البدء لإعداد الاستراتيجية الجديدة . وان عددا من الأسئلة يحتاج في هذا السياق الى اجابة ويتمثل فيما يلي : كيف يمكن تنظيم الترابط على نحو أفضل ؟ وكيف تنظم التفاعلات بين جميع قرارات التنمية

الاجتماعية والاقتصادية ؟ وكيف تنسق الاحتياجات القصيرة الأجل مع المنظورات الأطول أجلا ؟ وكيف يؤمن تنفيذ الالتزام الذي يقطع على المستوى الدولي ؟ وأضاف ان الاستراتيجية الجديدة لا ينبغي أن تكون مجرد اصدار بيان بالنوايا . اذ ينبغي أن تعكس التزامات حقيقية من جانب المجتمع الدولي فيما يتعلق بتدابير للسياسة العامة جيدة التحديد وذات منحى عملي .

٤٧٥- وقال إنه من الضروري أن تكون الاستراتيجية الجديدة مرنة وديناميه وأن تستند الى نهج متكامل . وينبغي أن تتناول المواضيع مثل النظام التجاري الدولي ، والسلع الأساسية ، وتمويل التنمية ، والدين الخارجي ، ومشكلة التكنولوجيا ضمن اطار نهج متكامل ، وأن تكفل قدرا أكبر من الشفافية والانصاف في ادارة الاقتصاد العالمي . وأضاف ان هناك حاجة أيضا لوضع مؤشرات عالمية يمكن أن تتيح رصد تنفيذ الاستراتيجية . وانه من الضروري القيام بمتابعة دورية وتقييم للاستراتيجية ، ولذا فمن الضروري وضع آلية مناسبة لتحقيق هذا الغرض .

٤٧٦- وقال إنه بالاضافة إلى الجانب العالمي للتنمية ، من الضروري أيضا للاستراتيجية الجديدة أن تنظر في الأبعاد الاقليمية مشيرا ، بوجه خاص ، الى برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، والى خطة العمل من أجل أمريكا الوسطى ، والبرنامج الموضوع لصالح أقل البلدان نموا .

٤٧٧- وقال إن الأونكتاد نظرا لخبرته الكبيرة في مشاكل التنمية ولطبيعة ولايته سيكون المساهم الرئيسي في الاستراتيجية الجديدة مثلما حدث بالنسبة للاستراتيجيات السابقة . وأن الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع تعد تجليا لهذه الرؤية العالمية والقطاعية لمشاكل التنمية ولترابط هذه المشاكل .

٤٧٨- وأضاف انه على هذا النحو ، ترى مجموعة الـ ٧٧ أن على الأونكتاد أن يقدم مساهمة هامة في تحديد اطار عمل ومبادىء توجيهية عامة خلال المرحلة الاولى من اعداد الاستراتيجية الجديدة . وأنه لهذا السبب تقترح مجموعته انشاء فريق دولي حكومي على مستوى عال تناط به مسؤولية إعداد مساهمة الأونكتاد في الاستراتيجية الجديدة .

٤٧٩- وذكر المتحدث باسم المجموعة باء (الدانمرك) أنه نظرا لمحدودية أثر الاستراتيجيات السابقة ، لا سيما الاستراتيجية الخاصة بعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، من الضروري وضع نهج جديدة للاستراتيجية الجديدة اذا أريد أن تقدم هذه النهج توجيها أكثر فعالية لفرادى الحكومات وللمجتمع الدولي ككل . وقال إنه حيث أن اللجنة الجامعة المخصصة تعقد حاليا اجتماعها التنظيمي ، فإن المجلس لن يكون باستطاعته أن ينظر في حصيلة عمل اللجنة المخصصة فيما يتعلق بتنظيم عملية الاعداد

الحكومية الدولية . ومن ثم ، لا يستطيع المجلس أن يتخذ أية قرارات فيما يتعلق بمساهمة الأونكتاد الحكومية الدولية في اعداد الاستراتيجية الجديدة .

٤٨٠- وقال إن المجموعة باء تشق في أن الأمين العام للأونكتاد يستطيع ، باستخدامه للقدرات التحليلية الشاملة للأمانة أن يقدم مدخلا فعالا في وضع الاستراتيجية الجديدة بوجه عام ، وكذلك في المكونات المحددة للسياسة العامة التي ستدرج في الاستراتيجية في آخر الأمر ، لا سيما في الجوانب الوطنية والاقليمية لها ، إلاّ أنه يتعين النظر بعناية في مساهمة الأونكتاد في عملية الاعداد الحكومية الدولية على ضوء القرارات التنظيمية للجنة الجامعة المخصصة وعلى ضوء تقارب الآراء الذي يؤمل أن تنشأ منه بنية الاستراتيجية الجديدة وخصائصها . ولذا فإن مجموعته ترى أنه يتعين على المجلس أن يرجيء النظر في هذا الموضوع حتى دورة الخريف .

٤٨١- وتحدث ممثل اسبانيا بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية وعن الدول الأعضاء فيها فقال إن الجماعة تعترف بمسؤولية المجتمع الدولي فيما يتعلق بدعم جهود البلدان النامية من أجل تحقيق مستوى معيشة أفضل . وقال انه سيكون للصالح المشترك لكلا البلدان النامية والبلدان الصناعية مواجهة سؤال لماذا لم تستطع الاستراتيجية الراهنة ، والى حد كبير الاستراتيجيات السابقة لها أيضا ، تنفيذ أو على أكثر تقدير ، لم تستطع هذه الاستراتيجيات أن تؤثر على الواقع في البلدان النامية الا بدرجة صغيرة جدا . ولذا فمن المهم - كما قال - التيقن من الافتراضات أو الأهداف أو النهج في الاستراتيجية الحالية التي تثبت أنها غير واقعية .

٤٨٢- وقال إن الاستراتيجية الجديدة ينبغي أن تولي قدرا أكبر بكثير من الاهتمام للخبرات الوطنية والاقليمية بدلا من الصورة العالمية . وان تنوع خبرة الثمانينات يبين صعوبة اصدار التعميمات فيما يتعلق بالبلدان النامية . وحيث ان الاستراتيجية لا تستطيع أن تتناول جميع مشاكل التنمية بوجه عام ، فلا بد وأن تكون انتقائية . وفي الوقت نفسه من الأساسي صياغة استراتيجية تكون مرنة وقابلة للمواءمة وخالية من العوائق الايديولوجية .

٤٨٣- وعلى وجه التحديد ، ينبغي أن تكون الاستراتيجية الجديدة : أقل خطابية وأكثر عملية وتحديدا ، وأكثر واقعية وأفضل تركيزا ، وأن تشدد على مسؤوليات البلدان النامية ، وكذلك على المساهمة المطلوبة من البلدان الصناعية تجاه عملية التنمية في البلدان النامية ، وأن تعزز التكامل الاقليمي للبلدان النامية بغية خلق مناطق اقتصادية أوسع ، وتعزيز فتح الأسواق في البلدان المتقدمة والبلدان النامية كقوة دافعة لعملية النمو ، وتقديم آليات مرنة للمناقشة والمفاوضات يشترك فيها القطاع الخاص أيضا ، وأن تشدد بقدر اكبر على مسائل مثل استعمال الموارد البشرية ،

والنهوض بالمرأة ، وتحقيق تنمية مطردة ، وإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي بدعم جهود البلدان النامية بطريقة مناسبة بشتى الوسائل ، بما في ذلك الاحكام المتفق عليها بشأن المساعدة الانمائية الرسمية وذلك بالحجم والنوعية المناسبين ، والتركيز على زيادة مشاركة جميع الفئات الاجتماعية ، لا سيما أكثرها حرمانا في عملية التنمية .

٤٨٤- وقال إنه ينبغي أن تكون عملية الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعقد في ١٩٩٠ متبادلة الدعم مع الاستراتيجية الجديدة . وأضاف ان الدورة الاستثنائية يمكن أن تقدم مبادىء توجيهية مفيدة للاستراتيجية الجديدة . ويمكن أيضا أن يكون للوثيقة الختامية للأونكتاد السابع تأثير هام على اعداد الاستراتيجية الجديدة . وشدد على انه حيث ان عملية الاعداد الرئيسية للاستراتيجية الجديدة ستحدث في نيويورك ، فانه ينبغي تفادي وضع آلية اعداد في جنيف .

٤٨٥- وأعرب ممثل الصين عن ثقته في أن الأونكتاد سوف ينجح بتجاربه وخبرته الطويلة في انجاز ولايته الممنوحة له بموجب قراري الجمعية العامة ١٨٣/٤٣ و ١٨٨/٤٣ ضمن نطاق اختصاصاته . وقال انه لأسباب معقدة شتى لم تنفذ الكثير من تدابير السياسة العامة للاستراتيجية المخصصة للثمانينات تنفيذا كاملا ، كما ظلت أهداف الاستراتيجية بعيدة عن التحقيق . ولذا فمن الملح صياغة استراتيجية جديدة تستند الى تقييم اجمالي لتنفيذ الاستراتيجية التي وضعت في الثمانينات ، واجراء تحليل متعمق للحالة الاقتصادية الحالية وللمشاكل التي تواجهها البلدان النامية . وهذا الأمر ذو أهمية كبيرة بالنسبة لاعادة بث الحيوية في الاقتصاد والتجارة العالميين في اطار بيئة أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر مؤاتاة .

٤٨٦- وقال إن الوثيقة TD/B(XXXV)/CRP.9 يمكن أن تؤخذ كأساس لعمل المجلس ، وإنه تمشيا مع بعض اعتبارات أولية وردت في هذه الوثيقة ، يعتقد وفده أن هدف الاستراتيجية الجديدة ينبغي أن يتضمن ، ضمن جملة أمور ، تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية بمشاركة جميع أعضاء المجتمع الدولي ، والتعجيل بتنمية البلدان النامية في اطار نمو مطرد ومتوازن للاقتصاد العالمي . وتحقيقا لهذه الغاية ، قال إنه ينبغي للاستراتيجية الجديدة أن تقدم مبادئ موجهة وتدابير محددة للسياسة العامة من أجل العمل الوطني والتعاون الدولي . ولتسهيل القيام في المستقبل باستعراض تنفيذ الاستراتيجية الجديدة قال إنه ينبغي أن تنص هذه الاستراتيجية أيضا على بعض المؤشرات الكمية الواقعية بما في ذلك الهدف المحدد لجميع البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الانمائية الرسمية للبلدان النامية ولأقل البلدان نموا .

٤٨٧- وقال إنه ينبغي لمساهمة الأونكتاد في الاستراتيجية الجديدة أن تتضمن ، بالاضافة الى التوصيات بشأن الأهداف والمبادئ التوجيهية العامة ، مقترحات تفصيلية ومحددة عن الأهداف وتدابير السياسة العامة الداخلة في نطاق اختصاصه في ميادين مثل التجارة الدولية والسلع الأساسية ، وتمويل التنمية ، والتجارة غير المرئية ، ونقل التكنولوجيا ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والتجارة بين النظم المختلفة ، ومشاكل البلدان الافقر .

٤٨٨- وفيما يتعلق بالاجراءات اللازمة للأونكتاد لانجاز مهامه في هذا المجال ، شدد ممثل الصين على أن وفده يعتقد أنه من الضروري انشاء فريق عامل حكومي دولي مخصص لهذه الدورة على أن يقدم هذا الفريق تقريره الى الدورة المقبلة للمجلس والى اللجنة الجامعة المخصصة .

٤٨٩- وفي الجلسة ٧٥٠ قدم الرئيس نص الاستنتاجات المتفق عليها (TD/B/L.859) بشأن هذا البند ، والتي تفاوضت بشأنه كافة المجموعات الاقليمية والصين .

٤٩٠- وسحب مشرع القرار TD/B/L.853 .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٩١- اعتمد المجلس ، في الجلسة ٧٥١ ، الاستنتاجات المتفق عليها التي قدمها الرئيس (للاطلاع على نصها انظر الجزء الأول أعلاه ، المقرر ٣٧١ (د - ٣٥) ، المرفق) ، والتي دعي بموجبها الامين العام للأونكتاد الى اجراء مشاورات خاصة للنظر في مساهمة الأونكتاد في الاستراتيجية .

جيم - مشاورات الأمين العام للأونكتاد الخاصة
عملا بمقرر المجلس ٣٧١ (د - ٣٥)

٤٩٢- أشار الرئيس ، في الجلسة ٧٥٢ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ ، الى أن مقرر المجلس ٣٧١ (د - ٣٥) قد رجا من الأمين العام للأونكتاد اجراء مشاورات خاصة ، اعدادا لدورة المجلس الحالية المستأنفة ، للنظر في مسألة مساهمة الأونكتاد في الإعداد للاستراتيجية الدولية . وكان موجز لوقائع هذه المشاورات التي أجريت في ١٦ أيار/مايو معروضا على المجلس في الوثيقة TD/B/L.860 (انظر المرفق الثالث ادناه) .

٤٩٣ - ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء (الدانمرك) ان المجلس يمر حاليا في المراحل الأولى تماما من مراحل النظر الحكومي الدولي في الاستراتيجية الانمائية

الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع . وقال انه من المعترف به على نطاق واسع انه نظرا للتأثير المحدود للاستراتيجيات السابقة ، وخاصة منها استراتيجية العقد الثالث للثمانينات ، لا بد من استنباط مناهج جديدة اذا ما أريد لاستراتيجية العقد الانمائي الرابع ان توفر هدياً أكثر فعالية لفرادى الحكومات والمجتمع الدولي ككل .

٤٩٤- وقد كانت تلك خلفية الدورة التنظيمية الاولى للجنة المخصصة التي توافقت مع اختتام دورة المجلس الأخيرة . وقد سلمت اللجنة المخصصة بالحاجة الى ابقاء الخيارات مفتوحة والى ترك مجال كاف لاجراء تحليل متعمق للمشاكل التي ينطوي عليها الأمر ، فقررت عقد اجتماعين موضوعيين في عام ١٩٨٩ لاجراء مناقشة اولية مؤقتة بشأن ما ترى اللجنة انه يجب ان يكون النهج الواسع تجاه الاستراتيجية ، وتجاه الطابع العام للصك وربما أيضا تجاه ما قد ينشأ من الموضوعات ، دون ان تكون هذه المناقشة قاطعة أو حاسمة في هذه المرحلة . وكان الرئيس قد ناشد اللجنة ان تأتي الى الاجتماع في شهر حزيران/يونية مستعدة ولديها بعض الافكار حول تصورها وتصور الحكومات لما ينبغي أن يكون عليه طابع الاستراتيجية واهدافها وغاياتها الخ ... ، ولكن ليس بالضرورة بطريقة قطعية جدا ، وكان قد حث اللجنة على عدم الغوص في أية مسألة قطاعية محددة دون اجراء مناقشة واسعة بشأن طابع الاستراتيجية نفسها .

٤٩٥- وهذا الاتفاق العام للجنة المخصصة يعني ، كما كانت المجموعة باء قد أكدت على ذلك في مناسبات مختلفة ، ان المجلس ليس مدعوا لتوفير مساهمة حكومية دولية في العملية التحضيرية في هذه المرحلة . ومسألة مساهمة الاونكتاد في التحضير للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع مدرجة في جدول أعمال دورة المجلس الخريفية التي سوف يتسنى فيها عندئذ للوفود مناقشة هذا الموضوع في ضوء نتيجة اجتماعي اللجنة المخصصة في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر . والواقع أن من شأن هذا الاجراء أن يوفر استجابة ملائمة لدعوة الجمعية العامة للأونكتاد توفير مساهمة بالتعاون الوثيق مع اللجنة المخصصة .

٤٩٦- وقال ان المجموعة باء واثقة من ان الافكار الواردة في الوثيقة TD/B(XXXV)/CRP.9 ، وكذلك التعليقات المبداة في مشاورات الامين العام الخاصة والدورة المستأنفة الحالية ، سوف تدرس بعناية في جميع العواصم اثناء الإعداد الوطني لاجتماعي اللجنة المخصصة الوشيكين ، ومن ان اللجنة نفسها سوف تنظر كما ينبغي في اية مساهمة مبكرة من جانب أمانة الاونكتاد في أعمالها . وأضاف أن مشكلة إعداد الأونكتاد مساهمة حكومة دولية على أفضل وجه ، إذا ما قررت اللجنة المخصصة في دورتها لشهر حزيران/يونيه طلب تقديم هذه المساهمة في دورتها لشهر أيلول/سبتمبر ، يمكن معالجتها على أنسب نحو في اطار مشاورات الامين العام .

٤٩٧- وأكد ان بلدان المجموعة باء تتطلع الى التعليق بمزيد من التفصيل على الاطار الواسع للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع في اللجنة المخصصة ، والى المشاركة في المزيد من المناقشات بشأن مساهمة الأونكتاد في دورة المجلس في الخريف ، مقيّمة المداولات على اساس نتيجة الاجتماعات الموضوعية الاولى للجنة المخصصة .

٤٩٨- وأشار المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (تونس) الى ان مجموعته كانت قد اكدت في وقت سابق على الاهمية التي تعلقها على مساهمة الاونكتاد الحكومية الدولية في التحضير للاستراتيجية الدولية الجديدة . واكد ان مجموعته تأسف لأن المجموعة باء لم تقدم اسهاما جوهرياً في مشاورات الأمين العام الخاصة . وقال إن وقائع تلك المشاورات (TD/B/L.860) هامة للغاية وهي تمثل مساهمة اولية وغير كاملة يجب اتاحتها للجنة المخصصة مع استنتاجات المجلس المتفق عليها .

٤٩٩- وأضاف قائلا ان مجموعته تؤكد أيضا على أهمية مواصلة المشاورات الخاصة بشأن الاستراتيجية بعد الدورة الحالية المستأنفة لأن الاونكتاد قد كلفته الجمعية العامة بولاية واضحة تشمل تقديمه لمساهمة كبيرة في كامل العملية الجارية للتحضير للاستراتيجية . ومن شأن مواصلة المشاورات ، كذلك ، ان يضمن استعداداً أفضل للمشاورات بشأن الاستراتيجية ودورة المجلس الخريفية المقبلة ولاجتماعي اللجنة المخصصة .

٥٠٠- وأشار ممثل الصين إلى ان وفده قد بين وجهات نظره المفصلة حول طبيعة الاستراتيجية الجديدة وأهدافها ومواضيعها وحول الطريقة التي يجب بها اعداد إسهام المجلس في اللجنة المخصصة . وقال ان الصين قد علقت دائماً قدرا كبيرا من الأهمية على دور الاستراتيجية في تعزيز التعاون الدولي وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . وقال ان وفده مستعد للمشاركة بنشاط في العمليات التحضيرية للاستراتيجية وفقا لقرارات الجمعية العامة ويأمل ان تبدي المجموعات كافة استعدادها السياسي فيما يتعلق بالاستراتيجية الجديدة . وانه لمن الضروري ، في رأي وفده ، الحفاظ على آلية المشاورات الخاصة في اطار الأونكتاد بحيث يظل الحوار متواصلا . وقال ان وفده مستعد لاستكشاف سبل تمكين الأونكتاد من تقديم مساهمته في كل مرحلة من مراحل التحضير للاستراتيجية .

٥٠١- وأكد المتحدث باسم المجموعة دال (هنغاريا) على الاهمية التي تعلقها مجموعته على التحضير للاستراتيجية الجديدة وعلى مساهمة الاونكتاد في تلك العملية . وقال ان آراء المجموعة دال بشأن جوهر تلك المساهمة تظهر في وقائع المشاورات الخاصة (TD/B/L.860) ، وقال انه يطلب ان ترفق هذه الوثيقة بتقرير المجلس وتحال ، الى

جانب الجزء ذي الصلة من وثائق المجلس ، الى اللجنة المخصصة . واعاد تأكيد الرأي القائل انه يمكن للأونكتاد بمشاركة كاملة من جانب المجموعات كافة وعلى نحو يتمشى مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ان يقدم مساهمة . وان المجموعة دال سوف تتعاون كليا تحقيقا لذلك الهدف .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٠٢- قرر المجلس ، في الجلسة ٧٥٢ ، ان يرفق وقائع مشاورات الامين العام الخاصة (TD/B/L.860) بتقريره عن الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين (انظر المرفق الثالث أدناه) ، وقرر كذلك احالة الجزء ذي الصلة من ذلك التقرير الى اللجنة الجامعة المخصصة فضلا عن المرفق ذي الصلة وكذلك الاستنتاجات المتفق عليها المرفقة بمقرر المجلس ٣٧١ (د - ٣٥) .

الفصل السابع

المسائل الاخرى التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الاخرى أو المتصلة بتلك التقارير والانشطة

ألف - الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (البند ٨ (أ) من جدول الأعمال)

١ - الدورة السادسة عشرة

٥٠٣- قدم رئيس الفرقة العاملة في دورتها السادسة عشرة السيد ف. بانكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، تقرير الفرقة العاملة عن دورتها السادسة عشرة (TD/B/1198-TD/B/WP/80) .

٥٠٤- وكانت الفرقة العاملة اعتمدت بتوافق الآراء الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في المرفق الأول من تقريرها . وهذه الاستنتاجات تغطي بنود جدول أعمالها الرئيسية الثلاثة ألا وهي: استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية ؛ وتقرير الأمين العام للأونكتاد عن عمل الأمانة بشأن تقييم البرامج ؛ وتقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم عملا بالفقرة ٤ من الاستنتاجات المتفق عليها والتي اعتمدتها الفرقة العاملة في دورتها التاسعة .

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٥٠٥- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٧٤٣ ، بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها السادسة عشرة وقرر ، امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٣ ، إحالة الجزء ذي الصلة من التقرير ، مقرونا بالجزء ذي الصلة من تقرير المجلس عن الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٢ - الدورة السابعة عشرة

٥٠٦- في الجلسة ٧٥٢ قدم رئيس الفرقة العاملة في دوراتها السابعة عشرة السيد دانييل شوبورو (الأرجنتين) تقريراً عن نتائج الدورة (٨ - ١٢ آيار/مايو١٩٨٩) ولفت الانتباه إلى مشروع التقرير (TD/B/WP/L.52) الذي اعتمد دون تعديل وإلى مشروع الاستنتاجات المتفق عليها (TD/B/WP/L.53) الذي اعتمد بتوافق اراء . ولفت الانتباه أيضا إلى جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة (TD/B/WP/L.54) التي سيجري فيها

استعراض الأجزاء الخاصة بالأونكتاد من الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٠٧- أخذ المجلس علماً في جلسته ٧٥٢ بنتائج الدورة السابعة عشرة للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/WP/L.53 . وبهذا أيد المجلس التعديلات التي أُدخلت على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (A/44/6 (الفصل ١٥)) ووافق على اتاحة الوثائق المذكورة أعلاه للهيئات الملائمة في الأمم المتحدة .

باء - السلع الأساسية (البند ٨ (ب))

٥٠٨- قدم رئيس لجنة السلع الأساسية ، السيد س. غومبيرتز (فرنسا) ، المذكرة التي أعدتها الأمانة (TD/B/L.850) عن نتائج دورة اللجنة الثالثة عشرة (٥-١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨) . واستعرض العمل المنجز في الدورة ، فقال إن اللجنة أجرت نقاشا شاملا حول حالة السلع الأساسية في العالم ، واستعرضت نتائج عملية المشاورات بشأن فرادى السلع الأساسية التي لا تغطيها اتفاقات أو ترتيبات دولية ، ووضعت تفاصيل برنامج عملها .

٥٠٩- وأردف أن دورة اللجنة تمخضت عن الاستنتاج المتفق عليه ٣٥ (د-١٣) المعنون "توجيهات لبرنامج عمل لجنة السلع الأساسية" ، الذي اعتمد بتوافق الآراء . ووجه النظر إلى بيان كان أدلى به ، بموافقة المتحدثين باسم المجموعات الإقليمية والصين ، مقدما عددا من التوضيحات فيما يتصل بالاستنتاج المتفق عليه .

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٥١٠- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٧٤٣ المعقودة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، بالتقرير الشفوي الذي قدمه رئيس لجنة السلع الأساسية .

جيم - التكنولوجيا (البند ٨ (ج))

٥١١- قدم نائب رئيس لجنة نقل التكنولوجيا ، السيد هـ . رياض (مصر) بالنيابة عن الرئيس ، تقرير اللجنة عن دورتها السابعة (TD/B/L.848) ، فأشار إلى البنود

الرئيسية المدرجة في جدول أعمالها وهي: '١' حجم واتجاه وطبيعة تدفقات التكنولوجيا ، خصوصا إلى البلدان النامية ، في اقتصاد عالمي متغير ؛ '٢' بحث السياسات والاستجابات التشريعية ذات الصلة بالتكنولوجيا ، في إطار التغير الاقتصادي والتكنولوجي الديناميكي ؛ '٣' برنامج عمل الأونكتاد بشأن تطوير ونقل التكنولوجيا ومقترحات بأعمال أخرى . وكان معروضا على اللجنة ثلاث وثائق أعدتها الأمانة تحمل العناوين التالية: "الاتجاهات الأخيرة في التدفقات الدولية للتكنولوجيا وآثارها على التنمية" (TD/B/C.6/145) ؛ و"السياسات والتشريعات ذات الصلة بالتكنولوجيا في بيئة اقتصادية وتكنولوجية متغيرة" (TD/B/C.6/146) ؛ و"برنامج عمل الأونكتاد بشأن تطوير ونقل التكنولوجيا ومقترحات بأعمال أخرى" (TD/B/C.6/147 وAdd.1) . وقد قامت اللجنة بدراسة معمقة للبنود الرئيسية المدرجة في جدول أعمالها واعتمدت القرار ٣٢ (د-٧) المعنون "التدفقات الدولية للتكنولوجيا وأثرها على التنمية" .

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٥١٢- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٧٤٣ المعقودة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، بالتقرير الشفوي الذي قدمه نائب رئيس لجنة نقل التكنولوجيا .

دال - الممارسات التجارية التقييدية (البند ٨ (د))

٥١٣- قام رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية في دورته السابعة ، السيد فرانسوا كزافييه نغوبيو (الكاميرون) باستعراض العمل خلال تلك الدورة فلاحظ أن الفريق قرر أن يرفق بتقريره النصوص المقدمة من المجموعة دال والمجموعة باء ومجموعة الـ ٧٧ والتي تتناول المسائل التي لم يتوصل بشأنها إلى اتفاق . واسترعى الانتباه أيضا إلى البيان الختامي الذي أدلى به على مسؤوليته بوصفه رئيسا ، والمستنسخ في المذكرة المتعلقة بالمسائل التي أثيرت في الدورة (TD/B/L.849 وAdd.1) .

٥١٤- وذكر المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (مصر) أن البيان الختامي لرئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي الوارد في الوثيقة TD/B/L.849 يسترعي الانتباه إلى عدد من الالتقاءات في النظر التي وفرت خطوطا توجيهية أفادت منها الأمانة في أداء برنامج عملها .

٥١٥- وقد استرعت الانتباه أيضا إلى اختلافات في النظر بصدد عدد من المشاكل والمسائل . ويتعلق أهمها بضرورة اتخاذ خطوات لمكافحة الممارسات التجارية

التقييدية وفقا لأحكام الوثيقة الختامية ، وخاصة فيما يتصل بالشفافية وإجراءات التشاور . هذا ولم يرد في الفقرة ١٠٥ (١٨) من منطوق الوثيقة الختامية تحديد لتواريخ العمل الذي يتعين القيام به . والفقرة واضحة في ضرورة استمرار عمل الأونكتاد الجاري في هذا المجال وزيادة تعزيزه . ولذا فليس هناك ما يبرر إصرار بعض الأطراف على إرجاء العمل في هذا المجال إلى حين انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٠ .

٥١٦- أما القول بأن مجموعة المبادئ والقواعد تنطوي على أحكام كافية في معالجة الشفافية وإجراءات التشاور فهو يشكل ارتدادا خطيرا عن مرحلة الاتفاق التي تم التوصل إليها في الأونكتاد السابع . ومن المؤكد أن الخبراء لا يملكون تنقيح اتفاقات سياسية تم التوصل إليها على مستويات وزارية .

٥١٧- ويرد في بيانات مجموعة الـ ٧٧ وفي مشروع النص المقدم إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي ، عدد من المقترحات البناءة والمحددة لتحسين الشفافية ولتحديد إجراءات التشاور . بيد أن مجموعته أبدت مرونة فطلبت من الأمين العام للأونكتاد أن يوافي فريق الخبراء الحكومي الدولي بآراء ومقترحات إضافية بصدد هذه المسألة آخذا في اعتباره الآراء الأخرى التي أعرب عنها خلال الدورة . كما ناشدت سائر المنظمات الدولية ، وخاصة منظمة التعاون والتنمية في الميزان الاقتصادي ، أن تشاطر فريق الخبراء الحكومي الدولي خبرتها فيما يتعلق بالشفافية وإجراءات التشاور في الدورة المقبلة لهذا الفريق . إلا أن هذه الجهود لم تستقبل للأسف بالقدر اللازم من الإرادة السياسية ، وهي العنصر الذي لا غنى عنه . وقال إن مجموعة الـ ٧٧ تأمل أن يستمر حسن الاستعداد الذي ساد الأونكتاد السابع والدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي وتأسف أن يبرز من جديد الوضع الصعب الذي كان قائما قبل دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي في عام ١٩٨٧ ، خصوصا وأن المؤتمر الاستعراضي على الأبواب . وتأمل مجموعته أن تشهد الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي الإرادة السياسية اللازمة حتى يمكن أن تتكشف عن نتائج أكثر إيجابية وأدعى للعمل في هذا المجال الهام .

٥١٨- وفي الجلسة ٧٤٨ ، عرض ممثل اسبانيا ، بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، مشروع المقرر TD/B/L.856 .

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٥١٩- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٧٤٧ بالتقرير الشفوي الذي قدمه رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية بشأن أعمال دورته السابعة .

٥٢٠- اعتمد المجلس في جلسته ٧٤٩ مشروع القرار (TD/B/L.856) المقدم من اسبانيا نيابة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها والمعنون "النظام الداخلي المعمول به في فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية" (للاطلاع على النص ، انظر الجزء الأول أعلاه ، المقرر ٣٦٦ (د - ٣٥)) .

الفصل الثامن
البيانات الختامية

٥٢١- قال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (غواتيمالا) إن الدورة الحالية أكدت من جديد أن قضايا التجارة هي مبرر وجود الأونكتاد . فلأول مرة منذ سنوات عديدة تتمكن الوفود من إجراء حوارٍ مثمرٍ وتناول الاجراءات التي تتخذها الحكومات . وتعتبر مجموعة الـ ٧٧ أنه من غير الملائم على الاطلاق التحدث عن توازن بين البلدان النامية والمتقدمة فيما يخص مسؤولياتها وواجباتها والتزاماتها وأثر الحمائية والتكيف الهيكلي . وتبين الوثيقة الختامية بجلاء أن البلدان المتقدمة هي التي ينبغي أن تضطلع بالمسؤولية الأولى والرئيسية عن تحرير الاقتصاد والقيام بالتكيف الهيكلي . وقد اتخذت جميع أجزاء المقرر المتعلق بالبند ٣ في سياق الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية .

٥٢٢- وأضاف أن النقاش بشأن جولة أوروغواي كان مثمراً ، ورحب بتبادل الآراء حول أثر التغير التكنولوجي على أنماط التجارة الدولية ودعا إلى مواصلة هذا الحوار في دورة المجلس المقبلة بشأن التجارة .

٥٢٣- وقال إن مجموعة الـ ٧٧ تشعر أيضاً بالارتياح ازاء النتائج التي تمّ التوصل إليها بشأن العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وليس اعتماد المقرر ٣٦٨ (د - ٣٥) سوى دليل آخر على تحريك هذا الموضوع من جديد . وكان العاملان الرئيسيان في بلوغ هذه النتيجة الناجحة هما الارادة السياسية وروح التعاون التي سادت بين المشتركين . ويتناول المقرّر المتخذ عدداً من مجالات عمل الأونكتاد الهامة في ميدان التجارة فيما بين النظم .

٥٢٤- وقال إن اهتمامات مجموعة الـ ٧٧ والتزاماتها إزاء الاستراتيجية الانمائية الدولية تتضح في مشروع القرار الذي أحيل إلى المجلس . ولم تكن المفاوضات بشأن النتائج المتفق عليها يسيرة ولكنها بيّنت أنه يمكن التغلب على الخلافات بالحوار البناء وحسن النية . وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ اعتقاداً راسخاً أن المشاورات الخاصة التي تدعو إليها النتائج المتفق عليها ستنصب على التداول في صلب الموضوع استعداداً لدورة المجلس المستأنفة .

٥٢٥- وأكد أن البلدان النامية قد استجابت لقرار الجمعية العامة المتعلق بالتنمية المتواصلة ولمشروع القرار الذي قدمته المجموعة باء ، وهي تعتقد اعتقاداً راسخاً أن بوسع الأونكتاد أن يقدم مساهمة فعالة في صدد هذا البند ، آخذاً في اعتباره أيضاً الاهتمامات الخاصة للبلدان النامية الجزرية .

٥٢٦- وذكر أن الوفود واجهت بعض الصعوبات قبل التوصل إلى الاتفاق ، وتود مجموعة الـ ٧٧ أن تعرب عن امتنانها للأمين العام للأونكتاد وما بذله من مساعٍ حميدة وتؤكد من جديد ثقتها الثابتة في قدراته الشخصية والمهنية على السواء .

٥٢٧- وأعرب عن رضاه إزاء التقدم المحرز في الأعمال التي تضطلع بها الأمانة للتحضير للمؤتمر الثاني المعني بأقل البلدان نمواً . وتعتز مجموعة الـ ٧٧ بالذكرى الخامسة والعشرين لانشاء الأونكتاد . فالأونكتاد ومجموعة الـ ٧٧ مؤسستان متلاحمتان ، ويدين كل منهما للآخر بأسباب نشوئه .

٥٢٨- وتفخر مجموعة الـ ٧٧ بأن تعلن أن ١٥ بلداً صدّق حتى اليوم على اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية ، وبذلك ترجمت الحديث عن التعاون فيما بينها إلى حقائق والتزامات تعاقدية . وبعد أن لاحظ أن المجلس قد وافق على جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة السادسة والثلاثين وأعرب عن أمله في أن تكون المفاوضات الطويلة حول بنود جدول الأعمال ، وهي ممارسة محبطة قد أصبحت في عداد الماضي ، فقد آن الأوان لأن تقوم الحكومات بعملٍ حكومي دولي وأن تتصدى للقضايا الملحة في ميدان التنمية .

٥٢٩- وقال المتحدث باسم المجموعة دال (هنغاريا) ، متحدثا أيضاً باسم منغوليا ، إن الاهتمام العام والنشاط في اللجنة الأولى للدورة بشأن البندين ٣ و٤ يبينان الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على جوانب المشكلة موضع النقاش والاعتراف بالدور الايجابي الذي يمكن وينبغي للأونكتاد أن يؤديه في هذا الصدد .

٥٣٠- وكان إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي عُهد إليه بوضع برنامجٍ لتعزيز التجارة ما بين النظم ، ولا سيما التجارة بين الشرق والجنوب وتحديد ولايته هما النقطة الأساسية في المقرر المعتمد بشأن البند ٤ . وينبغي أن يكون هذا البرنامج متوازناً وأن يراعي مصالح جميع الدول الأعضاء المراعاة الواجبة .

٥٣١- أما الاتفاقات بشأن التنمية المتواصلة فهي نقطة انطلاق تتيح للأونكتاد تقديم مساهمة كبيرة ، في نطاق ولايته ، في التنمية المتواصلة وفي التحضيرات الجارية للاستراتيجية الانمائية الدولية .

٥٣٢- وأشار إلى أن ما قدمه الأونكتاد كمنظمة ذات طابعٍ عالمي خلال السنوات الخمس والعشرين التي مرت منذ انشائه من مساهمة قيمة في تشجيع الحوار والتفاهم المتعدد الأطراف بشأن القضايا المتصلة بالتجارة والتنمية ، يضفي على الذكرى الخامسة والعشرين أهمية خاصة .

٥٣٣- وقال المتحدث باسم المجموعة باء (الدانمرك) إن الاتفاق على نص جوهري ومتوازن بشأن الحمائية والتكيف الهيكلي للمرة الأولى منذ دورة الأونكتاد السابعة هو مؤشر ايجابي على الأعمال المقبلة . وبالمثل ، أحرز المجلس تقدماً في تحديد برنامج عمل الأمانة في مجال العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . ورحب بالمقرر القاضي بانشاء فريق خبراء حكومي دولي ومنحه ولاية محددة وموجهة بصورة واضحة .

٥٣٤- وفيما يخص مسألة مساهمة الأونكتاد في إعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية ، تترقب المجموعة باء مساهمة الأمين العام للأونكتاد في العملية التحضيرية .

٥٣٥- وتحدث عن وجهة أعمال الأونكتاد بصدد هدف التنمية المتواصلة ، فأبدى ارتياحه لأن الأونكتاد يستطيع الآن أن يبدأ في عمل ملموس في هذه المسألة ذات الأهمية الكبرى لجميع البلدان ، رغم أن الخطوط التوجيهية المتفق عليها جاءت على غير النسق الذي كانت ترغبه المجموعة باء . وتتطلع المجموعة باء إلى قيام تعاون وثيق بين جميع الأطراف المعنية بغية زيادة تعزيز التزامات المنظمة بهدف التنمية المتواصلة .

٥٣٦- ولاحظ ممثل الصين في استعراضه أعمال الدورة أنه تم التوصل إلى توافق خلال تبادل الآراء حول بعض القضايا المثارة أمام المجلس . ومع أن هذه النتيجة قد لا تكون مرضية ، فإنها تمثل انجازاً ثميناً في وقت يصادف فيه الحوار بين الشمال والجنوب بعض الصعوبات . وألحّ على أهمية الحفاظ على القوة الدافعة نحو التنمية ، وأعرب عن أمله في استمرار الحوار بغية حلّ القضايا التي تواجهها البلدان النامية في الوقت الراهن .

٥٣٧- وذكر في معرض حديثه عن الاستراتيجية الانمائية الدولية أن أشد السبل فعالية ليتهيأ للأونكتاد الاضطلاع بمسؤوليته المحتومة إزاء تعزيز اللجنة المخصصة في نيويورك هو إنشاء فريق عامل حكومي دولي يتولى دراسة المجالات التي يمكن للمنظمة أن تساهم فيها على نحو مفيد .

٥٣٨- وأشار الرئيس في بيانه الختامي إلى أن اعتماد المقرر ٣٦٧ (د - ٣٥) يؤكد من جديد الاتفاقات الواردة في الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع وانه يكتسي أهمية بالغة في سياق البيئة التجارية الراهنة . وقال إن قرار النظر في آثار الترتيبات الثنائية والتكامل الاقتصادي الاقليمي في دورة مقبلة يمثل قوة اضيفت إلى دور المجلس في المناقشات الدولية حول أهم قضايا التجارة الدولية .

٥٣٩- وتتجلى أهمية التنمية المتواصلة في العدد الكبير من الوفود التي شاركت في النقاش وفي الجهود المكثفة التي أتاحت للمجلس اتخاذ المقرر . وأضاف قائلا إن التحديات الجديدة التي تثيرها التنمية المتواصلة بالنسبة لقضايا التجارة والتنمية تستدعي أيضاً استجابة من الأونكتاد في شكل تحليلاتٍ ومساعدة تقنية .

٥٤٠- وقال إن المجلس قد اعترف بأن الدور الذي تؤديه كل من السياسات الوطنية والبيئة الخارجية في تحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية هو عامل يساهم في تنويع خبرات البلدان النامية ، بيد أن اختلاف الآراء بشأن الوزن النسبي لهذه العناصر لا يزال قائما . وتبين الاتجاهات الأخيرة إحراز بعض التقدم في إصلاح السياسة الوطنية غير أن البيئة الخارجية الداعمة تظلّ شرطاً رئيسياً من شروط استمرار الجهود الوطنية .

٥٤١- ويتيح القرار بشأن الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء الأونكتاد فرصة لاعادة تأكيد الدور البارز الذي يمكن للأونكتاد أن يؤديه في تشجيع الحوار بشأن التنمية العالمية ولتوليد الزخم السياسي في عمله .

٥٤٢- وأعرب عن اعجابه بالاستعداد الصادق الذي أبدته كل المجموعات والوفود ، للتوصل إلى اتفاق نهائي بناء ، وأعرب عن اعتقاده في أن التحذير الذي أطلقه الأمين العام في بيانه الافتتاحي لقي آذاناً صاغية ؛ فقد عاد المجلس إلى النقاش الواقعي ، لا سيما بصدد الحمائية والتكيف الهيكلي ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها المجلس إلى توافق في الآراء منذ عام ١٩٨٥ .

الفصل التاسع

المسائل الإجرائية ؛ المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل المتصلة بها

(البندان ١ و٩ من جدول الأعمال)

ألف - افتتاح الدورة

٥٤٣- افتتح الجزء الثاني من الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس ، الرئيس ، السيد توبغي س. دورجي (بوتان) .

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة البند ١(أ))

٥٤٤- استرعى الرئيس الانتباه في الجلسة ٧٤٣ ، إلى جدول الأعمال المؤقت (TD/B/L.851) المقدم من الأمين العام للأونكتاد بعد مشاوراته المكثفة في أعقاب إحالة مشروع جدول الأعمال المؤقت للمشاورات التي جرت في الجزء الأول من الدورة . وأشار أيضا في هذا السياق إلى الرسالة الواردة من رئيس مجموعة الـ ٧٧ (أندونيسيا) والمعممة في الوثيقة TD/B/L.846 .

٥٤٥- وقال إنه من المفروض أن الأمين العام سوف يسعى ، عقب الإجراءات المقررة ، إلى أن يحدد خلال دورات المجلس ، المواضيع الإضافية ، في سياق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) ، التي لها صلة بأحكام الوثيقة الختامية المتعلقة بالتجارة الدولية ، وكذلك سائر قرارات الجمعية العامة والمؤتمر ذات الصلة ، والتي يمكن إدراجها في المداولات المقبلة للمجلس .

٥٤٦- ومن المفهوم فيما يتصل بالبند ٤ أن المناقشات سوف تأخذ في الاعتبار الفقرة ١٠٥ (٣٥) إلى (٣٩) في الوثيقة الختامية والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت بصدد الموضوع في مقرر المجلس ٣٥٦ (د-٣٤) .

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٥٤٧- اعتمد المجلس ، في جلسته ٧٤٣ ، جدول أعماله المؤقت (TD/B/L.851) مع إضافة أربعة بنود فرعية تحت البند ٨ (للاطلاع على جدول الأعمال بصيغته المعتمدة ، انظر المرفق الأول) . وأيد أيضا عموما المقترحات المقدمة بصدد تنظيم أعماله في الوثيقة TD/B/1194/Add.2 .

٥٤٨- وأشار الأمين العام للأونكتاد إلى التفاهم الذي أعلنه الرئيس فقال إنه يستطيع في مفهومه ، عند تحديد المواضيع الإضافية التي يتعين أن ينظر فيها المجلس ، أن يجري اتصالات استكشافية خارج دورات المجلس وفقا للمقرر ١٤٣ (د-١٦) والمقررين ٣٣١ (د-٣٢) و٣٥٣ (د-٣٤) . أما القرار الفعلي فيما يتعلق بإدراج المواضيع التي سوف تتحدد على هذا النحو في جداول الأعمال فسوف يستمر المجلس في اتخاذه .

جيم - جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة العادية السادسة والثلاثين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة (البند ١ (ج))

٥٤٩- استرعى رئيس المجلس الاهتمام إلى مشروع جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة السادسة والثلاثين للمجلس (انظر المرفق الثاني أدناه) ، فأعلن أنه قد فُهم أن بنداً بعنوان "متابعة واستعراض تنفيذ الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع وفقاً لمقرر المجلس ٣٥٠ (د - ٣٤): قضايا مختارة تتطلب اهتماماً من المجلس" سيدرج في اقتراحات الأمين العام غير الرسمية بمشروع جدول الأعمال المؤقت لدورات المجلس المقبلة وأنه سينظر في تحديد قضايا مختارة خلال المناقشات التي ستجري حول كل مشروع لدورة مقبلة للمجلس . كما اتفق على أن تجري في إحدى دورات المجلس المقبلة عملية تقييم لتنفيذ الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع ، باعتبار ذلك جزءاً من عملية التحضير للأونكتاد الثامن .

٥٥٠- وبعد الاحاطة علماً بالاتفاقين المذكورين آنفاً أقرّ المجلس مشروع جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة السادسة والثلاثين ، وجرياً على العرف المتبع ، خول الأمين العام للأونكتاد تعديله واستكماله ، بالتشاور مع الرئيس ، في ضوء التطورات . وقد وضع هذا الترتيب بناء على اتفاق على ضرورة التشاور قبل أية تعديلات أو اضافات - مع ممثل المجموعات الاقليمية في اطار الجهاز الاستشاري الذي أنشىء بموجب مقرر المجلس ١٤٣ (د - ١٦) وقرار المجلس ٣٣١ (د -٣٢) . وأيضا طلب المجلس من الأمين العام للأونكتاد أن يتشاور مع الوفود بخصوص تنظيم عمل الدورة وأن يعمم مقترحاته في هذا الشأن (للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين انظر المرفق ٣ أدناه) .

دال - تسمية رئيس الدورة العادية السادسة والثلاثين
للمجلس (البند ١(د))

٥٥١- في الجلسة ٧٥٠ قام المجلس ، عملا بالمقرر ٣٣٨ (د - ٣٣) وطبقا للمادة ١٩ من نظامه الداخلي ، بتسمية السيد أوسكار دي روخاس (فنزويلا) رئيساً للدورة السادسة والثلاثين .

هاء - إنشاء هيئات الدورة

٥٥٢- أنشأ المجلس ، في جلسته ٧٤٢ ، هيئتين للدورة: اللجنة الأولى للدورة لكي تنظر في البنود ٣ و٢ (أ) و٥ ؛ واللجنة الثانية للدورة لكي تنظر في البند ٤ . أما سائر البنود فسوف تنظر في المجلس بكامل هيئته .

اللجنة الأولى للدورة

٥٥٣- انتخبت اللجنة الأولى للدورة في جلستها الأولى ، المعقودة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، السيد ج. سانكي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) رئيساً والسيد أ. م. زاليس دينجري (بوليفيا) نائباً للرئيس ومقررا .

٥٥٤- وعقدت اللجنة الأولى للدورة ، في أثناء عملها ، ثماني جلسات .

٥٥٥- وأحاط المجلس علماً ، في جلسته ٧٥٠ ، بتقرير اللجنة الأولى للدورة (TD/B(XXXV)/SC.I/L.4 و Add.1-5) وقرر ادماجه في التقرير عن الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين (انظر الفصول الثالث والأول (الفرع ألف) والرابع أعلاه على الترتيب) .

اللجنة الثانية للدورة

٥٥٦- انتخبت اللجنة الثانية للدورة ، في جلستها الأولى المعقودة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ ، السيد هـ . خلاف (مصر) رئيساً والسيد أ. ن. ريباك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) نائباً للرئيس ومقرراً .

٥٥٧- وعقدت اللجنة الثانية للدورة خمس جلسات في أثناء الجزء الثاني من الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس .

٥٥٨- واضافة إلى مداولات لجنة الدورة عقدت مشاورات ثنائية في أثناء دورة المجلس بين البلدان المهتمة بالأمر ، وفقا لقرار المؤتمر ٩٥ (د - ٦) .

٥٥٩- أحاط المجلس علماً ، في جلسته ٧٥٠ ، بتقرير اللجنة الثانية للدورة TD/B(XXXV)/SC.II/L.6 و Add.1-2 وقرر ادماجه في التقرير عن الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين (انظر الفصل الثالث أعلاه) .

واو - وثائق التفويض (البند ١ (ب))

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٦٠- اعتمد المجلس ، في جلسته ٧٥٠ ، تقرير مكتبه عن وثائق التفويض (TD/B/1209) .

٥٦١- وسجل ممثل باكستان تحفظات وفد بلاده فيما يتعلق بوفد أفغانستان للأسباب المذكورة أثناء الدورة الاخيرة للجمعية العامة .

٥٦٢- وأشار ممثل أفغانستان إلى الفقرة ٥ من التقرير عن وثائق التفويض وإلى بيان ممثل باكستان ، وأكد مجدداً موقف حكومته على نحو ما أعلن في الدورة الاخيرة للجمعية العامة .

زاي - العضوية والحضور

٥٦٣- كانت البلدان التالية الأعضاء في الأونكتاد ، والأعضاء في المجلس ، ممثلة في الدورة: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ الأرجنتين ؛ الأردن ؛ اسبانيا ؛ استراليا ؛ اسرائيل ؛ أفغانستان ؛ اكوادور ؛ ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ؛ الإمارات العربية المتحدة ؛ أندونيسيا ؛ أنغولا ؛ أوروغواي ؛ ايران (جمهورية - الإسلامية) ؛ ايرلندا ؛ ايطاليا ؛ باكستان ؛ البحرين ؛ البرازيل ؛ البرتغال ؛ بلجيكا ؛ بلغاريا ؛ بنغلاديش ؛ بنما ؛ بوتان ؛ بورما ؛ بولندا ؛ بوليفيا ؛ بيرو ؛ تايلند ؛ تركيا ؛ ترينيداد وتوباغو ؛ تشيكوسلوفاكيا ؛ تونس ؛ جامايكا ؛ الجزائر ؛ الجماهيرية العربية الليبية ؛ جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ؛ جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ؛ جمهورية تنزانيا المتحدة ؛ الجمهورية الدومينيكية ؛ الجمهورية الديمقراطية الالمانية ؛ جمهورية السودان ؛ الجمهورية العربية السورية ؛ جمهورية كوريا ؛ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ؛ الدانمرك ؛ رومانيا ؛ زائير ؛ زامبيا ؛ زمبابوي ؛ سري لانكا ؛ السلفادور ؛ سنغافورة ؛ السنغال ؛ السويد ؛ سويسرا ؛ شيلي ؛ الصومال ؛ الصين ؛ العراق ؛ غابون ؛ غانا ؛ غواتيمالا ؛ فرنسا ؛ الفلبين ؛ فنزويلا ؛ فنلندا ؛ فييت نام ؛ قطر ؛ الكاميرون ؛ كندا ؛ كوبا ؛ كوت ديفوار ؛ كوستاريكا ؛ كولومبيا ؛ الكونغو ؛ الكويت ؛ كينيا ؛ لبنان ؛ مالطة ؛ ماليزيا ؛ مدغشقر ؛ مصر ؛ المغرب ؛ المكسيك ؛

المملكة العربية السعودية ؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ؛ منغوليا ؛ ناميبيا ؛ النرويج ؛ النمسا ؛ نيبال ؛ نيجيريا ؛ نيكاراغوا ؛ نيوزيلندا ؛ هايتي ؛ الهند ؛ هندوراس ؛ هنغاريا ؛ هولندا ؛ الولايات المتحدة الأمريكية ؛ اليابان ؛ اليمن ؛ اليمن الديمقراطية ؛ يوغوسلافيا ؛ اليونان .

٥٦٤- وكان البلدان الآخران التاليان العضوان في الأونكتاد وغير العضوين في المجلس ممثلين في الدورة: الكرسي الرسولي وكمبوتشيا الديمقراطية .

٥٦٥- واشترك في الدورة مؤتمر الوحدويين الأفريقيين لآزانيا عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د-٢٩) .

٥٦٦- ومثلت في الدورة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ومثل أيضا في الدورة مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات .

٥٦٧- ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة وذات الصلة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الصحة العالمية ، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . ومثل في الدورة أيضا الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

٥٦٨- ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التاية: مجلس التعاضد الاقتصادي ، الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، اللجنة الحكومية الدولية للهجرة ، المركز الدولي للمؤسسات العامة في البلدان النامية ، المكتب الدولي للمنسوجات والملابس ، النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، جامعة الدول العربية ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، منظمة الوحدة الأفريقية ، منظمة البلدان المصدرة للنفط ، الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

٥٦٩- ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية: الفئة العامة: لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز) ، غرفة التجارة الدولية ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، المؤسسة الدولية للبدائل الإنمائية . الفئة الخاصة: الرابطة الدولية للنقل الجوي ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .

حاء - الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للأونكتاد
(البند ٩ (أ))

٥٧٠- قال نائب الأمين العام للأونكتاد ، إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للأونكتاد سيكون مناسبة للتطلع إلى المستقبل ، وحفز التفكير المبتكر في الأونكتاد وإلقاء الضوء على إمكانات المؤسسة ، وتعزيز العلاقات بين أعضائه . ووصف الأعمال التي تعتزم الأمانة القيام بها في حدود مواردها ولا سيما: (أ) محاضرة راوول بريبيش لعام ١٩٨٩ المخصصة لموضوع ذي وجهة مستقبلية ، و(ب) ندوة تبدي فيها شخصيات بارزة آراءها عن مساهمة الأونكتاد في المستقبل ، مع مراعاة الآفاق المتوسطة الأجل المرتقبة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وفقا لولاية الأونكتاد ، و(ج) إصدار أعداد خاصة من "نشرة الأونكتاد" (UNCTAD Bulletin) ونشرة "Review" تخصص لمقالات عن دور الأونكتاد في المستقبل ، و(د) سوف تشمل أنشطة العلاقات العامة إصدار مواد لوسائل الإعلام والجامعات . ويؤمل أن تتوج هذه المبادرات بحفل ينظّم أثناء الجزء الأول من دورة المجلس السادسة والثلاثين .

٥٧١- أشار ممثل الصين إلى الإنجازات الهامة التي حققها الأونكتاد في الأعوام الخمسة والعشرين التي مرت على اضطلاعه بولايته بموجب القرار ١٩٩٥ (د-١٩) . ولاحظ أن النقاش الاقتصادي الدولي لا يزال في مأزق في الظروف الحالية التي تشهد انفراجا سياسيا . ثم أعرب عن تأييد الصين الكامل للمقترحات الواردة في الوثيقة TD/B/1204 ، واستعدادها لإيفاد مشاركين إلى الندوة المذكورة والإسهام بمقالات تنشر بمناسبة الذكرى السنوية . وستنظم احتفالات وطنية في بيجين في هذا السياق ، وقال إنه يأمل أن تساهم كل هذه الاحتفالات على الصعيدين الوطني والدولي في إكساب الأونكتاد مزيد الفعالية .

٥٧٢- وأعرب ممثل أندونيسيا عن تسليم أندونيسيا بأهمية الذكرى السنوية التي تتيح فرصة لتجديد الالتزام والإرادة السياسية لتعزيز الأونكتاد . وقال إنه يأمل أن تسلط الندوة ، بالخصوص ، الأضواء على ما يمكن أن يساهم به الأونكتاد في إنعاش النمو والتنمية . وقد لاحظ وفده أن هناك نزعة في المفاوضات في الأونكتاد إلى التركيز على برنامج أمانة الأونكتاد عوضا عن استنباط سياسات لحل المشاكل الاقتصادية العالمية ، وكذلك مشاكل البلدان النامية . ولا بد بناء على ذلك من أن يعمل الأونكتاد وفقا لولايته الأصلية ويراعي الظروف العالمية المتغيرة .

٥٧٣- وقال المتحدث باسم المجموعة باء (الدانمرك) إن المجموعة باء تحيط علما بأن الأمين العام للأونكتاد سوف ينظم الاحتفالات المبينة في الوثيقة TD/B/1204 ، وهي تؤيد فكرة عقد اجتماع تذكاري أثناء الجزء الأول من الدورة السادسة والثلاثين .

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٥٧٤- اعتمد المجلس ، في جلسته ٧٤٨ ، مشروع القرار TD/B/L.855 المقدم من الرئيس عقب مشاورات غير رسمية (للاطلاع على النص انظر الجزء الأول أعلاه ، القرار ٣٦٥ (د - ٣٥)) .

٥٧٥- وأعلنت ممثلة سويسرا أن وفدها عملاً بالقرار الذي اتخذه المجلس ، اتصل بالأمانة لبحث الطريقة التي يمكن بها لسويسرا أن تشترك بوصفها البلد المضيف في احتفالات الذكرى الخامسة والعشرين للأونكتاد .

طاء - معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد بصدد الانتخابات (البند ٩ (ب))

٥٧٦- أحاط المجلس علما في جلسته ٧٤٣ بأن عضوية الأونكتاد لم ينلها تغيير وتقف عند ١٦٨ عضوا .

ياء - الإعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية (البند ٩ (ج))

٥٧٧- أحاط المجلس علما في جلسته ٧٤٣ بأن عضوية المجلس لم ينلها تغيير وتقف عند ١٣١ عضوا ؛ وأن الأمانة لم تتلق أي رسالة من دولة ما ترغب في أن تصبح عضوا في لجنة رئيسية وأن عضوية اللجان الرئيسية لم ينلها تغيير (لجنة السلع الأساسية ١٠٧ ، لجنة المصنوعات ١٠١ ، لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ١٠٢ ، لجنة النقل البحري ١٠٣ ، لجنة نقل التكنولوجيا ٩٩ ، لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ١١٠) .

كاف - تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس (البند ٩ (د))

تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي (البند ٩ (هـ))

٥٧٨- أحاط المجلس علماً في جلسته ٧٤٣ بعدم ورود طلبات تحت هذين البندين الفرعيين .

لام - مكتب المجلس

٥٧٩- انتخب المجلس في جلسته ٧٤٣ ، السيد إميليو أرتاشو (اسبانيا) نائبا للرئيس خلفا للسيد يوروبيد كيركينوس (اليونان) الذي لم يتمكن من الحضور . وكان تكوين المجلس في الجزء الثاني من الدورة الخامسة والثلاثين كما يلي:

الرئيس:	السيد توبغي س. دورجي	(بوتان)
نواب الرئيس:	السيد اميليو أرتاشو	(اسبانيا)
	السيد ايميكا آيو أزيكيوي	(نيجريا)
	السيد راؤول اسبانيا سميث	(بوليفيا)
	السيد فاروق قصراوي	(الأردن)
	السيد دي مونتيني مارشان	(كندا)
	السيد خوسيه انريك ميخيا أوكلس	(هندوراس)
	السيد يوسف مقدم	(تونس)
	السيد جوزيف س. بترون	(الولايات المتحدة الأمريكية
	السيد جيرالد فيليب	(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
	السيد ت. ف. تيودوروفيتش	(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
المقرر:	السيد كيس جان رينيه كلوبنهاور	(هولندا)

اللجنة الأولى للدورة

الرئيس:	السيد جون أ. سانكس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
نائب الرئيس والمقرر:	السيد أ. ميغيل زالس دينيغري	(بوليفيا)

اللجنة الثانية للدورة

الرئيس:	السيد هاني خلاف	(مصر)
نائب الرئيس والمقرر:	السيد أ. ن. ريباك	(جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ميم ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ٩ (و))

٥٨٠ـ لدى مناقشة هذا البند كان أمام المجلس الوثيقتان TD/B/L.845 و Add.1-2 اللتين أعدتهما أمانة الأونكتاد وتحتويان على مشروع الجدول الزمني للاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٨٩ ولعام ١٩٩٠ علاوة على جدول زمني مؤقت لعام ١٩٩١ .

٥٨١ـ وفي أثناء الدورة اجتمع فريق غير رسمي لاستعراض الجدول الزمني للاجتماعات ، وترتب على ذلك أن أمانة الأونكتاد قامت بتعميم مذكرة تعكس المقترحات التي طرحت في هذه المشاورات (TD/B(XXXV)/CRP.10) . وقد عدلت هذه الوثيقة شفهياً في أثناء الجلسة ٧٥٠ .

٥٨٢ـ أحيط المجلس ، فيما يتعلق بمقرره ٣٦٨ (د ـ ٣٥) بانشاء فريق خبراء حكومي دولي واجتماعه في الربع الرابع من عام ١٩٨٩ ، أن الموارد المتاحة تسمح بعقد اجتماع لمدة أسبوع واحد ، في ١٩٨٩ ، وفقاً لما ورد في جدول اجتماعات أفرقة الخبراء . وإذا تطلب الأمر استئناف اجتماع هذا الفريق في عام ١٩٩٠ ، على افتراض أن يكون لمدة أسبوع واحد أيضاً ، فمن الممكن استضافته بالمثل وفقا لما ورد في جدول اجتماعات أفرقة الخبراء .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٨٣ـ أقرّ المجلس ، في جلسته ٧٥٠ ، جدول الاجتماعات للفترة المتبقية من عام ١٩٨٩ ولعام ١٩٩٠ وأحاط علماً بالجدول المؤقت لعام ١٩٩١ (انظر الجزء الأول أعلاه ، المقرر ٣٦٩ (د ـ ٣٥)) .

نون ـ الآثار الادارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس (البند ٩ (ز))

٥٨٤ـ لم تقدم إلى المجلس أية آثار مالية .

سين ـ مسائل أخرى (البند ١٠)

٥٨٥ـ لم تطرح أية مسائل تحت هذا البند .

عين – اعتماد تقرير المجلس (البند ١١ من جدول الأعمال)

٥٨٦- اعتمد المجلس ، في جلسته ٧٥١ ، المنعقدة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ ، مشروع تقريره (TD/B/L.852 و Add.1-7) وأذن للمقرر بانجاز صيغته النهائية على النحو الملائم . وأيضاً أذن للمقرر بأن يعد ، تحت اشراف الرئيس ، تقرير المجلس إلى الجمعية العامة . ولدى استئناف الجزء الثاني من الدورة الخامسة والثلاثين . عملا بالمقرر ٣٧١ (د – ٣٥) ، أذن المجلس مرة أخرى للمقرر ، في جلسته ٧٣٢ المنعقدة في ١٩ ايار/مايو ١٩٨٩ ، بأن يستكمل كلا التقريرين المذكورين آنفا بسرد وقائع تلك الجلسة (انظر الفصل السادس الفقرات ٤٩٢ إلى ٥٠٢ المذكورة آنفاً) .

الحواشي

(١) اعتمدت كل النصوص بدون تصويت .

(٢) (TD/B/1204) .

(٣) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.81.II.D.5 .

(٤) TD/RBP/CONF.2/6 .

(٥) للاطلاع على بيان ألقاه ممثل الولايات المتحدة بشأن اعتماد هذا المقرر انظر الفصل الثاني ، الفقرة ٣٥٩ .

(٦) قرر المجلس أيضاً ، عند اعتماده مشروع المقرر هذا ، أن يرفق به "الخطوط العريضة لوجهة نظر بلدان المجموعة دال إزاء وضع البرنامج المشار إليه في الفقرة ١٠٥ (٣٦) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع" المقدمة من بلغاريا نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة دال .

(٧) مذكرة من أمانة الأونكتاد قدمت في الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس .

(٨) انظر الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة والثلاثون (الجزء الثاني) ، الملحق رقم ١ ألف (TD/B/1211) (المجلد الثاني)) (المشار إليه فيما يلي أدناه باسم تقرير المجلس) ، الجزء الثاني ، الفصل الثالث .

(٩) انظر TD/B/INF.172 .

(١٠) المرجع نفسه .

(١١) للاطلاع على بيانات رئيس المجلس والأمين العام للأونكتاد والمتحدث باسم المجموعة باء والمتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ بصدد اعتماد هذا المقرر انظر أدناه ، الجزء الثاني ، الفرع باء .

(١٢) للاطلاع على تفاصيل هذه المشاورات الخاصة انظر المرفق الثالث .

(١٣) TD/B/1209 . وللاطلاع في هذا الصدد على بياني ممثلي باكستان وأفغانستان انظر أدناه ، الجزء الثاني ، الفصل التاسع .

المرفقات

المرفق الأول

جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس

١ - المسائل الإجرائية:

(أ) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ب) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(ج) جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة السادسة والثلاثين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة ؛

(د) تسمية رئيس الدورة السادسة والثلاثين للمجلس .

٢- نخبة من القضايا التي تتطلب اهتماما من المجلس في الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين متابعة واستعراضا لتنفيذ الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع وفقا لمقرر المجلس ٣٥٠(د - ٣٤):

(أ) الخدمات الداخلة في نطاق ولاية الأونكتاد على النحو المحدد في الوثيقة الختامية [(أ)] ؛

(ب) الأدوار التي تؤديها كل من السياسات الوطنية والبيئة الخارجية في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في سياق الفقرات ٢٥-٣٢ من الوثيقة الختامية ؛

٣- الحمائية والتكيف الهيكلي ، وبالاقتران مع ذلك ، التطورات والقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في جولة أوروغواي ، وذلك وفقا للفقرة ١٠٥(٨) من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع

(أ) للاطلاع على ما ألقي من بيانات بصدد اعتماد الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.88.II.D.1) .

٤- العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناشئة عنها

٥- قضايا أخرى لينظر فيها المجلس على نحو ما هو مفوّض في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د - ١٩) وفي سياق الاحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع بشأن التجارة الدولية ، فضلا عن قرارات الجمعية العامة والمؤتمر الأخرى ذات العلاقة بالموضوع: أثر التغيّر التكنولوجي على أنماط التجارة الدولية

٦- الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا

٧- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية :

(أ) مساهمة الأونكتاد ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للإدامة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٣ ، وفي متابعة قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨ ؛

(ب) مساهمة الأونكتاد في الاعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ؛

٨- المسائل الأخرى التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والانشطة:

(أ) الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ؛

(ب) السلع الأساسية ؛

(ج) نقل التكنولوجيا ؛

(د) الممارسات التجارية التقييدية ؛

٩- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل المتصلة بها:

(أ) الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للأونكتاد ؛

(ب) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد بصدد الانتخابات ؛

(ج) الإعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(د) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس ؛

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٩ من النظام الداخلي للمجلس ؛

(و) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس ؛

١٠- مسائل أخرى

١١- اعتماد تقرير المجلس .

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة السادسة والثلاثين للمجلس (أ)

١ - المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(د) جدول الأعمال المؤقت للجزء الثاني من الدورة السادسة والثلاثين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة ؛

٢ - مساهمة الأونكتاد في الإعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع

٣ - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الإنمائي والنظام النقدي الدولي

٤ - مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية

٥ - الذكرى الخامسة والعشرون لإنشاء الأونكتاد

٦ - الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا

٧ - مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد وفقا لقرار المؤتمر ١٣٧ (د - ٦) بشأن البلدان النامية غير الساحلية ؛

(ب) تعزيز الصادرات: تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات عن دورته الثانية والعشرين ؛

(ج) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الثاني والعشرون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ؛

٨ - المسائل الأخرى التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

(أ) بالصيغة التي أقرّها المجلس في جلسته ٧٥١ .

٩ - مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

١٠ - تقييم البرامج في الأونكتاد

١١ - تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني (قرارا المؤتمر ١٤٦ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ و١٦٩ (د - ٧) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧)

١٢ - الترتيبات والأعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٣ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية والمسائل المتصلة بها:

(أ) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد بصدد الانتخابات ؛

(ب) الإعلان عن أي تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) عضوية الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩٠ ؛

(د) تسمية الهيئات الحكومية الدولية تطبيقا للمادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس ؛

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية تطبيقا للمادة ٧٧ من النظام الداخلي ؛

(و) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس ؛

١٤ - مسائل أخرى

١٥ - اعتماد تقرير المجلس .

المرفق الثالث

وقائع المشاورات الخاصة التي عقدها الأمين العام للأونكتاد عملاً بمقرر المجلس ٣٧١ (د - ٣٥) للنظر في مسألة مساهمة الأونكتاد في الاعداد للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع

أعمال المشاورات الخاصة التي عقدها الأمين الرابع للأونكتاد في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩ (أ)

١ - بمقتضى مقرر المجلس ٣٧١ (د - ٣٥) ، عقد الأمين العام للأونكتاد مشاورات خاصة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩ للنظر في مسألة مساهمة الأونكتاد في الإعداد للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع .

٢ - وأشار الأمين العام للأونكتاد في البداية إلى أن التبادل غير الرسمي للآراء الذي أجراه مع منسقي المجموعات الإقليمية وممثل الصين في هذا الصدد ركّز على مسألة الاشتراك في المشاورات الخاصة وعلى نتيجتها المحتملة .

٣ - وأوضح الأمين العام أن مواقف المجموعات الإقليمية والصين حول مسألة المشاركة هي كالتالي:

ألف - المجموعة باء

عندما قرر المجلس ادراج مسألة مساهمة الأونكتاد في الإعداد للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع في جدول أعمال دورته المستأنفة ودعوة الأمين العام لعقد مشاورات خاصة ، لم تكن نتيجة الدورة التنظيمية الأولية للجنة الجامعة المخصصة في نيويورك معروفة .

والآن ، بعد أن عُرفت الطريقة التي قرّرت اللجنة المخصصة اتباعها في تنظيم أعمالها ، لا ترى المجموعة باء مبررا لعقد هذه المشاورات الخاصة ، وإنما ترى أنه علينا انتظار دورتي اللجنة المخصصة لشهري حزيران/ يونيه وأيلول/سبتمبر قبل أن نتمكن من النظر في كيفية المضي قدما في الأونكتاد .

(أ) أرفقت بموجب مقرر اتخذه المجلس في جلسته ٧٥٣ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ .

ولكن إذا رأت المجموعات الأخرى ضرورة عقد مشاورات خاصة ، فستحضر بلدان المجموعة باء الاجتماعات ، وتستمع باهتمام الى ما قد تبديه المجموعات الأخرى من تعليقات وآراء وتوافي عواصمها بتقارير دقيقة ، لكي يمكن أخذ هذه التعليقات والآراء في الاعتبار في عواصمها لدى الإعداد للاجتماعات المقبلة للجنة الجامعة المخصصة في نيويورك .

باء - المجموعة دال

في المشاورات غير الرسمية التي جرت بين الأمين العام والمنسقين الإقليميين ، كررت المجموعة دال الاعراب عن استعدادها للاشتراك في المشاورات الخاصة التي دعا إليها مقرّر المجلس ذو الصلة . ويرتكز هذا الموقف إلى افتراض أن جميع المجموعات الاقليمية والصين ستشارك مشاركة فعلية في هذه المشاورات . ولكن في ضوء ما أعلنته إحدى المجموعات الاقليمية من اقتصار مشاركتها على مجرد الحضور المادي ، اضطرت المجموعة دال الى إعادة تقييم الحالة ، فتشاورت مع سلطاتها المختصة . وعلى ضوء هذا ، تعيد بلدان المجموعة دال تأكيد عزمها على المشاركة في المشاورات ، آخذة في الحسبان أهمية الموضوع ، وتعرب في الوقت نفسه عن قلقها البالغ إزاء موقف المجموعة باء ، وتؤكد أن توسيع مساهمة الأونكتاد يفترض مسبقا مشاركة جميع المجموعات والبلدان مشاركة فعالة .

جيم - مجموعة الـ ٧٧

تشدد مجموعة الـ ٧٧ على رغبتها في عقد المشاورات الخاصة وتعرب عن استعدادها للبدء فيها في أقرب وقت ممكن ، وتعرب أيضا عن رأيها القائل بأن المساهمة الحكومية الدولية الأولى للأونكتاد يجب أن تتم قبل اجتماع اللجنة الجامعة المخصصة في حزيران/يونيه وأن تطرح أمام اللجنة المخصصة .

وتعرب أيضا عن رغبتها في أن تكون المشاورات الخاصة موضوعية في طبيعتها وأن تتناول موضوع الاستراتيجية الإنمائية الدولية وتوجهها العامين ، وترى أن الوثيقة TD/B(XXXV)/CRP.9/Add.1 تشكل أساسا طيباً للمشاورات الخاصة لمساعدة المجموعات الاقليمية في تحديد المسائل التي ينبغي النظر فيها . وتعرب مجموعة الـ ٧٧ عن أسفها وقلقها من عزوف إحدى المجموعات ، وهي المجموعة باء ، رغم مقرر المجلس ، عن المشاركة مشاركة موضوعية في المشاورات الخاصة .

دال - الصين

تشعر الصين بالأسف لأن إحدى المجموعات الاقليمية لن تشارك في المشاورات الخاصة مشاركة موضوعية . ولكن الصين ، نظراً لما تعلقه من أهمية كبرى على الاستراتيجية الجديدة ، تعتزم المشاركة مشاركة موضوعية في المشاورات الخاصة وهي مستعدة للتعاون إيجابيا مع المجموعات الاقليمية ، ومع

فرادى البلدان التي تود تبني الموقف نفسه إزاء هذه المشاورات ، إن وجدت مثل هذه البلدان . ونعتقد أن المشاورات الخاصة ستشكل أحد المدخلات القيّمة لمساهمة أجهزة الأونكتاد الحكومية الدولية على نحو فعال في إعداد وصياغة الاستراتيجية الجديدة .

٤ - وفيما يلي ملخصات البيانات التي أدلي بها في المشاورات الخاصة .

٥ - قال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (تونس) إن من المؤسف والمقلق أن المجموعة باء لا ترى أي فائدة في المساهمة في المشاورات الخاصة حول موضوع هام مثل الاستراتيجية الإنمائية الدولية . فتطبيق الاستراتيجية يقوم على أساس الحوار ، واذا لم يكن هناك حوار تثور تساؤلات مشروعة حول صدق الارادة السياسية التي كثيرا ما أبدتها المجموعة باء إزاء التنمية والتعاون الدولي . ومن المقلق أن هذه ليست أول مرة تتبنى فيها المجموعة باء موقفا من هذا القبيل ، على الرغم من التوافق الاساسي في الآراء بشأن سير الأنشطة في إطار ولاية الأونكتاد ، الذي تقدره مجموعته تقديراً كبيراً ، بالنظر الى مساهمته التي لا تقدر بثمن في حل المشاكل الانمائية . وبناء عليه ، تناشد مجموعة الـ ٧٧ المجموعة باء إعادة النظر في موقفها .

٦ - وأضاف المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ أن المشاكل الانمائية مدعاة قلق متزايد للمجتمع الدولي ، ولكن البلدان المتقدمة لا تتصورها بعد في إطارها الحقيقي ولا تُتخذ التدابير الدولية المتعلقة بها بشكل متسق متكامل يضع في الاعتبار جميع جوانب التنمية . وفي حين أن المجتمع الدولي يستجيب عامة بكثير من السخاء والسرعة لحالات الطوارئ وللنداءات بتقديم المعونة الفورية عند وجود حاجات ملحة ، لا تحظى مقتضيات التنمية الطويلة الأجل بدعم متواصل . فسواء تعلق الأمر بمشكلة الديون الخارجية أو بهبوط أسعار السلع الأساسية أو بالحمائية ، لا يتصدى التعاون الدولي للأسباب الحقيقية التي تحدث الاختلالات الهيكلية الخطيرة في الاقتصاد العالمي . ونجاح الجهود الانمائية ، بما في ذلك برامج التكيف الهيكلي التي يفترض أن تخفف عبء البلدان النامية ، يتوقف أولا على الحد من عوامل عدم التيقّن الذي يكتنف البيئة الاقتصادية الدولية ، ويتوقف ثانيا على الوفاء الفعلي بالالتزامات المعقودة على المستوى الدولي بوضع حد للفوضى النقدية والمالية والتجارية . وهذان العنصران الأساسيان تتحمل مسؤوليتهما الرئيسية البلدان التي تترتب على تدابير السياسة الاقتصادية التي تتخذها آثار على الصعيد الدولي ، وبخاصة على الوضع في البلدان النامية التي ينكر حقها في المشاركة في إدارة الاقتصاد العالمي بينما هي تزخر بإمكانات اقتصادية هامة ربّما أفادت الاقتصاد العالمي ككل اذا ما نشطت ديناميات للنمو والتنمية على أسس متينة وقابلة للدوام في اطار نهج طويل الأجل .

٧ - وعليه ، فإن المجتمع الدولي ، مدعو ، من خلال الاستراتيجية الانمائية الدولية للتسعينات ، الى مواجهة تحدي مشكلة التنمية بجميع أبعادها ، بما في ذلك تفاعلها مع العلاقات الدولية في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية البعيدة الأثر الجارية في العالم حاليا ، دون إغفال العلاقة بين التنمية ونزع السلاح .

٨ - وبالنظر الى كثرة العوامل التي ينطوي عليها الأمر ، ينبغي أن تجري هذه العملية بروح من التفتح وفي إطار حوار حقيقي يستهدف الاتفاق على اجراءات جماعية ملائمة لاعادة لتنشيط التنمية من خلال التعاون الدولي لصالح جميع البلدان .

٩ - ويتعين إشراك الأونكتاد ، بوصفه محفلاً رئيسيا للتعاون الدولي من أجل التنمية ، اشراكا كاملا في تحديد المبادىء التوجيهية العامة للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، لا سيما وأنه اكتسب خبرة واسعة بمشاكل التنمية ، وبالأخص مشكلة ترابط مسائل التجارة والنقد والتمويل والسلع الأساسية والتنمية على نحو ما تبرزه الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع .

١٠ - ومضى قائلا إن الجزء الأول من الوثيقة (TD/B(XXXV)/CRP.9/Add.1) التي أعدتها أمانة الأونكتاد والتي عنوانها "بعض الاعتبارات الأولية بشأن الاستراتيجية الجديدة" يشكل إطارا عاما إيجابيا لمساهمة الأونكتاد الممكنة في إعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، وإن مجموعته ، بعد بحثها للوثيقة المذكورة ، تودّ تأكيد النقاط التالية بصفة خاصة .

١١ - إن الأهداف المتفق على بلوغها في الثمانينات لم تتحقق إلا بقدر محدود جدا ، وذلك أساسا بسبب انخفاض مستوى الالتزام السياسي بها من جانب البلدان الصناعية والى عدم كفاية وتماسك التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي لهذه البلدان ، مما أدّى الى زيادة عوامل عدم التيقن في بيئة دولية هي غير مواتية للتنمية وغير متجاوبة أصلا مع شواغل البلدان النامية ، فهذه البلدان سريعة التأثر بالتقلبات التي تعتري اقتصادا عالميا يتميز بسوء تنظيمه الهيكلي في عالم متزايد الترابط . والالتزام بسياسة ذات أهداف متفق عليها هو وحده الكفيل بتنفيذ السياسات وبتيسير التدابير التي تقترن بتلك الأهداف . وبالتالي ، يكمن نجاح الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة الى حد بعيد ، في الاقتناع السياسي من جانب البلدان المتقدمة بفائدة وجدوى الإطار المتعدد الأطراف الذي تجري فيه ، بالتضافر مع البلدان النامية ، معالجة ما يعانيه النظام الاقتصادي الدولي من مظالم واختلال ، وذلك بما يعود بالنفع على جميع البلدان .

١٢ - ويجب ألا يشوب الإرادة السياسية من أجل تعاون دولي لغرض التنمية استمرار بقاء البلدان النامية على هامش إدارة الاقتصاد العالمي . وعليه ، يتعين أن توضع الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة بروح من المشاركة لا على أساس تقديم الصدقة والمساعدة .

١٣ - ورغم أن الاستراتيجية الانمائية الدولية تعني اشتراك المجتمع الدولي بأسره من أجل النهوض بالتعاون الدولي خلال العقد القادم ، فإن مسؤولية البلدان المتقدمة لها أهمية خاصة نظرا لآثار كبر حظها من الثروة وسياساتها الاقتصادية الكلية على البيئة الاقتصادية الدولية .

١٤ - ويجب النظر الى الاستراتيجية الانمائية الدولية بوصفها أداة للتعاون الاقتصادي الدولي من أجل تنفيذ الارتباطات والاجراءات المحددة بمكافحة الفقر وتحسين مستويات المعيشة من خلال التعجيل تنمية البلدان النامية ، الأمر الذي يعود حتماً بالنفع على الاقتصاد العالمي . وحسبما لاحظت قمة تورنتو "تزداد أهمية أداء البلدان النامية للاقتصاد العالمي" .

١٥ - ودون الإخلال بحق كل بلد في اعتماد الأولويات التي يراها مناسبة ، ينبغي للاستراتيجية الانمائية الدولية أن تشجع على خلق ظروف تتيح للقطاعين العام والخاص المساهمة على نحو فعال في تحقيق الأهداف الوطنية .

١٦ - ويجب توخي التماثل في الاصلاحات الاقتصادية التي تنطوي عليها الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وتقاسم التكلفة المترتبة على التكيفات الهيكلية تقاسما منصفا فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة .

١٧ - ونظرا لاستمرار عوامل عدم التيقن ، ينبغي أن تكون الاستراتيجية الانمائية الدولية مرنة وديناميةبشكل يمكّنها من الردّ على أي انحراف عن الأهداف المتفق عليها ومن التكيف مع أي تغيرات في الحالة .

١٨ - وينبغي أن تكون الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة شاملة نظرا للترابط المتزايد الذي يتسم به الاقتصاد العالمي ، على أن تعيّن في نفس الوقت المجالات الرئيسية التي يلزم فيها اتخاذ اجراءات دولية محددة .

١٩ - وينبغي أن تساعد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة على تعزيز الترتيبات الحكومية الدولية القائمة لصالح التنمية مثل الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع .

٣٠ - وينبغي أن تحتل حقائق وعوائق الترابط مركزاً رئيسياً في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لضمان إمكانية تنبؤ أكبر وشفافية أكبر للاقتصاد العالمي . وسيكون الترابط الذي يعود بالفائدة المشتركة والمنظم تنظيما جيدا في إطار متعدد الأطراف قادراً على مواجهة تحديات التنمية والنمو . وحسبما أوضحت الوثيقة TD/B(XXXV)/CRP.9/Add.1 ، يمكن للأونكتاد تقديم مساهمة مفيدة فيما يخص طريقة تنظيم هذا الترابط مع مراعاة المشاكل الانمائية الرئيسية .

٣١ - وينبغي أن تتمكن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة من دعم وتعزيز الاستراتيجيات الانمائية الوطنية والأنشطة الاقليمية .

٣٢ - وينبغي للاستراتيجية الجديدة توخي أهداف محددة عملية المنحى تعكس مدى الالتزام السياسي بالتنمية ، والتعبير عن هذه الأهداف كميا وربطها بسياسات وتدابير بهدف بلوغها وفقا لجدول محدد بوضوح .

٣٣ - وينبغي للاستراتيجية أيضا تحديد مؤشرات شاملة وقطاعية تتيح قياس التقدم الاجمالي ، إلى جانب آلية للمراقبة والاشراف دوريا تطبق التدابير التصحيحية التي يقتضيها تطور الحالة الاقتصادية الدولية ويمكنها التحسب للمشاكل والعقبات التي تعترض طريق التنمية والنمو .

٣٤ - ولم يكن الجزء الثاني من الوثيقة CRP.9/Add.1 ، المتعلق بمسائل قطاعية محددة ، مفصلا بما يكفي للسماح بالتعليق عليه في المرحلة الراهنة ولكن يمكن تناول المسائل في وقت لاحق إذ ترى مجموعة الـ ٧٧ أنه ينبغي ايجاد ترتيبات لإجراء تبادل للآراء حول الاستراتيجية تتعدى المشاورات الخاصة ودورة المجلس المستأنفة ، للتأكد من اكتمال مساهمة الأونكتاد الحكومية الدولية في هذه العملية قدر الإمكان .

٣٥ - وقال المتحدث باسم المجموعة دال (هنغاريا) أن مجموعته تعتبر المشاورات الخاصة خطوة أولى في عملية تؤدي الى صياغة مساهمة الأونكتاد الحكومية الدولية في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وفي المرحلة المبكرة الحالية من الإعداد ، طرح بعض الأفكار الأولية حول مختلف جوانب الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . ولاحظ أن لدى الأونكتاد ، من خلال ولايته وخبرته في مسائل التجارة والتنمية ، إمكانية المساهمة جوهريا في إعداد الاستراتيجية ، ولكن لا بد من مشاركة جميع أعضاء المنظمة مشاركة فعالة في هذه العملية ، فالتوافق في الآراء شرط أساسي لأي مساهمة ذات قيمة تقدمها آلية الأونكتاد الحكومية الدولية .

٣٦ - وفي استعراض عام للاعتبارات والنهج الاساسية إزاء الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، قال إن أهم شرط مسبق لاستراتيجية قابلة للتنفيذ هو أن تكون واقعية . وعليه ، يتطلب إعداد الاستراتيجية ، مبدئيا ، إجراء تقييم للاستراتيجيات الانمائية السابقة في ضوء الحالة الاقتصادية الراهنة وتقييما للعوامل التي عجلت ببلوغ أهدافها أو أعاقت هذا البلوغ . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي إجراء تحليل متعمق للأسباب الأساسية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية الرئيسية في ضوء التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي والتعاون الدولي .

٣٧ - وينبغي أن تضع الاستراتيجية توجيهات ومبادئ ارشادية أساسية ملائمة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة متصلة للادامة في العقد القادم ، مع مراعاة شتى أوجه القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسات الوطنية والتعاون الدولي . وينبغي لإعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، شأنه شأن أي عملية تتعلق بالمجتمع الدولي برمته ، أن يراعي مصالح كل مشترك على نحو متوازن ، فبهذه الطريقة فقط يمكن ضمان الالتزام السياسي المشترك بتنفيذ أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية .

٣٨ - وينبغي أن تعكس الاستراتيجية الترابط المتزايد والروابط المتبادلة بين الاقتصادات الوطنية وبين المجالات التي تنطوي على مشاكل . وفي معرض تناول القضايا ذات الصلة بالجهود الوطنية اللازمة لبلوغ الأهداف الانمائية ، ينبغي أن تقر الاستراتيجية بحرية الخيار لفرادى البلدان في تحديد خططها وأولوياتها وسياساتها الانمائية الوطنية ، وينبغي أن تؤكد مجددا أن المسؤولية الأساسية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد انما تقع على عاتقه . وفي الوقت نفسه ، ينبغي التشديد على أن النجاح في تنفيذ السياسات الوطنية يقتضي بيئة خارجية داعمة وقابلة للتنبؤ بها ، فينبغي تحقيق الانسجام والتآزر بين الجهود الوطنية والتعاون الدولي ، اذ أن هذا التفاعل حاسم لنجاح الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . ومن خلال جمع العناصر المحددة المختلفة بطريقة وظيفية ، ينبغي أن تشكل الاستراتيجية مجموعة متماسكة من التوجيهات والمبادئ الارشادية للعمل على الصعيدين الوطني والدولي على السواء .

٣٩ - وينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب لتضمين الاستراتيجية مفاهيم تتصل بالأمن الاقتصادي والايكولوجي الدولي . والواقع أنه ينبغي بناء الاستراتيجية لتعزيز الاستقرار وإمكانية التنبؤ في العلاقات الدولية على نحو يؤدي الى تنمية متصلة . كما ينبغي دراسة المساهمة التي يمكن لنزع السلاح تقديمها للتعجيل بالتنمية الاقتصادية وإنتكاس ذلك في الاستراتيجية .

٣٠ - وأخيرا ، قال ان المجموعة دال ترى أن مساهمة الأونكتاد ينبغي أن تسلط الضوء على نهج متكامل لمعالجة المشاكل التي تهمه مثل التجارة الدولية والسلع الأساسية ومشاكل الديون والموارد المالية والتكنولوجيا والمشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا ، ووضعها في سياق الترابط العالمي . ومن المهم بنفس القدر مراعاة نتائج وإمكانيات العمليات الحالية في التعاون الدولي والبناء عليها . ويمكن للحوار الجاري في العديد من المحافل الدولية ، ولا سيما في الأمم المتحدة ، بشأن المجالات المختلفة التي تنطوي على مشاكل ، أن يؤدي الى تغيرات هامة في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية العالمية خلال العقد القادم . وأعرب عن الأمل في أن يشكل تبادل الآراء الأولي في الاجتماع الحالي نقطة انطلاق معقولة لمواصلة العمل بهدف صياغة مساهمة الأونكتاد الحكومية الدولية في إعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

٣١ - وأعرب ممثل الصين عن دهشته لتفضيل احدى المجموعات الاقليمية البقاء بعيدا عن المشاورات الموضوعية حول هذه المسألة الهامة المتمثلة في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، الأمر الذي يؤدي حتما إلى إعاقة جهود الأونكتاد للتوصل الى تنفيذ فعال لولايته التي عهدت بها إليه الجمعية العامة ، ولا يسع الصين إلا أن تعرب عن أسفها وقلقها إزاء الحالة وتطوراتها المحتملة في المستقبل .

٣٢ - وقال إنه خلال عقد الاستراتيجية الانمائية الدولية الثالثة ، حققت البلدان النامية ككل بعض النمو المتقطع في اقتصاداتها بفضل مابذله عدد كبير من البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، من جهود لا تعرف الكلل ، وتنفيذ بعض تدابير السياسة العامة المنصوص عليها في الاستراتيجية بدرجات مختلفة . ولكن التنمية كانت غير متساوية وأحدقت بالغالبية الكبرى من البلدان النامية صعوبات اقتصادية هائلة . ولأسباب يعرفها الجميع ، لم تنفذ معظم تدابير السياسة الواردة في الاستراتيجية تنفيذا جاداً ، وظلت الغايات والأهداف المحددة بعيدة المنال . ولذلك ، ترى الصين أن من الضروري والعملي تماما القيام ، بعد استعراض جاد لتنفيذ الاستراتيجية الثالثة ، بإعداد استراتيجية إنمائية دولية جديدة مقبولة عالميا وقادرة على النهوض بالتعاون الدولي وبالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية .

٣٣ - ثم حدّد موقف وفده وآراءه الأساسية بشأن القضايا التي قد تناقش في اجتماع اللجنة الجامعة المخصصة في حزيران/يونيه .

٣٤ - وأوضح أن الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الجديدة ينبغي أن تظل تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية وتضييق الثغرة الاقتصادية بين الشمال والجنوب . وينبغي للاستراتيجية أن تشمل جميع المجالات

ذات الاهمية الرئيسية لتنمية البلدان النامية ، وأن تواصل ، في سبيل تعزيز تحقيق أهدافها ، تحديد الأهداف اللازمة نوعاً وكماً . وينبغي لهذه الأهداف أن تكون عملية وقابلة للتنفيذ ، وقادرة على أن تتحقق من خلال الجهود المشتركة والتعاون المشترك بين جميع أعضاء المجتمع الدولي ، ولكن ينبغي ألا تكون الأهداف منخفضة للغاية إذ لن تتمكن عندئذ من القيام بدور ذي شأن في تعزيز التنمية حتى وإن تحققت . وبغية ضمان تحقيق أغراض وأهداف الاستراتيجية الجديدة ، ينبغي النص على سلسلة من السياسات والتدابير العملية والمحددة ، تنفذ وفقا لذلك على الأصعدة الوطنية والاقليمية والأقاليمية . وينبغي أيضا وجود آلية للاستعراض والرصد . وينبغي للاستراتيجية الجديدة ، لكي تتسق مع الاحتياجات الراهنة ، أن تأخذ في الاعتبار قضايا وخصائص الحالة الاقتصادية العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية والقضايا المتوقع ظهورها في العقد القادم .

٣٥ - وينبغي للجنة المخصصة ، لدى إعداد الاستراتيجية الجديدة ، دراسة المقترحات المقدمة لا من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة فحسب وإنما أيضا من المنظمات غير الحكومية مثل لجنة الجنوب وكذلك من الأشخاص البارزين بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المداولات التي ستجري في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالتعاون الاقتصادي الدولي المزمع عقدها في نيسان/ابريل ١٩٩٠ وفي غيرها من المؤتمرات الدولية .

٣٦ - وأعاد تأكيد ما أبداه وفده خلال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس من تعليقات على الوثيقة TD/B(XXXV)/CRP.9/Add.1 ، وقال إنه يعتقد أن هذه الوثيقة يمكن أن تكون احدى الوثائق الأساسية للمناقشات الجارية داخل الأونكتاد بشأن مساهمته في إعداد الاستراتيجية الجديدة .

٣٧ - وأوضح أنه لا يمكن أن يتوقع من دورة المجلس المستأنفة أن تتمخض عن نتيجة بتوافق الآراء بشأن الجوهر لأن إحدى المجموعات الاقليمية ذكرت أنها لن تشارك في المناقشات الموضوعية بشأن البند المتعلق بالاستراتيجية . وعليه ، اقترح أن يقوم رئيس المجلس بصفته الشخصية ، بصرف النظر عن بيانات المجموعات الاقليمية والبلدان ، بصياغة "موجز من الرئيس" ، يعكس مناقشات دورة المجلس المستأنفة ، كما يعكس ، عند الاقتضاء والضرورة ، المناقشات في المشاورات الخاصة أيضا . وهذه المناقشات يمكن اعتبارها اسهام المنظمة في اجتماع اللجنة المخصصة في حزيران/يونيه وهي ستسهل أعمال هذه اللجنة . وأخيرا ، ذكر أنه بإلقاء نظرة عامة على طبيعة الاستراتيجية الجديدة ، والمواضيع الرئيسية التي يمكن ادراجها فيها ، والولاية التي تلقتها هذه

المنظمة ، يمكن للمرء أن يرى بسهولة أنه تقع على عاتق الأونكتاد مسؤولية لا يمكن التهرب منها تتمثل في تقديم مساهمة خاصة وفعالة في إعداد هذه الاستراتيجية . وناشد المجموعة والبلدان المعنية اتخاذ موقف ايجابي في هذا الصدد .

٣٨ - وبعد الانتهاء من البيانات ، ذكر الأمين العام أن نتيجة هذه المشاورات الخاصة ستتألف من مذكرة تقدمها الأمانة تحوي موجزا للأعمال . ولم يكن هناك أي اعتراض على هذا الاجراء .

٣٩ - وفي معرض الاشارة الى الاقتراح الذي قدمته الصين بشأن النتيجة المحتملة للدورة المستأنفة ، قال الأمين العام إنه سيكون موضع مشاورات يجريها رئيس المجلس . وأعرب رئيس المجلس عن استعداده لعقد هذه المشاورات إذا رغبت الوفود في ذلك .

٤٠ - وفي الختام ، ذكر الأمين العام أنه ليس في نية الأمانة تقديم أي وثيقة بالاضافة الى الوثيقة TD/B(XXXV)/CRP.9 وAdd.1 للدورة المستأنفة ، ولكن توخياً للشفافية ، يمكن أن تتاح لمنسقي المجموعات الاقليمية وممثل الصين ، اذا رغبوا في ذلك ، مساهمة الأمانة في العمل الذي يقوم به المدير العام بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية .

- - - - -